حالياً في الأسواق

ترجمة معاني القرآن الكريم

متوفر باللغة الأنجليزية، واللغة الفرنسية **وقريباً** اللغة الإسبانية

مميزات الترجمة:

- سلامة اللغة وسهولة الترجمة
- الدقة العلمية في الترجمة
- اختيار القول الراجح من كتب التفسير
- قام بالترجمة فريق من الغربيين المسلمين
- متوفر بأحجام مختلفة
- أسعار مناسبة للجميع

Facebook . QuranABC
Twitter . aQuranABC

www.quranabc.com
Quran@almuntada.ws

المملكة العربية السعودية - الرياض هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٤٤٤٦٤٦ - فاكس: ٠٠٩٦٦٤٩٤٢٩٠٠

كلمة التحرير

معاناة المرأة الإفريقية

لا تزال المرأة في إفريقيا تواجه المعاناة بعد الأخرى، فهي أكثر مَن تصيبه نيران الصراعات العسكرية ودمارها، ولفحات الأزمات السياسية ونتائجها، هي مَن يقع عليها أعباء الوضع الاقتصادي المتردّي في القارة، وفي الوقت نفسه هي مَن تجني تبعات الوضع الاجتماعي المتدنّي، والعنف، والتفكّك الأسري، كما أنها هي مَن ترزح تحت ضعف الإمكانيات الصحية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وبخاصة الإيدز، وأخيراً الإيبولا الذي اجتاح بعض دول القارة.

ليس هذا فقط ما تعانيه المرأة في إفريقيا؛ فهي تتعرض، مع كلّ ما سبق، لهجمات تغريبية وإباحية، تقودها معظم الحركات النّسوية وغيرها، وتتعمد جرّ المرأة الإفريقية إلى التبعية الأخلاقية والسلوكية للمرأة الغربية، وتهدف إلى تدمير المنظومة الأخلاقية وقِيَم المجتمعات الإفريقية.

إنّ النهضة الإفريقية التي يتطلع إليها الجميع في كلّ بلد إفريقي، لا بد أن تبدأ من تحسين أوضاع المرأة سياسيًّا واقتصاديًا وثقافيًّا واجتماعيًّا وأخلاقيًّا، ومساعدتها على الخروج من معاناتها، ويأتي على رأس الأولويات في تحسين أوضاعها في قارة إفريقيا: التعليم، والصحة، وتحسين الظروف الاقتصادية، وإدماجها في منظومة العمل المناسب لها.. من أجل نهضة إفريقية شاملة.

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د. إبراهيم العامر
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

هيئة التحرير
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. جلال الدين محمد صالح
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830

التسويق / التوزيع:
marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية
ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

قراءات إفريقية بداية جديدة ٤
جاءت المجلة لتسهم في قراءة الواقع الإفريقي بأبعاده المختلفة قراءة علمية واقعية، ولتستشرف المستقبل بدراسات تأصيلية.

حركة التديُّن بإفريقيا الغربية ٦
يشهد الواقع الإفريقي الراهن تنوعاً وتعدّداً في الأديان والمعتقدات.

مكانة الإسلام في مملكة سنغاي ١٤
ما كان لهذا الدين الحنيف أن يستمرَّ ويصمُدَ لولا أنَّ الأفارقة أنفسَهم، على اختلاف أعراقهم وقومياتهم، قد أقبلوا عليه.

السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ٢٤
تسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء على جملة السياسات التي تبنّتها الإدارة الأمريكية في ظلّ الإدارة الثانية للرئيس أيزنهاور.

السدود المائية في حوض النيل ٣٨
تُشكِّل السدودُ أحدَ أهمّ مظاهر التدخّل البشري في البيئة النهرية؛ - برغم ذلك - تُعَدُّ ضرورة حياتية وتنموية للكثير من سكان هذه البيئات.

ملف العدد ٥٢
المرأة الإفريقية ومعركة الهوية

هل تحمل الحركة النسوية مشعل الحضارة للمرأة الإفريقية؟ ٥٤
علينا أن نبحث في مدى تمكّن (الحركة النسوية) من المجتمعات الإفريقية، وتحديداً إفريقيا جنوب الصحراء.

المرأة الإفريقية في مصْيَدَة التَّغريب ٦٦
الثَّقافةُ الغربيةُ تغزو قَارةَ إفرِيقيا باسم الإنسانية، مستغلةً ما تتعرض له المرأة.

تحديات تواجه المرأة الإفريقية ٧٨
لم تنل المرأة قبل دخول الإسلام القارة الإفريقية عناية إنسانية رشيدة، وحقوقاً قانونيةً منصفة، ومكانة اجتماعية مرموقة تمكّنها من أداء رسالتها في الحياة

المرأة في إفريقيا قراءة في العادات ٨٦
موضوع المرأة من الموضوعات الحيَويَّة في الدِّراسات الإفريقية، وهو من المداخل التي ينتهزها أصحابُ الفكر النَّسَويِّ للنُّفوذ إلى عمق الفكر الإفريقي.

المشهد الإفريقي ٩٦

ميراث علي مزروعي إفريقيا والإسلام ١١٠
رحل الدكتور علي مزروعي عن دنيانا يوم الأحد ١٢ أكتوبر الماضي ٢٠١٤م، وترك لنا علماً ينتفع به.

الفيروس القاتل.. الإيبولا ١٢٢
ضرب (الفيروس) القارة السمراء، وبخاصة الأجزاء الغربية منها، مما هدّد الحياة في تلك البلدان بالشلل.

العدد ٢٣
محرم - ربيع أول ١٤٣٦هـ
يناير - مارس ٢٠١٥م

قراءات إفريقية.. بداية جديدة

عندما وضعنا هدفاً للمجلة، وهو «نشر الوعي الصحيح حول الواقع الإفريقيّ بأبعاده المختلفة، وتنمية هذا الوعي بالقراءة العلمية المتخصّصة التي تنهض بالفكر، وتعي الأبعاد التاريخية والبيئية المحليّة، وتنير البصيرة بالحاضر، وتستشرف المستقبل»، لم نكن نهدف إلى ترتيب كلمات منبَتّة عن واقعها، بل عشنا قضايا القارة بقلوبنا وأرواحنا، واندمجنا مع مآسيها، وشعرنا بمرارة الظلم الذي كانت وما زالت ترزح تحت سطوته.

إفريقيا بالنسبة لنا هي امتدادنا، ومستقبلها مستقبلنا، وسبيل نهضتها سبيلنا؛ لذا نسعى لتقديم قضاياها للعالَم ولأبناء القارة وللمهتمين بشؤونها؛ حتى يتفاعل الجميع معها.. ونعمل على تعميق رؤية المهتمين بالشأن الإفريقي لواقع القارة، عبر نشرٍ إعلاميٍّ متنوّع، وكتاباتٍ احترافيةٍ موضوعية، وفق التزام قيميّ ومهنيّ.

كما أننا ركّزنا - وسنركّز - في تقديم الحلول المقترحة لمشكلات إفريقيا وقضاياها الشائكة، مع فتح آفاق التنمية والنهضة للقارة المنهوبة، فقد جاءت المجلة لتسهم في قراءة الواقع الإفريقي بأبعاده المختلفة قراءة علمية واقعيةً ولتستشرف المستقبل بدراسات تأصيلية، تستثمر فيها قدرات المتخصّصين وخبراتهم في هذا الميدان.

نحو مرحلة جديدة:

(قراءات إفريقية)، بعد مرور عشر سنوات على صدورها، وفي مستهلّ عشريتها الثانية، تُدشِّن مرحلةً جديدةً من العمل الجاد والتغيير المفيد؛ حتى تستطيع أن تحقّق قدراً أكبر من رؤيتها وأهدافها، ومستوى أعلى من التطوير والتجديد المأمول.

ويعلم القريبون من إدارة المجلة؛ أننا منذ سنوات وضعنا في دائرة اهتمامنا جَمْع الملاحظات والتعديلات المرجوّة من المتخصّصين والمهتمين، ولم ندع أو نهمل نصيحة، بل وضعنا الجميع في عين الاعتبار، حتى نرتقي بمستوى المجلة كما أمّلنا.

وسيلاحظ قرّاء المجلة الكرام - أول ما يلاحظون- ذلك التغيير في الشكل والمظهر، الذي لم يكن من أجل التغيير، وإنما استهدف إفادة القارئ والمتابع في المرحلة الجديدة للمجلة.

وقد شمل هذا التغيير شكل الغلاف، والصفحات، والحواشي، والتويسات، والصور، والخرائط، والخط، ويسير هذا التغيير في إطار الربط المباشر أو غير المباشر للتوفيق بين المضمون وبين الناحية الفنية، لتقديم صورة مثلى عن وضع القارة وقضاياها، وعلى سبيل المثال تعاملنا مع الصورة الفنية بما يساعد بشكل واسع في تعميق فَهْم المقال واستيعاب الفكرة.

كما أنّ القارة السمراء غنية بصورها الخلابة، ومعالمها الحضارية، وتعابيرها المتنوعة، وكان لا بد لنا من أن نبرز هذا الجانب في صفحات المجلة، ولا يخفى ما لذلك من فوائد كثيرة، منها إزالة الصورة المشوهة التي ألصقها الاستعمار بالقارة الإفريقية.

كما اتبعنا في إخراج المجلة الأسلوب الجديد والهوية الحديثة المواكبة للمجلات الصحافية، بدءاً من اختيار نوع الخط المناسب، إلى أسلوب عرض المقال، إلى العناوين المساعدة الصغيرة في كلّ موضوع، وكذلك زوايا المجلة، والافتتاحية، والفهرس، وكلمة التحرير، وملف العدد، والزوايا الثابتة في المشهد، عملنا فيها كلها على أن تخرج بنمط هادئ وبسيط، سهل في التصفح، ومريح لعين القارئ.

لم تكن العناصر الفنية هي موضع التغيير الوحيد؛ فالتغيير يشمل المحتوى أيضاً كمّاً وكيفاً؛ ولأنّ المجلة علمية محكّمة؛ فإنه يغلب عليها طابع الجدية، وهذا ما يصيب بعض القراء بالملل والسآمة؛ لذا حاولنا في الثوب الجديد المزج بين الجدّية العلمية والأريحية الصحافية، باختيار المضمون الحيوي، وتصغير حجم المقال قليلاً،

وتدعيمه بالصور المعبّرة والخرائط الموضحة؛ حتى تخفف من القالب الجامد.

وسيجد القارئ - لأول مرة - صفحات مترجمة إلى اللغة الإنجليزية في (مجلة قراءات إفريقية)، حيث سيتم ترجمة: (الافتتاحية، وكلمة التحرير، ومقال الغلاف، مع ترجمة ملخصات لباقي المقالات)، وهذا لإيماننا بأهمية وصول المجلة إلى أكبر عدد من القراء، وذلك بتوسيع دائرة الشريحة المستهدفة لتشمل قارئ اللغة الإنجليزية ممن لا يحسن العربية.

إصدارات مجلة قراءات إفريقية:

وسوف تواصل المجلة في المرحلة الجديدة متابعة الإصدارات الخاصة بها، والتي يجد فيها القارئ ما يعمّق فهم قضايا القارة ويؤصلها وفق رؤية علمية منضبطة، وهي سلسلة دورية استراتيجية، تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصُنّاع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي، يتركز اهتمامها في التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه المسلمين في القارة الإفريقية، سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات القارة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل المسلمين في القارة.

إصدارات المجلة:

تم حتى الآن إنجاز أربعة إصدارات، هي:

الإصدار الأول: كشّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا.

الإصدار الثاني: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله.

الإصدار الثالث: التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية.

الإصدار الرابع: (موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية)، وتشمل عشرين عدداً من أعداد المجلة؛ مرتبة ومفهرسة وجاهزة للبحث.

لغات إضافية لموقع قراءات إفريقية الإلكتروني:

وبجانب المجلة المطبوعة هناك (موقع قراءات إفريقية الإلكتروني) الذي يتواصل مع شريحة أكبر من القراء، ويصل لفئات لا تصل إليها المجلة الورقية، وهو يُنشر باللغتين العربية والإنجليزية، وقريباً سيتم تدشين الصفحة الفرنسية، كما نأمل أن يعقبها - إن شاء الله تعالى - النشر بلغتين محليتين، هما: (السواحلية، والهوسا)، ويزداد الإقبال على تصفح الموقع يوميّاً؛ ما يجعله يرتقي في الترتيب العالمي كموقع متميّز ومتخصّص في القضايا الإفريقية[1].

آمال وتطلعات:

مرّت عشر سنوات على إصدار المجلة.. بدأنا وتعثّرنا، ثم بدأنا من جديد، كانت هناك نجاحات، وهناك أيضاً أخطاء لا نملك إخفاءها، ومن شِيَم البشر الخطأ والنسيان، ولا نريد أن نغفل أو نتجاهل أخطاءنا، ولكننا نسعى بجدٍّ لجبر الأخطاء وتعويض النقص.

ومن الطموحات التي نسعى إليها أن تُكتب المجلة بأقلام إفريقية من أولها لآخرها.. كما هو مقرر في سياستنا غير المخطوطة، ولكننا نقف في كلّ عدد تقريباً عاجزين أمام ندرة القلم الإفريقي المتخصّص في العلوم المادية؛ السياسية والاقتصادية والإعلامية والإدارية والثقافية.. والذي يكتب باللغة العربية.

ولهذا نأمل أن نجد التواصل والاهتمام من المتخصّصين؛ لأنّ أفضل مَن يعبّر عن قضايا القارة هم أبناؤها الذين يعيشون في أعماقها، ويكتوون بنيران الصراعات فيها، ويدركون معاناتها وإخفاقاتها، وهم الذين يشاركون في نهضتها وبنائها من جديد.

(قراءات إفريقية) تسعى لتحقيق أهدافها، ولن تحيد عن هذه الغاية، وتحتاج إلى أن يلتقي الجميع معها؛ ليس بمجرد التعاطف فقط؛ بل بالمشاركة الفعلية والتعاون المنجز ■

---

(١) http: //www.qiraatafrican.com.

حركة التدُّين بإفريقيا الغربية: السنغال نموذجاً

بقلم: أ. هارون باه

باحث سنغالي في العلوم السياسية – جامعة محمد الخامس – سلا

يُعدّ العقد الأولُ من القرنِ الحادي والعشرين من أحرج الفتراتِ التي مرّت بالعالم الإسلامي، في مختلف أقطاره، القاصية منها والدانية، بسبب الضربات المتتالية التي وُجّهت للمسلمين من قِبَل الإمبريالية من جهةٍ، وعلى يدِ أذنابها، ممن يقبعونَ بيننا من بني جلدتنا، ممن يتكلمون بلساننا، وبسبب اجتهادات بعض التيارات الإسلامية التي دفع المسلمون ثمنها؛ ما أدى إلى تحولاتٍ جذريةٍ ومنعطفاتٍ ممتدةٍ في تاريخ النظام الدولي الراهن.

يُعدّ العقد الأولُ من القرنِ الحادي والعشرين من أحرجِ الفتراتِ التي مرّت بالعالم الإسلامي، في مختلف أقطاره، القاصية منها والدانية

وقد كان لتلكَ التغيراتِ السياسيةِ تأثيراتٌ مباشرة على واقع الحركة الإسلامية في داخل النظام الإقليمي الإفريقي، وإنْ اختلف مستوى ذلك التأثير والتأثر من دولة لأخرى؛ حسب موقعها في الميزان الاستراتيجي للقوى الأجنبية.

يشهد الواقع الإفريقي الراهن تنوعاً وتعدّداً في الأديان والمعتقدات، وهو ما يضفي على دراسة الظاهرة الدينية وارتباطها بالتحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها القارة، أهميةً خاصّةً[1].

علَى أننا نودُّ الحديثَ عن بقعة من هذا العالم الإسلامي، في إفريقيا، تقع تحديداً في أقصى الغرب من القارة، إنها دولة السنغال، كيف يعيشُ مسلموها في ظلّ دستور علماني، ينصّ في مادته الأولى على: أنّ (جمهورية السنغال: علمانية، ديمقراطية، اشتراكية، تضمنُ لجميع مواطنيها المساواة أمام القانون، بدون تمييز، وتحترم جميع المؤمنين[2] (أصحاب المعتقدات))، مع أنّ معظم ساكنيه مسلمون، يتجاوزون ٩٠٪، حسب الإحصائيات المتداولة؟ وما دور الحركة الإسلامية فيها؟ وكيف تتصرف المؤسسات الدينية التقليدية، مع التطورات الراهنة داخلياً وخارجياً؟ وما الآفاق المتاحة للحركة الإسلامية في السنغال مستقبلاً؟

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن: تجديد الخطاب الإسلامي في إفريقيا: الأنماط والقضايا العامة.
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title
05_04_2011

(٢) الدستور السنغالي ٢٠٠١م.

رسوخ الإسلام في السنغال:

تقعُ السنغالُ في أقصى غرب إفريقيا، على المحيطِ الأطلسي، وقد وصلَ إليها الإسلامُ منذ القرنِ الحادي عشر على أيدي المرابطين، بصفة رسمية، ومنذ ذلك الحين، إلى يومنا هذا، فإنّ جذوة الإسلام تزداد توقّداً في قلوب المسلمين، الذين آمنوا بالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، وامتزج ذلك الإسلام بدمائهم، وسَرى في عروقهم، حتى صار جزءاً لا يتجزأ من مكوّناتهم الشخصية، وانصبغت حياتهم به، وأثر فيها تأثيراً بالغاً، يحسّ به كلّ من عايش ذلك المجتمع عن قرب.

ودخول الإسلام في إفريقيا هو أعظم حدثٍ عرفته القارة؛ بحكم انتشاره في معظم أجزائها، سواءً في الشرق - في الأيام الأولى من فجر الدعوة -، أو في الشمال - في عهد الصحابة -، أو في الغرب - مع الفاتحين الأوائل -، وفي بعض مناطق الوسط، ما يعني أنّ تغلغل الإسلام وصل إلى أعماق إفريقيا؛ ولذا فإنّ ٦٠٪ من سكانها مسلمون، وهذا بخلاف النصرانية التي كانت في الشمال، وكادت أن تندثر لولا ما عززها من حملات التنصير مع المستعمر القادم من أوروبا، كما وُجدت اليهوديةُ ببعض المناطق في إفريقيا، لكن بِقلّة.

ولذا كان تأثيرُ الإسلام في القارة عظيماً، تجلّى في أنساق مختلفة سياسياً واجتماعياً وثقافياً؛ إذ باتَ يشكل الهوية لمعتنقيه، بالإضافة إلى الهوية الإفريقية، وليس ذلك بغريب على دين كالإسلام، دين الفطرة، وقد أُرسل المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى البشرية جمعاء، لا فرق بين جنس وآخر، ولا بين قوم وآخرين، ما داموا ينتسبون إلى هذا الدين العظيم، وإلى هذه الأمّة الإسلامية العريقة، التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ وعبر الأجيال المتعاقبة، ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢].

من هنا؛ يتأكد رسوخ الدين في السنغال، وإنْ حاول أعداء الإسلام تشويه الصورة الحقيقية لواقع البلاد، حتى يوهموا الآخرين بأنه بلد لا يشكّل المسلمون فيه أغلبية.

حركات الإصلاح في السنغال:

إنّ ما ذُكر لا ينفي أنّ مسلمي السنغال شابَ ممارساتهم الدينية الكثير من الشوائب التي علقت بها؛ من جراء الحقبة

الاستعمارية المظلمة، وما تبعها من حملات تنصيرية وتغريبية، وما كان من جهل أبناء المسلمين بدينهم الحنيف، وهو ما استلزم قيام فئة من المجتمع هبّوا لنصرته على مرّ السنين، فكانت دائماً تتوالى حركات إصلاحية، تكون ردّة فعل للواقع والتحديات؛ ومن ثم انبثقت الحركة الإسلامية في السنغال، بملامحها الحالية، من رحم الأحداث التي عاشت فيها البلاد في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان الهدف الأساسي لها:

- الذبّ عن الدين الإسلامي، وتنقيته من البدع والخرافات التي عمّت البلاد، وانتشرت بين الناس انتشاراً لا يكاد يصدق، من حيث كثرتها، وتعددها بتعدد المواسم والشعائر، حتى صارت عند أصحابها جزءاً من المقدسات.

- النهوض بالمجتمع انطلاقاً من القيم الدينية، سعياً منها إلى إصلاح الأوضاع، والتخفيف من حدّة مشكلات الحياة اليومية.

من هنا انبرت الحركة الإسلامية لتنفض عن الدين الحنيف ما علق به من غبار التحريف، وأبعَدَ الناس عن روح الإسلام وحقيقة التديّن، وكل ما أدى لتحول الدين إلى مجرد طقوس موسمية، لا يقدّم رؤية شمولية للكون والإنسان، علماً بأنّ اعتناقه وفّر للإنسان والمجتمع الإفريقي مدخلاً إلى تكوين مجتمع وحضارة عالمية[1].

الدعوة في السنغال.. فرص وتحديات:

لم تكن الدعوة الإسلامية بالمهمّة السهلة في السنغال؛ لكثرة المتربصين بالمدّ الإسلامي، في الداخل والخارج، ما أضعف من قوى أبناء الحركة الإسلامية، وبالرغم من ذلك فقد ظلت الدعوة صامدة، تقاوم الأمواج المتلاطمة كي توصل السفينة إلى برّ الأمان، ولعل الجهود التي قامت وتقوم بها خير دليل على ما يقال – وستأتي أمثلة لذلك -.

تمثل الحركة الإسلامية في السنغال، بما تمتلكه من رؤية شمولية عن الإسلام - الذي يلائم ويساير الروح الإفريقية المتعطشة للدين -، ومعرفة بالواقع الإفريقي - بعيداً عن المناهج الغربية والتحليلات السطحية -، صمام الأمان للمجتمع السنغالي، الذي يئنّ تحت وطأة الفساد بمختلف أنواعه وأصنافه؛ ابتداءً من اختلال التأصيل المنهجي المعرفي وتطبيقاته التي فرّخت الفساد السياسي، مروراً بالاقتصادي، وانتهاء بالاجتماعي، مدعوماً من بعض القوى الدينية التقليدية المتواطئة مع النّخبة العلمانية التي أشربت مبادئ الغرب وأفكار المستعمر، والتي خلّفها لتحكم من بعده.

ويبقى المجال الأرحبُ لنشاط الحركة الإسلامية بالسنغال - بشكل عام - هو المجال الثقافي، والاجتماعي، عبر فتح معاهد ومدارس لتعليم العلوم العربية والإسلامية، ومن خلالها تؤدي الواجب الدعوي الذي حدّدته هدفاً لها، وبالإضافة إلى العمل الثقافي؛ فإنها تقوم كذلك بأعمال اجتماعية، كفتح مراكز صحية، ومستشفيات، وتعاونيات.. إلخ.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وقيام الدول الغربية بمنع وصول المساعدات إلى الهيئات الإسلامية، في إطار سياسة (تجفيف المنابع)، تقلّص الدعم والعون لبعض المناطق، وتضررت بسبب ذلك بعض الجمعيات، وهو ما يحتم التخطيط الواعي تحسباً للعوائق التي تحدق بالحركة الإسلامية في السنغال، حتى يكتب لها النجاح في جميع الأحوال.

وتشير الوقائع إلى أنَّ المستقبل يدعو للتفاؤل، لكنْ مع العمل الدؤوب، للوصول إلى المبتغى، برغم أن الواقع غير مشجع، لكن المتتبع للتطورات الاجتماعية والسياسية يدرك أنّ المجتمعَ السنغالي يمرُّ بفترة مخاض، قد تسفر عن غدٍ أفضل، إذ إنّ وعي الناس بقضاياهم وهمومهم في ازدياد واستمرار، ما يوحي بأن انهيار الأقطاب التي تتحكم في مصائرهم بات وشيكاً.

إنَّ المستوى الثقافي للسنغاليين يتحسن بسرعة عجيبة؛ بسبب كثرة المؤسسات التعليمية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وقوة العلاقات بين القرية والمدينة بسبب الهجرة الريفية، والاتصالات المستمرة التي يفرضها النظام الاجتماعي المنبثق من التقاليد الإفريقية والتعاليم الإسلامية، ومساهمة وسائل الإعلام، وبخاصة الإذاعة والتلفزيون، في التوعية الشعبية، وقد تمثلت نتيجة هذا التطور الثقافي في نشأة روح النقد عند الجماهير؛ فلم

(١) وليام مونتغمري وات: الإسلام واندماج المجتمع، ترجمة: د. علي عباس مراد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص ١٦٤.

يعد كلّ أحد يُسَلِّمُ بكلّ شيء[1].

وعليه؛ فإنَّ على أبناء الحركة الإسلامية في السنغال أنْ يدركوا حجم الموقف، ويقدّروا له حساباته المناسبة، حتى تتمكن الحركة من التعامل مع الأحداث وفق خطة مدروسة سلفاً، وهو ما يستدعي إعداد جيل من الشباب يعي اللحظة التاريخية التي يعيش فيها، ويكون مُزوداً بوسائل العصر وأدواته التي تفتح له آفاق المستقبل، أي أن يكون على قدر كبير من التكوين التربوي: الروحي والفكري والدعوي، مع اغتنام القدر المتاح حالياً من الحرية، مقارنة ببعض الدول في العالم الإسلامي، وتوظيفِ التكنولوجيا، خصوصاً في أوساط الطلبة والمثقفين، داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وبناء الجسور مع الذين يتبنون قضايا شعوب العالم الثالث، كلّ ذلك قد تنتج عنه آثارٌ محمودة، على المدى المتوسط أو البعيد، وحَسْبُ الحركةِ الإسلاميةِ أنْ تُعبِّد الطريق لمن يأتي خلفاً بعدها، وليس عليها أن تجني ثمار ما زرعته في الوقت الراهن.

بَيْدَ أنَّ ما قيل لا يصح أنْ يُعمي المتتبع للشأن الديني في السنغال عمّا تعانيه الحركة من صعوبات وتحديات قد تكون عقبة أمامها في سبيل تحقيق الغاية المطلوبة، مثل قلّة التنظيم، وتشتت الجهود وتبعثرها، وقلة الموارد المالية والبشرية، وأحياناً تركزها في مناطق دون أخرى، كما أنّ هناك تحدياً في غاية الخطورة، وهو: طغيان الثقافة الفرنسية في شتى أنحاء البلاد، فهذه الثقافة مطيّة لنشر القيم الغربية المادية المنافية لقيم الشعب السنغالي ذي الأغلبية المسلمة.

وعليه؛ يتضح أنّ الحركة الإسلامية في السنغال عليها أن تعدّ نفسها للعمل في جبهات ثلاث - في الوقت الحالي -، وهي:

الأولى: جبهة العلمانية: التي تريد سلخ المجتمع من الإسلام، وجعله تابعاً للغرب، يُحرّك من الخارج، ويتلقى من أسياده الأوامر في كلّ صغيرة وكبيرة، بعد إذلاله، وإحكام القبضةِ عليه، جَرَّاء التبعيةِ العمياءِ التي دامت لقرون، ومما يؤكدَ ذلك علاقة الرئيسين السابقين (سنغور، وعبدو ضيوف)[2]

الجماعات الإسلامية المعاصرة ترى في نفسها استمراراً للحركات الإصلاحية التجديدية السالفة في المنطقة

بفرنسا عقب انتهائهما من رئاسة السنغال، فقد آن الأوان للتخلص من تلك التبعية، والعمل على إرساء استراتيجية واضحة المعالم، تعيد للبلاد الأمل المنشود في استعادة صبغتها الإسلامية الإفريقية، حتى يضمنَ الشعب المضي قدماً نحو التقدّم والازدهار.

والجبهة الثانية: بعض المؤسسات الدينية التقليدية: التي تجعل من الدين مجرد قوالب جامدة، بعيدة عن روح الإسلام وتعاليمه السامية، وتكون مواجهتها بتقديم الفَهْم الصحيح للإسلام، والذي يساير العصر، ويواكب التطورات، وبغير ذلك سيبقى الدينُ في عزلة تامّة عن هموم الناس ومشكلاتهم وقضاياهم، علماً بأنّ الفَهْم القاصر للدين يغلب على شرائح واسعة من المجتمع؛ بفعل تلك العوامل التي سبقت الإشارة لها.

والجبهة الثالثة: هموم المجتمع: العمل في هذه الجبهة يكون بالمساهمة في البحث عن حلول لمشكلات البلاد في مختلف تجلياتها، ما يضمن لها شرعيةً تتأسسُ على الإنجازات الفعلية، وليس على مجرد الانتقادات اللاذعة.

بهذا تتحقق للحركة الإسلامية مسيرةٌ ناجحةٌ، في ظَرفيةٍ تتشكل فيها قيم البلاد على نحو لم تعرفه من قبل؛ بفعل ثورة الاتصال والإعلام المفتوح التي لم ينج منها قطر.

(١) خديم محمد سعيد امباكي: التصوف والطرق الصوفية في السنغال، منشورات معهد الدراسات الإفريقية ٢٠٠٢م، مطبعة كوثر - الرباط، ص ١٧٤.

(٢) استقر سنغور (ت ٢٠٠١م) (أول رئيس للسنغال: ١٩٦٠م - ١٩٨٠م) بعد انتهائه من رئاسة السنغال في فرنسا حتى مات فيها، وحمل جثمانه إلى وطنه ليوارى فيه، أما عبدو ضيوف (أول رئيس مسلم لبلاده)؛ فاقتفى آثار من سبقه، ورحل بعد انتهاء رئاسته عن البلاد، ليقيم في فرنسا مع زوجته الفرنسية إليزابث، وهو الرئيس الحالي للمنظمة الفرانكفونية الدولية.

وتشكل هذه الثلاثية العقبة التي ينبغي تجاوزها ودفعها، ولن يتم ذلك إلا بتخطيط يناسب مستوىٰ خطورتها وقوتها.

بالنسبة للعلمانية؛ ينبغي بيانُ أنّ العلمانيةَ ليست من قيم الأفارقة، فهم لا يعرفون - في تاريخهم الاجتماعي والسياسي - فصلَ القيم عن الحياة، برغم قبولهم باختلاف الدين؛ كما يُلاحظ ذلك في تاريخ ثقافة المجتمعات الإفريقية، فالفرد إمّا أن يكون مسلماً، وإمّا نصرانياً، وإمّا وثنياً، حتى زمن الاستقلال، فلم يكن في القاموس الإفريقي السياسي، الممتد في التاريخ، ما يمكن أن يُوحي بوجودِ العلمانية (فصلُ المعتقدِ عن الواقع العملي) في القيم الإفريقية، فالأصل في القيم الإفريقية أنّ الواقع العملي مُؤَطَّرٌ بالمعتقد، منساقٌ معه في الاتجاه نفسه؛ فالعلاقة بينهما علاقة تابعٍ بمتبوع، كما يحدثنا عن ذلك تاريخُ الأديانِ في إفريقيا، وكما أوضح الأنثروبولوجيون ذلك في اختراق الدين للفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي، وارتباط الحياة اليومية بالإله، وقد أدىٰ ذلك إلىٰ عدم الاعتراف بعلمنة الحياة[1]، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ؛ فإنّ كلّ نظام سياسي لديه مرجعية، يتأسس عليها مشروعه السياسي الحضاري، ولديه مسَلَّماتٌ لا تقبلُ النقاشَ من قِبل الذين يتبنونه، فلا يوجد فصلٌ في واقع الأمر، ولكنه اختلافٌ في طبيعة المرجعية التي يتبناها كلّ نظام سياسي.

ثم إنّ الانضواء تحت مظلة العلمانية لم يحصدْ منه الأفارقةُ إلا ضياع هويتهم باسم الحداثة والعصرنة؛ باعتبار أنَ ما لديهم ينتمي إلىٰ الماضي، وليس أمامهم لركوب قاطرة الحداثة إلا الانسلاخ من عباءة الزمن الغابر، وكانت النتيجة، من كلّ ذلك، أنّ إفريقيا لا تزال تتخبط في ظلمات الحيرة، مع أنّ أكبر عواملها: تخلّيها - طوعاً أو كرهاً - عن تراثها الديني والحضاري الذي تراكم لديها عبر الزمان، وهو أصلح ما يكون لها في إدارة دفتي الحكم والتدبير السياسي.

أما بعض المؤسسات الدينية التقليدية؛ فإنّ واجب الحركة أنْ تعمل علىٰ بيان الإسلام علىٰ حقيقته، وأن لديه من المقومات للنهوض ما يجعلُ القارةَ الإفريقيةَ فوق مصافِّ بقيةِ العالم، من احترامه لكرامة الإنسان، والدعوةِ للعدل، والمساواةِ بين البشر، ونبذِ الظلم والاستكبارِ في الأرض، والأخذِ بيد المستضعفين، كما أنه دينٌ يحرّرُ العقل البشري من الخرافات والأوهام التي تعيق كلّ تفكير سليم، ولا توجد سلطة مطلقة أو وصاية مطلقة لأحد؛ فالحَكَمُ كتابُ الله وسنةُ رسوله صلىٰ الله عليه وسلم الصحيحة، وما عداهما فهو اجتهاد يقبل الصواب والخطأ، ما يعني أنّ الدين ليس مجرد طقوس، أو ارتباط بأناس لا حول لهم ولا قوة، بل هو منهج حياة لإسعاد البشرية في المعاش والمعاد، ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه : ١ ، ٢].

كما ينبغي للدعوة أن تنزل بكلّ قواها إلى فئات المجتمع، وتتبنىٰ قضاياه، وقضايا الإنسانية العادلة في كلّ بقاع الأرض، فهذه ورقتها الرابحة التي ينبغي لها ألا تُفرّط فيها، وهذا من أرحب المجالات التي يمكن الاشتغال فيها دون مضايقات كبيرة تحول دون أدائها لرسالتها، والدعوة في هذا المجال يعود نفعها عليها، وعلىٰ المجتمع بأكمله.

ولعل من أكثر مشكلات المجتمع وقضاياه إلحاحاً في السنغال:

سياسياً: عدم وجود مشروع سياسي واضح، يتشل الأفارقة مما هم فيه، علىٰ المدىٰ المتوسط، أو البعيد، وهنا يُطرح التساؤل حول مساهمات الحركة الإسلامية في الهمّ السياسي؛ علىٰ الرغم من وجود أولويات لها.

اقتصادياً: رفع مطالب مثل: توزيع الثروات توزيعاً عادلاً، الرقابة الاقتصادية علىٰ ثروات الوطن، وضمان حفظها للأجيال القادمة، الحدّ من السيطرة الأجنبية علىٰ اقتصاد البلاد، والتي تؤدي إلىٰ الاختلال في بنية الاقتصاد الوطني.

اجتماعياً: الحفاظ علىٰ النمط الاجتماعي الإفريقي المبني علىٰ روح الجماعة، دون التعصب القبلي، ونبذ القيم الليبرالية، والحفاظ علىٰ نواة الجماعة، وهي الأسرة، بتوثيق العرىٰ بين أفرادها.

ثقافياً: الوقوف أمام هيمنة ثقافة الغرب الانحلالية والإلحادية.

دولياً: مدّ يد الإخاء إلىٰ كلّ منْ يساندُ الشعوبَ

(١) Coordination Fatima HARRK , RELIGION ET SOCIETE EN AFRIQUE : LE DEBAT . Publication de l'institut des Etudes Africaines,2009. page 41.

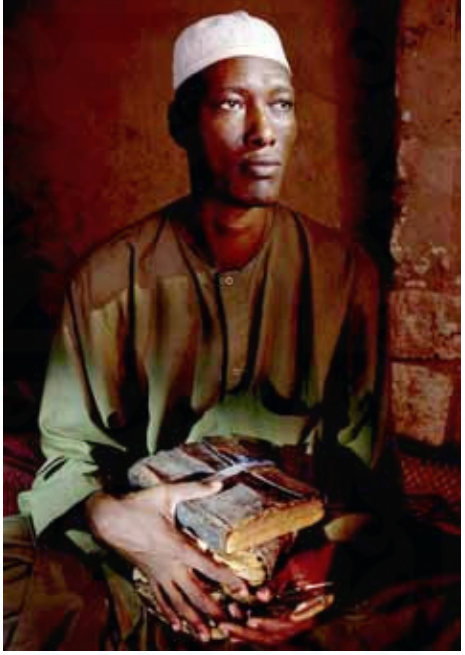

المستضعفة في العالم، على تباعدِ أقطارها، وتنائي ديارها، وهنا تأتي قضيةُ فلسطين على رأس القائمة، لكونها ترمز لكلّ قضية عادلة يدافع عنها أي شعب في العالم.

من خلال هذا العرض المقتضب للحراك الإسلامي في السنغال؛ يمكن التوصل إلى نتائج منها:

- أنّ تأثير الحركة الإسلامية في السنغال، وإنْ كان بطيئاً بفعل ما يلاقيهِ منْ عراقيلَ ماديةٍ ومعنويةٍ، فإنه ينفذُ شيئاً فشيئاً في روح المجتمع، ما يجعل المتتبع يلاحظ آثاره وهي تلوحُ في الأفق.

- أنّ الدعوةُ للعودة إلى الهوية الدينية تنشط في دول غرب إفريقيا - بصورة عامّة -، وبخاصةٍ الدول الإسلامية، وكمثالٍ على ذلك: وجودُ وزارة للشؤون الدينية في بعض الدول العلمانية - غينيا كوناكري -، أو استحداثُ منصب وزير دولة معني بالشؤون الدينية - كما في السنغال -، أو مؤسسة عليا يُعهد إليها النظرُ في قضايا المسلمين بالبلد المعني، تكونُ الناطق الرسمي باسم المسلمين لدى الحكومات المعنية.

- أنّ الحركة الإسلامية في السنغال لا تعمل بمعزل عن فضائها الرحب، ألا وهو العالم الإسلامي، أيْ أنها تتفاعل مع بقية البلدان الإسلامية، وتبرز عواملُ أخرى مؤثرة، من قبيل: الثقافة الإسلامية، والحرية المتاحة، وتنظيم الحركة، في زيادة الوعي أو نقصانه.

وأخيراً.. إنّ نسيج المجتمع السنغالي بإمكانه أنْ يؤثّر في التدافع الحضاري الدائر بين المستضعفين وجبهة الاستكبار المدعومة من قبل القوى الإمبريالية الغربية لفرض العولمة.

نبذة عن العمل الإسلامي في السنغال:

يمكن القولُ بأنّ الجماعات الإسلامية المعاصرة ترى في نفسها استمراراً للحركات الإصلاحية التجديدية السالفة في المنطقة، وتتميز بـ:

- تَبنّي المرجعية الإسلامية في كُليتها وشموليتها.
- نبذ اتخاذ العنف وسيلة للتغيير.
- الوسطية في معالجة القضايا المطروحة على المجتمع، انطلاقاً من المرجعية الإسلامية.

ويختلف اتصاف الحركات بما ذكر من حركة وأخرى.

وتتوزع أنشطة الحركات على مختلف فعاليات المجتمع من: الشأن الدعوي التربوي، والعمل الاجتماعي الخيري، والهمّ الحضاري السياسي؛ وتزداد توغلاً في تدبير الشأن العام، سنة تلو الأخرى، بعد أن انحصر جُلّ اهتمامها على الدعوة والتربية، وهو متغير بارز في مسيرتها الحركية.

وسنقتصر في هذه العُجالة على أهم حركتين اقتحمتا العمل الإسلامي، في القطر السنغالي، منذ فترة مبكرة، شقت كلٌ منهما طريقها بنفسها، في وسطٍ كثر فيه المزاحمون، وقلّ المناصرون، وسارت على خطاها تنظيمات مشابهة، لكنها لم تدانيها خبرة وتجربة، ومن مجموع تلك الجهود - من شتّى الأطياف - غدَا العمل الإسلامي حقيقةً قائمةً بالبلاد، لا تخطئها العين.

وهاتان الحركتان هما:

- حركة الفلاح للثقافة الإسلامية السلفية.
- جماعة عباد الرحمن.

أسهمت الدول العربية الإسلامية في المشرق والمغرب بمدّ العملِ الإسلامي السنغالي بالأفكار البناءة، والرؤَى النيّرة عبر البعثات الطلابية، والرحلات العلمية، ولقاءاتِ الحجّ الموسمية، من استنهاض هِمَم الغيورين على الدين من جهة، ومن جهة أخرى أدى ضغط الحَضارة الغربية بقوتها وهيمنتها إلى تفكير حرّاسَ الهوية في إنهاء ذلك الجبروت الغربي، والسعي إلى تحقيق الاستقلالِ الذاتي، والبحثِ عن بديلٍ وفق رؤية إسلامية.

وبحكم تعددِ المناهلِ الفكريةِ لحاملي مشروع الحلّ

الإسلامي المتأثرين بمشايخهم في المشرق، كما في المغرب، تنوعت رؤاهم لطبيعة تنزيل المشاريع الإصلاحية، فانحاز بعضهم للنهج السلفي، كحركة الفلاح، وآخرون للأسلوب الإخواني، كجماعة عباد الرحمن، ذلك أنّ أغلبَ المؤسسين لجماعة عبادِ الرحمن استلهموا العمل الدعوي الإسلامي، والفكر الحركي، والجانب التنظيمي، من خلال اطّلاعهم على إنتاجات الإخوان المسلمين في مصر، وهذه هي طبيعة العلاقة بهم إلى يومنا هذا، كما يؤكد الأستاذ سيرين بابو أمير الجماعة الحالي[1].

وبين هذين التيارين يتراوحُ معظمُ العمل الإسلامي في السنغال، وتوجدُ نسبةٌ قليلة ممّن يسلكون سبيلَ جماعة التبليغ في الدعوة، من الحرص على تزكية النفس وإصلاح الفرد والمجتمع، والنأي عن المعركة السياسية مع القوى المناوئة، أو ما يرون فيه إثارة للفرقة.

وقد كان لهذه الأطياف الدعوية (حَمَلةُ مشروع التغيير) ما سوّغ لكلٍّ الارتكاز على المحور الذي اختاره، ورأىَ فيه الأولويةَ علىَ غيره من القضايا الأخرى، ليصبّ فيه مجهودَه الدعوي، ويسخّر له وقته وطاقته، وبفضل تلك المبادرات صار الخطاب الإسلامي مألوفاً ومتقبلاً بين أوساط الشعب، إلا أنه يحتاج إلى أن يكون أكثر التصاقاً بالواقع وبلاغة في الأسلوب، حتى يصلَ إلى أعماق النفس، إذْ إنّ خطاب التغيير موجهٌ إلى النفس الإنسانية أولاً وقبل كلّ شيء.

أولاً: حركة الفلاح للثقافة الإسلامية السلفية:

تأسست هذه الحركة علىَ يدِ عَلَم من أعلام الصحوة في السنغال، هو الحاج محمود باه (١٩٤١م)، بعد عودته من رحلة طلبِ العلم من المملكة العربية السعودية - أيام الاستعمار -.

عندما رجع الشيخ محمود باه من بلاد الحرمين نشر المنهج المدرسي الحديث في حوض نهر السنغال، وأحدث بذلك نقلة نوعية في التعليم في السنغال وما جاورها، حيث كان (المنهج التقليدي) للدراسة هو السائد والوحيد المعروف في حوض نهر السنغال إلى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات،[2]، حيث رأىَ - كغيره من المصلحين في القديم والحديث - أنّ التعليم مفتاح الإصلاح.

وحدّدت حركة الفلاح في قانونها الأساسي كونها: (جمعية إسلامية، سنّية، تربوية، غير سياسية)؛ ما جعل من أفقِ عملِها: الدعوةُ والتربيةُ بالرجوع إلى العقيدة الصحيحة، ومحاربة البدع والخرافات المعششة في أذهان كثير من أبناء المسلمين، وتبنّت في ذلك منهجَ السلف الصالح، ويتضح ذلك جلياً من الاسم المختار للجمعية: (حركة الفلاح للثقافة الإسلامية السلفية).

للحركة هيئاتٌ إداريةٌ لتسيير أعمالها الميدانية وتنظيمها، ولضمانِ الانضباط وحسنِ سيرِ الأشغال[3]، وعلى رأسها حالياً الأستاذ/ أحمد محمود صو.

وتقوم الحركة بدور مهمٌّ في مجال التعليم الأهلي والدعوي، خصوصاً في منطقة داكار، وللعاصمة الحظ الأوفر من العمل الإسلامي، ومردّ ذلك إلى التقسيم الإداري الذي وضعه الاستعمار، فـ(داكار) وحدها تضم ٨٠٪ من المصالح الإدارية للبلاد، و ٧٥٪ من المصانع منذ الاستقلال، ولم تستطعْ الدولةُ الوليدةُ إعادةَ تهيئةِ الفضاء الجغرافي للمدن بما يتواءم وظروف العمل، وهو ما جعلها (داكار) الوجهةَ المفضلةَ لدى الشعب، لضمانِ كسبِ قوته، وتحقيقِ مصالحه، وتركزت الكثافة السكانية بها أكثر من غيرها، وقصدها أصحابُ المصالح من مختلف الفئات؛ بما فيهم دعاة الإصلاح حملة مشاريع التغيير.

ومِنْ نقلِ التجربةِ مع الشيخ محمود باه، إلى توطين التعليم العالي الإسلامي الأهلي - في السنغال - مع الدكتور محمد

(١) حوار مع أمير جماعة عباد الرحمن، حول الحركة الإسلامية في السنغال، الرابط:
http://www.alislah.ma/2012-13-11-12-27-31

(٢) د. عمر محمد صالح الفلاني: الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٦٢٨.

(٣) مثل: الفرع الثانوي، المكتب الوطني التنفيذي، المجلس الوطني، المؤتمر الوطني.

أحمد لوح؛ بافتتاح الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية، يكون التوجّه السلفي قد قطع أشواطاً في حقل التعليم الديني، وقدَّم خبرة ميدانية، تراكمت عبرَ سنين من التفكير والتخطيط، وهو ما يوحي بقدرته على التفاعل والتجدد وفق متغيرات العصر.

ثانياً: جماعة عباد الرحمن:

نشأت جماعة عباد الرحمن في نهاية السبعينيات، وتحديداً في عام ١٩٧٨م، بعد اختلاف بين أعضاء (الاتحاد الثقافي الإسلامي) الذي برز إلى الساحة الإسلامية الاجتماعية منذ ١٩٥٣م على يد شيخ توري، خريج المدرسة الجزائرية ثم معهد ابن باديس[١]، وكان يضم المنشقين، وعلى إثر الاختلاف تأسست الجماعةُ بإدارتها المنفردة، لترسمَ معالمها الدعوية والتربوية والفكرية المستقبلية في السنغال، على ضوء رؤية شاملة للوجود والحياة والإنسان، في وسط يموج بالتيارات والأفكار المتلاطمة.

ومنذ تلك اللحظة، وإلى يومنا هذا، يزداد شأنها، ويَشتدُّ عودُها، وتنضجُ خبرتها، ويستوي ساقُها رويداً رويداً، بما تراكمه من خبرات، وما تواجهه من محن وابتلاءاتٍ في الساحة الدعوية.

وقد عُنِيَتْ الجماعة منذ نشأتها بالتربية والتعليم؛ فأسست مدارسَها الأهلية التي استطاعت تطويرَ نموذجها في الجمع بين المرجعية الدينية ومواكبة روح العصر، ومن الأمور المهمة، في شأن هذه الجماعة، قدرتها على صهر النخبة الإسلامية، المستعربين منهم والمتفرنسين، وما من شك أنّ هذا مما يقوي ملكة الابتكار والإبداع لديها لمواجهة المشكلات المطروحة.

وتقوم الجماعة بأنشطة دعوية في طول البلاد وعرضها، مع مختلف شرائح المجتمع، ولديها قطاعات متخصصة، مثل:

القطاع الطلابي: يختص بالأنشطة التعليمية داخل البلاد وخارجها، ويحرص على تميز أعضائه في التحصيل، كما يقوم بتقديم وجهات نظره في إصلاح التعليم، وقد نادى في الموسم الدراسي (٢٠١١م / ٢٠١٢م) إلى إنهاء الإضراب الذي أتىَ على أغلب السَّنَةِ الدراسيةِ، وهنا نذكر أنّ جامعة (شيخ أنت جوب) بداكار تشهد إقبالاً كبيراً على التدين والأنشطة الدينية ومظاهر الالتزام بين طلابها.

القطاع النسوي: يقوم بالدعوة في أوساط النساء، والقيام بأعمال اجتماعية وتربوية، فضلاً عن انشغاله بقضايا المرأة السنغالية المعاصرة، وتقديم حلول لها وفق مرجعيتها الإسلامية.

القطاع الشبابي: يتجه نشاطه إلى تلك الفئة العمرية من المجتمع، عبر إقامة محاضرات ومؤتمرات ومخيمات، تتناوب على الأقاليم، ويشارك فيها الشباب على وجه الخصوص، كما يُعنَى أساساً بمشكلات الشباب، وكيفية تحسين أوضاعهم.

وانطلاقاً من موقف الجماعة الشمولي؛ فقد ارتأت طَرْقَ جميع مداخلِ الإصلاح والتغييرِ الاجتماعي، ولم تقتصر على جانبَ دون غيره، وإنْ أتَى ذلك بصورة متدرجة، وهنا يمكنُ تلَمُّس موقفَ الجماعةِ من العمل السياسي، ففي بداية الأمر لم تدخل إلى المعترك السياسي، بل اكتفتْ بالنصح والتوجيه، ثم انتقلتْ إلى مرحلة المشاركة الجزئية بالتحالف مع أحزاب سياسية، ترى أنها تقدّم الأصلح للبلاد، وأخيراً - بناءً على ما تمخض عن المؤتمر العاشر – بدأ التفكيرُ الجاد في استلهام التجربةِ المغربيةِ، في التمييز بين النشاط الدعوي والنشاطَ السياسي، بإنشاء حزب سياسي مستقل عن الجماعة، وهذا القرار الذي وصف بالاستراتيجي يتوقع له أن يرى النور قبل انعقاد المؤتمر القادم، أي سنة ٢٠١٥م، بمشيئة الله.

خاتمة:

ميدانياً؛ يوجد بالساحة السياسية السنغالية حزب بمرجعية إسلامية، وهو (حركة الإصلاح للتنمية الاجتماعية)، وقد تأسس منذ عام ٢٠٠٠م، وخاض غمار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلاً عن البلديات، ويحظى بسمعة طيبة، وله مستقبل سياسي بفضل مشروعه السياسي الإصلاحي الشمولي، وإنْ كان لا يزال ثقيل الخطى، والتطورات الداخلية والخارجية توحي بأنّ هذه الأحزاب سيكون لها شعبية أكثر في المستقبل القريب.

وهناك مساعٍ دعوية متخصصة للجمعيات الإسلامية، ليس هنا محل تفصيلها، وإنما القصد الإشارة إلى بعض وجوه العمل الإسلامي الصاعد، وبيان دور الحركات التجديدية في إيقاظِ المجتمع من سُباته الروحي، ودفعِ حركةِ التدين من جديد لمواجهة ابتلاءات العصر ■

(١) Moriba Magassouba, L'islam au Sénégal Demain les mollahs? Editions Karthala,Paris 1985 .P : 59 .

مكانة الإسلام في مملكة سنغاي خلال القرن 16م

أ. عبدالله عيسى
قسم التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بنمسيك -
الدار البيضاء / المملكة المغربية

إذا كان من السهل الحديث عن تاريخ بداية نشأة الإسلام في إفريقيا؛ فإنَّه من الصعب القول بأنَّ تلك النشأة قد انتهت خلال مرحلة تاريخية معينة، أو أنَّ حركة الدعوة إلى هذا الدين قد رست وأكملت دورها؛ ذلك أنَّ الإسلام ما زال وسيظل ينتشرُ يوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة، وقرناً بعد قرن، وهكذا إلى أن تقوم الساعة.

وما كان - أيضاً - لهذا الدين الحنيف أن يستمرَّ ويصمُدَ، ويتوطَّدَ ويتجَذَّرَ طيلةَ القرون الماضية، لولا أنَّ الأفارقة أنفسَهم - بعد توفيق الله تعالى - على اختلاف أعراقهم وقومياتهم، قد أقبلوا عليه بمحض إرادتهم ورغبتهم، وأحاطوه بحبِّهم، ونَصَروه بسيوفهم، وأسكَنُوه في أعماق قلوبهم وجوارحهم، حتى أصبح مرجعية وقدوة لهم في جميع أعمالهم وسلوكهم.

أهداف الدراسة:

للدراسة ثلاثة أهداف رئيسة، هي:

١ - التعرف على مراحل نشوء مملكة سنغاي، وكيف تحولت من مملكة صغيرة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف.

٢ - إلقاء الضوء على أهم الوسائل والعوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام في منطقة غرب إفريقيا التي ازدهرت فيها مملكة سنغاي.

٣ - معرفة مظاهر تفاعل أهالي مملكة سنغاي مع الإسلام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ردّاً على بعض الدراسات الغربية، المتحاملة - أصلاً - على الإسلام في إفريقيا، والتي تحاول دائماً قلب الحقائق التاريخية وتزييفها، بل يمكن وصف كتابات بعضهم بالاستفزازية، ومن شواهد هذه الاستفزازية ما يأتي:

- تحميلهم الإسلام مسؤولية اندثار فنون إفريقيا.

- تشبيههم اندماج إفريقيا الغربيةِ في دار الإسلام بالاستعمار الأوروبي لأمريكا.

- ادعاؤهم أنّ الإسلام لم ينتشر بين الأهالي إلا عن طريق العنف والغزوات، ولم يشمل - بشكل جِدّي - إلا علية القوم من موظفين وأمراء[١].

أمام هذه الأحكام القيمية، وجدت نفسي - وبدافع علمي - أبحث في متون الكتب عن حقيقة الأمر وواقعه، فتوصلتُ إلى خلاصةٍ مفادُها: أنَّ كثيراً من الدراسات الغربية غلب عليه طابع التكبُّر والنظرة الفوقية ضد الإنسان الإفريقي، فصوّرته تلك الدراسات بأنه إنسان متخلّف، لا تاريخ له، وربطت تاريخ الشعوب الإفريقية بوصول الأوروبيين إليها عن طريق الكشوف الجغرافية، متناسين تاريخ تلك الشعوب وهويتها.

لذا أرى أنَّ كلّ دراسة تصبُّ في اتجاه الدفاع عن الإسلام، في هذه القارة، هو إنجازٌ بحدّ ذاته، على الرغم من الصعوبات التي تواجه الباحث من قلة الوثائق والدراسات.

المحور الأول: التعريف بمملكة سنغاي الإسلامية:

لن نناقشَ هنا - بالتفصيل - تطوراتِ الأوضاع السياسية لمملكة سنغاي، فقد سبَقَنا إلى ذلك كثيرٌ من الباحثين، وكلّ ما نرمي إليه هو إطلاع القارئ على الخطوط العريضة للمملكة.

من خلال استقراء المصادر التاريخية يتبيّن أنَّ (مملكة سنغاي) تُشكّل ثالثَ أكبر تنظيم سياسي عرفتْهُ المنطقة إلى حدود القرن العاشر الهجريِّ (١٦م)؛ حيث كانت في بدء أمرها مملكةً صغيرة، تابعة لحكم مملكة مالي، قبل أن تستقل عنها على يد أحد زعمائها، المدعو «سني علي» (١٤٦٤م – ١٤٩٣م)[٢]، ووصلت سنغاي - في عهده - إلى أوجها، فتحولت في وقت قصير من مملكة صغيرة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف[٣].

وبما أنَّ المجال لا يسمح بالإسهاب في توسعات «سني علي» الحربية؛ فإنَّه يتعيّن علينا إبراز المشكلات التي واجهته خلال فترة حكمه، فعلى الرغم من الدور الكبير الذي بذله في تأسيس مملكة سنغاي؛ فإنَّه كان مكروهاً من شعوب المملكة لقسوته وشراسته، وخصوصاً مع علماء تنبكت، ولهذا ما يسوّغه؛ إذ أنَّ السعديّ يصف استيلاءه على تنبكت بأنه: «عمل فيها فساداً عظيماً، فحرقها، وقتل فيها خلقاً كثيراً»[٤]، أما محمود كعت فيشبّهه بالحجاج بن يوسف الثقفي، حاكم العراق الأموي (ت ٧١٤م) السيّئ

(١) Delafosse, M. 1941. Les noirs de l'Afrique .Payot, Paris, pp. 48 - 50

(٢) لا نعرف الشيء الكثير عن فترة حكم آل سني؛ إلا لائحتين لملوكها، الأولى مطوّلة جاءت عند المؤرخ عبد الرحمن السعدي (تضم ١٩ ملكاً)، والثانية مختصرة أتت عند كعت (٧ ملوك).

(٣) السعدي، عبد الرحمن – ١٩٨١م -: تاريخ السودان، ترجمة أوكتاف، هوداس، ميزونوف - باريس، ص ٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

السمعة[١]، كما لا يتردد المغيلي في الحكم عليه بأنّه وثني[٢].

وليس لنا في هذا الجانب إلا أنْ نتساءلَ بدورنا عن الأسباب التي جعلت كلاً من السعديّ وغيره يتحاملون على «سني علي»، وينعتونه بنعوت ذميمة؟ هل يمكننا أن نأخذ بهذه الأقوال، ونعتبر «سني علي» كافراً يعبد الأصنام، ولا يعرف الصلاة ولا مبادئ الإسلام؟ أو نبحث عن الأسباب التي دفعت هؤلاء المؤرّخين لنعته بتلك الصفات؟

في الحقيقة؛ إنَّ «سني علي» كان يغلب عليه طابع البداوة، ولم يكن متفقهاً بالدين، كما هو الحال بالنسبة للأسكيا محمد، ولم يعرف الاستقرار، بل كان غازياً، متنقلاً بجيوشه من معركة إلى أخرى، على الدوام؛ حيث كان همّه الأكبر ألا ينازعه أحد في السلطة، وألا يكون ثمّة ولاء لشخص آخر سواه، ولذلك خشي من علماء تنبكت، ومن طوارق مسوفة، أنْ يهددوا نفوذه باسم الدين، الأمر الذي جعله يتعرض لهم ويعاملهم بقسوة[٣].

ومهما قيل عن تصرفات «سني علي» المتشدّدة والصارمة؛ فإنَّ ما ذُكر حول التشكيك في إسلامه يحتاجُ إلى إعادة النظر؛ ذلك لأنه لم يعطِ أحداً الدليلَ القاطع على صحة هذا الاتهام، على العكس من ذلك؛ فقد أفادنا المؤرخ عبد الرحمن السعديّ بميله لبعض العلماء[٤]، وتخصيصه ساحات لأداء الصلاة في شهر رمضان المبارك[٥]، بل يؤكد لنا صاحب (تاريخ الفتاش) أنَّه كان ينطق الشهادتين[٦]، وهذا يكفي لدحض تلك المزاعم التي أُشيعت حول شخصية الرجل.

ربما يُؤخذ عليه التناقضُ الذي أظهره عند إدارته لدفّة حكمه، حيث حاول التوفيق بين الأنماط الإفريقية المرتكزة على السحر والشعوذة، وبين ما جاءت به الشريعة الإسلامية، فقد كان في هذا التناقض زعزعة لسلطته، خصوصاً أنَّ المدّ الإسلامي في هذه الحقبة تغلغل بصورة فعّالة بين أهالي سنغاي[٧].

على أية حال؛ توفي «سني علي» في ظروف غامضة عام (٨٧٨هـ / ١٤٩٣م) في أثناء عودته من حملته ضد بلاد كورما (Kourma)[٨]، والجدير بالذكر أنَّه بقي في الحكم قرابة سبعة وعشرين سنة وأربعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً؛ حسب رواية صاحب الفتاش[٩].

وبعد وفاته خلفه ابنه «سني بار»، لكن لم يتجاوز حكمه سنة واحدة على العرش، إذ سرعان ما قام عليه أحد القواد العسكريين الكبار وأزاحه عن الحكم واستحوذ عليه، ولُقّبَ بـ «أسكيا»[١٠]، وهو محمد توري، الذي أعلن عن تأسيس أسرة جديدة، عُرفت باسم (أسرة أسكيا)، ودام عهدها قرابة قرن من الزمن، شهدت خلالها مملكة سنغاي فترة من الرخاء والازدهار قلّ نظيرهما، غير أنّ المملكة دخلت مباشرة، بعد وفاة السلطان أسكيا

(١) كعت، محمود – ١٩٨١م -: تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، الطبعة الأولى، ميزونوف - باريس، ص ٤٣.

(٢) المغيلي، محمد بن عبد الكريم – ١٩٧٤م -: أسئلة الأسكيا وأجوبة المغيلي، تحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ص ٣٩.

(٣) Trimingham, J.S., 1962, A History of Islam in West Africa, Oxford, p. 93.

(٤) السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٥) Elias, N.,1983, History of Timbuktu: the Role of Muslim scholors and notables 1400 -1900, Cambridge, p. 11.

(٦) كعت، محمود: تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٧) نعتقد أنّ أصل المعارضة كان سياسياً واقتصادياً، وهو لا يمت بصلة إلى الدين الذي استعمله أسكيا الحاج محمد لضرب سني علي، خصوصاً أنَّ القوة العسكرية الكبرى التي كان يتوفر عليها كانت تحول دون نجاح معارضة أهل تنبكت، كما أنَّ الصراع لم يكن صراعاً بين الوثنية والإسلام؛ بل هو صراع بين فئتين تنازعتا على السلطة، مع العلم أنَّ الهيئات العلمية لم تكن تنزع إلى الزعامة السياسية والرئاسة بمفهومها وصورتها الإجرائية، بل كانت تودّ تسيير السلطة القائمة في إطار الخطاب الإرشادي، والتعالي عن العملية التسلطية (Despotique).

(٨) السعدي، عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٩) كعت، محمود، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٠) أسكيا: تعني الملك أو السلطان.

داوود عام ١٥٨٢م، في مرحلة اتسمت بالضعف والوهن بسبب هجومات: (الفولانيين، والبمبارا، والطوارق) عليها، ما ساعد بعض الأقاليم على الاستقلال عن الحكم المركزي في جاو (Gao)[١].

وفي ظلّ تلك الأوضاع المتدهورة وصلت طلائع الحملة السعدية، التي أرسلها أحمد المنصور السعديّ عام (٩٩٩هـ / ١٥٩١م)، فانهارت على إثرها مملكة سنغاي، ونزح ما تبقّى من أمراء الأسكيين إلى مدينة (دندي) في أقصى جنوب شرق المملكة المتهاوية[٢].

(١) الشكري، أحمد – ٢٠٠٤م -: التأثيرات الثقافية المتبادلة ما بين المغرب ودول إفريقيا جنوبي الصحراء (الإسلام واللغة العربية)، ضمن ندوة التواصل الثقافي بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الوليد للنشر والتوزيع - ليبيا، ص ٢٧٢.

(٢) بتحليل الوقائع والأحداث التي عاشت فيها مملكة سنغاي قبل وصول المغاربة؛ يتبين لنا أنَّ الوجود المغربي، أو الحملة السعدية - كما يسميها بعض الباحثين -، لم تكن السبب المباشر لزوال حكم الأسكيين؛ إذ تدهورت قدرات المملكة اقتصادياً، كما كانت تعيش في أزمة سياسية واجتماعية، تسببت فيها عوامل كثيرة منها: الصراعات الدامية بين الأمراء التي انفجرت مباشرة في نهاية حكم أسكيا الحاج محمد، والتي أسفرت في حصيلتها النهائية عن تصدع الكيان السياسي للبلاد بظهور مملكتين متجاورتين، تنازعتا السلطة فيما بينها لأمدٍ غير قصير، الأولى بالعاصمة جاو، والثانية في تنبكت. وإلى جانب هذا الوضع السياسي المتأزم عرفت الحياة الاقتصادية أزمة خطيرة، بسبب توالي سنوات من القحط والجفاف، وضعف التقنيات الزراعية، وتحويل الأوروبيين لجزء كبير من تجارة الذهب والعبيد إلى السواحل الغربية للسينغامبيا، بعد أن كانت تعبر أرض سنغاي إلى الخارج، وهو ما أدى إلى تأزم الأوضاع الاجتماعية؛ حيث ازداد حجم الضرائب المفروضة على مختلف قوى الإنتاج، بعد أن كانت هذه القوى - في السابق - لا تؤدي سوى ضرائب خفيفة تحت إشراف القاضي نفسه.

كما تجرأت السلطة الأسكية على مصادرة أموال كبار قواد الجيش، وضمّها لخزينتهم، الشيء الذي نتج عنه تضرر مصالح العديد من الفئات، ودخولها في صراعات ضد الأسرة الحاكمة.

فكل هذه الأسباب كانت كفيلة بزوال حكم آل أسكيا عن السلطة، لتبدأ بعد ذلك صفحة جديدة من صفحات التمزق والتفكك السياسي، الذي أصبحت تعانيه المنطقة حتى القرن الثامن عشر الميلادي.

(٣) انظر على سبيل المثال: المسعودي، أبو الحسن علي - ١٩٨٢م -: مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الكتاب اللبناني ــ بيروت، الجزء الأول، ص ٣٣٩.

خريطة إمبراطورية السنغاي وامتداداتها

المصدر: http: / /ar.wikipedia.org /wiki/

المحور الثاني: أهم الوسائل التي ساعدت على انتشار الإسلام في مملكة سنغاي:

لقد انتشر الإسلام في مملكة سنغاي، حسبما تشهد مصادرنا التاريخية[٣]، بفضل ثلاثة عوامل رئيسة:

أولها: كثرة طُرُقُ القوافل التجارية.

ثانيها: انتشار التجار العرب المنتمين لشمال إفريقيا ومصر.

ثالثها: نشاط الدعاة الإفريقيين.

غير أنَّ العامل الأهم - في نظرنا - هو الدين الإسلامي نفسه؛ فهو ذو نظام اجتماعي راق، يدعو إلى المساواة بين الناس، ولا يُقيم وزناً لفوارق اللون أو الطبقة، وإنما الفارق هو ما يفعله العبد من أعمال صالحة، لذلك فإنَّ الدين الإسلامي كثيراً ما يوصف بأنه أكثر الأديان (ديمقراطية).

ومنذ اكتمال مراحل التعريب، وسيادةِ الدين الإسلامي في مناطق المغرب العربي، في القرن الثاني الهجري (٨م)، بدأت القبائل العربية تتوغل نحو الجنوب، حتى وصلت إلى السودان الغربي، ولم تقف الصحراء عائقاً دون تواصل الروابط والصلات المتعددة، فقد كانت طرق ما وراء الصحراء ومسالكها ومنافذها من العوامل المهمة التي ساعدت على تدفق المؤثرات العربية الإسلامية إلى مملكة سنغاي.

وبدأت رقعة الإسلام في حالة انتشار مستمر، حتى شبّهها بعض المؤرخين ببقعة الزيت، خصوصاً بعد سقوط (غانة الوثنية) عام ١٠٧٦م على أيدي المرابطين، ونجَمَ عن هذا المدّ القادم من الشمال قيام ممالك إفريقية إسلامية، بلغت تقدّماً حضارياً بارزاً نتيجة اعتناقها الإسلام.

ومثلما كانت طرق القوافل التجارية شرياناً للمعاملات الاقتصادية، بين مراكز الشمال الإفريقي وبين الغرب الإفريقي، فقد ظلّت - في الوقت نفسه - إشعاعاً للمؤثرات الثقافية؛ حيث أصبحت المحطات المنتشرة على طول طرق القوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى أماكن لاحتكاك الأفكار، تأثيراً وتأثّراً، وذلك بفضل ما تقدّمه للمسافرين من مأوى، وسبل الراحة، والاستجمام.

كما ازدهرت المراكز التجارية المهمة في مملكة سنغاي من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، وأشهرها: (جاو، جني، تنبكت)، وإلى جانب إنعاش المجالات الاقتصادية؛ فقد أدت بعض المراكز في الشمال الإفريقي، مثل طرابلس وتلمسان ومراكش والقاهرة، دوراً بارزاً في نشر الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في تلك المناطق[١].

ومما لا شك فيه؛ أنَّ مملكتي مالي وسنغاي لم تصلا إلى ما وصلتا إليه من عظمة وقوة إلا بعد أن أضحى الإسلام عصبَ قوتهما الروحية والمادية، وصارت اللغة العربية لغة الكتابة الرسمية.

وقد كان التاجر المسلم داعية لدينه، يجمع بين نشر الدعوة الإسلامية وبيع سلعته، فالتجارة من طبيعتها أن تصل التاجر بصلة وثيقة بمن يتعامل معهم، خصوصاً إنْ كان يتحلّى بالصدق والأمانة والخلق الحسن، وهذه المثل الأخلاقية السامية كثيراً ما تتوفر لدى التاجر المسلم، الذي سرعان ما يلفت إليه الأنظار عند دخوله لقرية وثنية، وذلك نظراً لكثرة وضوئه ونظافته، وانتظام أوقات صلاته وعبادته، وقد جعلته هذه الصفات الحميدة، بالإضافة إلى نظافة البدن والملبس، أهلاً لثقة الأهالي الوثنيين، وقدوة حسنة للاقتداء به وتقليده.

والجدير بالذكر؛ أنَّ دور التجار العرب لم يقتصر على مجالات التجارة والأنشطة الاقتصادية فحسب، بل تعداها إلى الدعوة للإسلام، وتعميق الصلات الثقافية؛ بنشر اللغة العربية، وبناء المساجد والمدارس لتعليم القرآن، وهكذا.. أضحى التجار العرب يقومون بمهمة الدعاة المسلمين إلى جانب نشاطهم التجاري، فحملوا معهم العقيدة الإسلامية والحضارة العربية.

وكان من نتائج احتكاكهم واختلاطهم بالأفارقة أن حدث بينهم تزاوج ومصاهرة، فانتشر الإسلام تدريجياً وسلمياً في تلك البقاع، فالدعاة، سواء كانوا من العرب أو من السكان المحليين، كانوا وسيلة من الوسائل التي ساعدت على ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، فقد كانوا يدعون الناس إلى الإسلام، ويفقهونهم في أمور دينهم، وذلك لإلمامهم بأصول الدين والشريعة الإسلامية ومبادئها السامية، لذا حظِيَ هؤلاء الدعاة بتقدير الأهالي لهم، إذ أصبحت كثيرٌ من قرى سنغاي، في أيام الأسكيا محمد الكبير، تضمّ داراً لاستقبال هؤلاء المعلمين الفقهاء، الذين كانوا يعامَلون بأعظم مظاهر الاحترام[٢]، ويُلاحظ أنَّ معظم أولئك المعلمين قد درسوا في المراكز الثقافية في الشمال الإفريقي ومصر، وتأهلوا للدعوة الإسلامية بين الأهالي والتأثير فيهم.

(١) إمحمد التكيتك، جميلة – ١٩٩٨م -: مملكة سنغاي الإسلامية، في عهد الأسكيا محمد الكبير (١٤٩٣م - ١٥٢٨م)، الطبعة الأولى، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية - طرابلس، ص ١٥٧.

(٢) حسن إبراهيم، حسن – ١٩٦٣م -: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ص ٢١٣.

وتخبرنا المصادر التاريخية بأنَّ السلطان الأسكيا الحاج محمد كان حريصاً على الاقتداء بالدعاة المسلمين، وعلى إرسال طلاب العلم إلى تلك المنارات العربية الإسلامية في الشمال الإفريقي، مثل فاس والقاهرة وطرابلس، لينهلوا من منابعها، ويعودوا إلى أوطانهم ليساهموا، بشكل أو بآخر، في نشر الإسلام بين ربوعها.

وقد وجد الدعاة تشجيعاً كبيراً من الأسكيا الحاج محمد، ومن جهاته الرسمية، وفي ظلّ هذا التشجيع بدأ الدعاة والفقهاء والمحسنون في تأسيس المدارس التي كانت قبلة لأبناء المسلمين والوثنيين، على حدٍّ سواء دون تمييز، الأمرُ الذي أدى إلى انتشار الإسلام والثقافة العربية الإسلامية بنجاح باهر بين أهالي سنغاي، وأصبحت هذه المدارس تتكاثر وتزدهر، حتى إنَّ بعضها أضحى مركز إشعاع حضاري، يستقطب أبناء مملكة سنغاي بصفة خاصة، وأبناء إفريقيا الغربية بصفة عامة؛ دون اعتبار لفارق الدين أو اللون[1].

وتجلّت مظاهر الحضارة العربية الإسلامية في سنغاي في عهد الأسكيا محمد وخلفائه، وترتب عليها تكوين حكومة ونظم إدارية متقدمة، بحيث انتقلت منها حياة المجتمعات القبلية المتفككة إلى مجتمع الدولة المركزية، وحدث الامتزاج الكامل بين النظم العربية الإسلامية وبين الأنماط الإفريقية المحلية، وتكوّن عنصرٌ جديد يوائم بين ما غرسه الإسلام من ثقافة عربية وبين بعض الموروث من التقاليد والأنماط الإفريقية؛ أي برزت الشخصية الإفريقية في إطار إسلامي.

والمعروف أنَّ ملوك الممالك الإفريقية وسلاطينها قد دَرَجوا على الخروج إلى الحجّ في مواكبَ حافلة، تضم أعداداً كبيرة من الإفريقيين؛ لذا أسهمت رحلاتهم للحجّ في توطيد العلاقات التجارية والثقافية بين الممالك الإفريقية وبين أقطار المغرب العربي ومصر والحجاز، كما ساعدت في التعريف بتلك الممالك؛ ونتيجةً لذلك توافد إليها التجار والعلماء والفقهاء من شتى أرجاء العالم العربي والإسلامي.

المحور الثالث: مظاهر تفاعل أهالي سنغاي مع الدين الإسلامي:

تتفق جُلّ المصادر السودانية والمغربية على أنَّ الإسلام عرف ازدهاراً واضحاً خلال فترة حكم الأسكيين.

ويمكننا تلخيص أهم مظاهر هذا الازدهار في خمسة:

١ - التقرب من العلماء (إطار التحالف):

تشمل كلمة (علماء) كلّ الفعاليات التي ساهمت

(١) إمحمد التكيتك، جميلة: مملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير (١٤٩٣م - ١٥٢٨م)، مرجع سابق، ص ١٥٩.

إلى جانب الأسكيين في التسيير الديني والاجتماعي لبلاد السودان، والتي تولّت الخطط الدينية والتعليمية، مثل القضاء والإمامة والتدريس.. وغيرها، والتي كانت توفّر السَّنَدَ الثقافي لهم، وحكموا البلاد وفق توجيهاتها الدينية والسياسية.

كانت علاقة الطرفين تتميز بالتحالف والمصالح المشتركة، ويبدو أنَّ السياق العام الذي يُفسّر هذا التحالف، والذي وصل إلى درجة الولاء، هو العداوة المشتركة للفترة السابقة لحكم الأسكيين للسودان؛ أي فترة «سني علي الكبير»، هذا الأخير الذي تسلط على العلماء بالقتل والإهانة والإذلال؛ حسب شهادة مؤرخي تنبكت[1].

ونظراً لدور هذه الفئة في المجتمع حرص سلاطين آل أسكيا على التقرب منها بكل الوسائل، إذ أغدقوا عليها أشكالاً مختلفة من العطاءات، تشمل ضيعاتٍ شاسعةً وأفواجاً من العبيد، هذا بالإضافة إلى مصاحبتهم في الحج والجهاد وفي أمور شتى[2].

لقد كان أسكيا الحاج محمد صاحبَ الريادةِ في هذه السياسة، يقول كعت: «لا يقوم لأحد إلا للعالم، أو الحجاج إذا قدموا من مكة»[3]، كما كان آل أسكيا يجزلون لهم العطاء، وكان أهمها وأكبرها ما أعطاه أسكيا الحاج محمد للعالِم أحمد الصقلي، بعد وصوله إلى كلٍّ من تنبكت وجاو؛ حيث أغدق عليه العطايا الكثيرة، منها: «مائة ألف دينار، وخمسمائة من الخدم، ومائة إبل ضيافة له»[4]، وكما هو الشأن بالنسبة للفقيه محمد تل، حيث أعطاه مزرعة واسعة يفوق طولها مرحلتين من السير[5].

وتتجلّى المكانة المعتبرة للقوى الدينية عند آل أسكيا - أيضاً - من خلال التقدير والاحترام الذي حظيت به داخل بلاطهم، وفي حكمهم لسنغاي، وفق توجيهاتها، ومن أمثلة العلماء الذين كانت مكانتهم كبيرة وكلمتهم مسموعة لدى الأسكيين: العالِم صالح جور، الذي أمر أسكيا الحاج محمد بجعل غزواته في بلاد السودان جهاداً في سبيل الله، ثم العالِم الفع كعت الذي أرغم أسكيا داوود على تقبيل يد أحد عبيده، ردّاً على احتقاره له بعد عودته من الحج، والعالِم محمود بن عمر أقيت الصنهاجي التنبكتي (١٤٦٣هـ - ١٥٥٠م)، الذي وصفه محمود كعت بأنه: «من خيار عباد الله الصالحين، ذا تشبثٍ عظيم في الأمور، وهُدًى تام، وسكون، ووقار، وجلالة، لا يخاف في الله لومة لائم، هابه الخلق كلهم، السلطان فمن دونه، فصاروا تحت أمره، يزورونه في داره متبركين به»[6].

خلاصة القول: لقد أفضَى ذلك الجهدُ، الذي بذله السلطان أسكيا الحاج محمد في تقريب العلماء، إلى نتائج مهمة؛ إذ كتب علماء عصره في مختلف العلوم الإسلامية (النقلية، والعقلية)، كما الحال في العالم الإسلامي وقتئذ، إضافة لإنتاجات ذات طابع تاريخي.

٢ - حركة الجهاد الإسلامي، ودوره في اتساع رقعة الدولة:

إنَّ الإسلام - كما هو معروف - قد شقّ طريقه في إفريقيا بجهود بسيطة وسهلة، اعتمدت على التجار المسلمين الذين أحوجتهم ظروف العيش إلى دخول هذه البلاد، وإلى جانب هؤلاء التجار كان هناك الدعاة الذين أسهموا بدور فعَّال في نشر الدين الإسلامي، وقد رأى الإفريقي في تصرفات هؤلاء التجار والدعاة، وسلوكهم الشخصي، القدوةَ الحسنة التي أقنعته بصدق رسالة الإسلام التي لا تُقيم وزناً للون أو جنس أو جاه؛ بقدر ما تُقيم وزناً لطاعة الله وتوحيده وحُسن معاملة الآخرين، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [الحجرات : ١٣]، ولذلك تقبّل الأفارقة الإسلام، وقاموا بنشره بين ظهرانيهم.

إنَّ فتوحات أسكيا الحاج محمد في بلاد (الهوسا) تعد من أهم فتوحاته وأعظمها، وذلك لما حققه من إخضاعٍ

(١) السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٣) تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص ١١.

(٤) تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص ١٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦) السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، مصدر سابق، ص ٣٤.

لأهم مدن هذه المنطقة الحصينة، الواحدة تلوة الأخرى: (جوبر، وكانو، وزاريا، وكاتسينا)، وبذلك أصبحت مساحة هذه البلاد شاسعة، تمتد من شرقي النيجر، حتى بحيرة تشاد.

ولكنْ يبقى السؤالُ المطروحُ هنا: هل ما قام به الأسكيا الحاج محمد يأخذ طابعاً جهادياً؟ أو كان له أغراض أخرى، تستّر باسم الجهاد والدين لكي يحققها؟

إنَّ بعض المؤرخين، ولا سيما المستشرقون الأوروبيون، اعتبروا أنَّ هدف الأفارقة المسلمين من حروبهم ضد المجتمعات الأرواحية هو الاستعباد والاسترقاق، وقد حاول هؤلاء الكُتّاب النيل من حركة الجهاد الإسلامي، والتقليلَ من شأن العلاقات الحضارية التي كانت تربط العرب والأفارقة، ومن هؤلاء المستشرقين «جي. سبنسر ترمنجهام» الذي ألف ستة كتب عن الإسلام في إفريقيا، والمؤرخ «أي.م لويس» صاحب كتاب (إفريقيا جنوب الصحراء)، وغيرهم.

في الحقيقة؛ أغفل هؤلاء المستشرقون حقيقةً مهمة، مفادُها: أنَّ حركة الجهاد التي تبنّاها الأسكيا الحاج محمد جاءت من منطلق الغلبة السياسية للمسلمين في بلاد السودان، وفي نطاق الدفاع عن النفس، ومما يؤكد ذلك مشاركةُ الأرواحيين للجماعات الإسلامية في الوطن الواحد وقتاً طويلاً؛ في جوٍّ من التسامح الديني[1].

وفي المقابل؛ يمكننا القول بأنَّ حركة التوسع، التي اتخذها الأسكيا تحت ستار الدين، لم يكن الدين النقطة الرئيسة فيها، بل كان المخطط السياسي هو الأهم في هذه العملية، وعلى الرغم من هذا وذاك؛ فإنه لا يمكن إنكار تحمّس الأسكيا للإسلام، وبذله في سبيل نشره الكثير، والأهم من ذلك أنَّه لم يُكره أحداً على الإسلام، بل كان متسامحاً مع رعاياه الأرواحيين، ومهما تعدّدت الأسباب من وراء هذه الفتوحات؛ فإنَّ الغرض الأساسي هو نشر الإسلام دون إكراه والدفاع عنه.

ومن خلال تتبع حركة الفتوحات في بلاد السودان يُلاحظ أنَّ معظم الأقاليم كانت تُفتح أكثر من مرة، وذلك بسبب تمردها؛ لذلك وجب فتحها من جديد وإخضاعها بقوة السيف[2].

وأخيراً: يمكن القول بأنَّ حركة الجهاد الإسلامي أسهمت في اتساع رقعة الدولة؛ ففي حين كانت مملكة سنغاي لم تتجاوز في الحقب السابقة المناطقَ المحيطة بالنيجر الأوسط، ومنحناه الأعلى؛ فإنّها قد بلغت في عهد الأسكيا الحاج محمد أوج اتساعها، بحيث تجاوزت حدودَ مملكة مالي التي سبقتها، وضمّت مناجم الملح في (تغازة)، وشملت شرقاً بعضَ إمارات الهوسا، وتاخمت دولة (البورنو)، وامتدت شمالاً إلى حدود المغرب الأقصى.

٣ - ازدهار الحركة الثقافية:

شهدت مملكة سنغاي خلال القرن العاشر الهجري (١٦م) حركة فكرية عربية إسلامية عظيمة الازدهار، وسادت فيها نزعة إنسانية، ارتكزت على الإسلام بوصفه ديناً عالمياً، وكانت العديد المدن مراكز لهذه الحركة الفكرية، فبعد أنْ تلقّت صفوة من أبناء السودان علومها في جامع القرويين في المغرب، أو في جامع الأزهر في مصر، وتحررت فكرياً، اجتهدت حتى بلغت القمّة في العلوم الدينية والإنسانية، وانكبت على خدمة الدين والعلم في بلاد السودان، واجتذبها الرخاء العام إلى مدن النيجر، مثل: (تنبكت وجني وغاو)، فوفد إلى تنبكت علماء من شتى أقاليم السودان وشمال إفريقيا والأندلس، تركوا آثاراً علمية واضحة في الحياة الفكرية والثقافية والسياسية، ويعتبر الفقيه محمد بن عبد الكريم المغيلي من المثقفين في عصر الأسكيا الحاج محمد، استطاع بفكره أنْ يؤثّر في الناس في بلاد السودان، وتجاوز تأثير الأسكيا الحاج محمد الثقافي عصره[3].

ومع مروز الزمن؛ أصبحت مدينة تنبكت مركزاً مهمّاً من مراكز التحصيل العلمي ونشر المعرفة في العالم الإفريقي، فقد كانت تضمّ عدداً كبيراً من المدارس الحُرّة،

(١) إمحمد التكيتك، جميلة: مملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٦٥.

(٣) المغيلي، محمد بن عبد الكريم: أسئلة الأسكيا وأجوبة المغيلي، مصدر سابق، ص ٩.

ولا سيما (جامعة سنكري) التي أصبحت مركزاً من مراكز التعليم العالي في العالم الإسلامي[١].

ففي القرن السادس عشر ازداد عدد المدارس القرآنية، والتي كانت فيها الدراسة على مستويين: التعليم الأوليّ، وتتولاه المدارس القرآنية التي تقوم بتعليم القرآن وتحفيظه، والتعليم العالي، ويتلقى فيها طلاب العلم العلوم الإسلامية، وكانت جامعة تنبكت، مثل الجامعات الإسلامية الأخرى، المعاصرة لها، تُدرس العلوم الإسلامية التقليدية؛ أي علوم التوحيد، والتفسير، والحديث، والفقه المالكي، إضافة إلى البلاغة، والمنطق، والحساب، وعلم الفلك[٢].

وبناءً على ما تقدم؛ يمكنُ القولَ بأنَّ (تنبكتُ) هي أهم مدينة حضارية وعلمية وثقافية في منعطف نهر النيجر، واستمر مركزها بالتعاظم طوال القرن السادس عشر، حتى أصبحت حاضرةَ العلماء المسلمين في فنون العلوم الإسلامية خاصةً، وعلوم الرياضيات والحساب والفلك، وأسهمت مع شقيقتيها (جني، وجاو) في إثراء الحركة الفكرية والعلمية في إفريقيا والعالم الإسلامي، ولكنْ في الوقت نفسه لم تستطع هذه الطفرة الفكرية أن تقضي بشكل كُلّي على التقاليد الأرواحية الموروثة؛ فنجد أنَّ بعض الناس يمزجون ما بين التعاليم الإسلامية والتقاليد الأرواحية في حياتهم اليومية.

٤ - إخضاع المعاملات الاقتصادية للشرع الإسلامي:

سعى السلطان أسكيا الحاج محمد إلى إخضاع المعاملات التجارية للشرع الإسلامي؛ حيث قام باختيار أمناءَ نزهاءَ لجمع الزكاة وتحصيل الضرائب، وتوزيعها على مستحقيها، كما أمر بمعاقبة كلّ رافض لتأديتها، وأخضع تحصيلها لإشراف القاضي الذي اكتفى بفرض الضرائب الشرعية دون غيرها، كما عيّن محاسبين في الأسواق لضبط المعاملات التجارية في المدن، واختار مترجمين يجلسون مع السماسرة في الأسواق لتسهيل التعامل بين التجار.

بالإضافة إلى ذلك؛ قام الأسكيا بتوحيد المكاييل والموازين، وحارب الغش والتدليس في البيوع، وأصدر أمره بطرد التجار الذين يطففون في المكيال والميزان، والذين يغشّون في تجارة الذهب والفضة والنحاس، أو يخلطون اللبن بالماء، أو لا يؤدون ثمن السلع لأصحابها[٣].

إلى جانب المعاملات التجارية؛ تزخر المصادر المحلية بإشارات كثيرة حول ما كان يعطيه هذا السلطان من الزكاة والأعشار لمن يستحقها، فحسبما يشير السعديّ فقد تصدّق أسكيا الحاج محمد بألف مثقال ذهباً على يد الشيخ الفقيه أبي عبدالله القاضي مؤدب محمد الكابريّ[٤]، حيث وزعه على المساكين الواقفين على باب مسجد سنكري، وحذا حذوه كثير من العلماء، مثل عبدالله بن محمد، فكان من عباد الله الصالحين زاهداً سخياً، أخرج من ماله كله صدقة لله، وكانت تأتيه النذور وأموال الفتوحات فلا يمسك منها شيئاً، بل يتصدق بها على الفقراء والمساكين، واشترى كثيراً من العبيد وأعتقهم لوجه الله تعالى وابتغاء الدار الآخرة[٥].

٥ - محاربة البدع، والمنكرات، والظواهر المنافية للشرع:

كان أسكيا الحاج محمد شديد التمسك بمحاربة البدع المخالفة للشرع داخل بلاده، مثل اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق، وظاهرة التعري؛ حيث طالب الأهالي بارتداء ملابس تستر عوراتهم، بعد أن كانت هذه الظاهرة شائعة في المجتمعات الإفريقية، حتى المسلمة منها[٦]، كما أخضع

(١) السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢) كعدان، صباح – ٢٠٠٤م -: تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق - دمشق، ص ٢٧.

(٣) عدي، مبارك – ٢٠٠٢م -: حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس - الرباط، ص ١٠٦.

(٤) كان - رحمه الله - متوطناً بتنبكت، عاصر فيها كثيراً من الأشياخ، كالفقيه اندغ محمد الكبير جدُّ القاضي محمود بن عمر، والفقيه عمر بن محمد أقيت، وسيدي يحيى.

(٥) السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٦) انطلاقاً من حرصنا وغيرتنا على ديننا الحنيف، نحاول – دائماً - الربط بين الزمنين الماضي والحاضر، ونسعى قدر المستطاع أن نقف عند أوجه التشابه والاختلاف بين الزمنين، فقضية الحشمة أو ستر العورة تعتبر من أهم القضايا التي حضّ عليها الإسلام، وأمرنا بالالتزام بها، فأين نحن اليوم من ذلك؟ أصبحنا – ويا للأسف الشديد! - نرى في قرننا الحادي والعشرين مظاهر سلبية لا تُعد ولا تُحصى، من أهمها: قلة الحشمة، وتبرج المرأة، وطغيان ظاهرة التقليد، سواء عند الرجال

الإرث للنظام الإسلامي؛ أي الكتاب والسنّة، وتتضح هذه التحولات، التي شهدها نظام الإرث والمعاملات اليومية في عهده، من خلال الأسئلة التي وجهها للعالم المغيلي[١].

إلى جانب المظاهر السالفة الذكر كثرت مؤشرات ازدهار الإسلام في عهد هذا السلطان، وتتجلى في تعدد الأسر العلمية، خصوصاً في تنبكت، كما هو الأمر بالنسبة لأُسر: (أقيت، وأندغ، وبغيغ)؛ حيث لاحظ الرحالة الحسن الوزان أنَّ تنبكت يوجد بها عدد كبير من القضاة، والفقهاء، والأئمة، يدفع السلطان إليهم جميعاً مرتباً حسناً[٢].

وخلاصة قول الصفحات السابقة: أنَّ أسكيا الحاج محمد بذل جهداً كبيراً من أجل ازدهار الإسلام في عهده، حيث قدَّر العلماء، واحترمهم، وزارهم في بيوتهم، واستشارهم في أمور الشرع، كما حارب البدع، والخرافات، وأخضع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشريعة الإسلامية.

خاتمة:

يتّضح جليّاً من النماذج التي استعرضناها أنَّ وضعية الإسلام والثقافة العربية الإسلامية، في عهد مملكة سنغاي، تمثّلت في آفاق رحبة وعصر مزدهر، حيث أصبح الإسلام مرجعيةً دينيةً لهذه المملكة، سواءً على المستوى الرسمي أو الشعبي، فأحدث الإسلام تغيّراً مهمّاً في حياة الفرد الإفريقي، وهذا التحول لم يكن ليحدث والثقافة الأرواحية[٣] ما زالت منتشرة انتشاراً كبيراً، فقد تخلّت شعوبٌ إفريقية كثيرة عن دياناتها القديمة منذ منتصف القرن الخامس الهجري (١١م)، وأصبحت تقاليدها تتفكك بمرور السنوات، حتى لم تعد تقتصر إلا على بعض العادات القليلة.

ويمكننا القول وبكل اطمئنان: بأنّ الإسلام قد أدخل إلى حوزته الثقافية مجالاً جغرافياً جديداً، تمثّل في مملكة سنغاي التي أصبحت جزءاً من الدولة الإسلامية الوسيطية القوية، خصوصاً أنّها قد أمدتها ببعض مصادر القوة الاقتصادية، وبذلك لم تنعزل سنغاي عن تطورات العالم الإسلامي في العصر الوسيط ومطلع الحديث، بل ساهمت فيه، وتأثّرت بأحداثه، فعاشت في مرحلة قوته، وتأثرت بضعفه، ما يعني أنَّ تشكيل تاريخ سنغاي لم يتم خارج التاريخ الإسلامي أو كان على هامشه، بل كان جزءاً مهمّاً من التاريخ الإسلامي.

لقد انتظم الإسلام - في عهد مملكة سنغاي - المجتمع الإفريقي فكرياً ودينياً وسياسياً واقتصادياً؛ وفقاً للتصور الإسلامي الذي قضى بالتدريج على المنظور الأرواحي الذي كان سائداً بالمنطقة، فأصبح مجتمعاً إسلامياً، لا يختلف عن باقي مجتمعات العالم الإسلامي، بل ربما فاق بعضها في كثير من الأحيان، وذلك بالنظر إلى الصعوبات والعراقيل الجمّة التي واجهت مسيرة الإسلام بإفريقيا الغربية[٤] ■

أو النساء، وكثرة الاختلاط، وغير ذلك من الأمور التي أصبحت عند أغلبنا أموراً جدّ عادية؛ بحجّة مواكبة العصر والموضة والحرية (غير المنضبطة)، وغير ذلك من مفهومات غريبة عن مجتمعاتنا؛ فيا تُرى ما سبب ذلك؟ نعتقد أنَّ الأمر متعلق بابتعادنا عن جادة الصواب، والمنهج الإسلامي، وقلّة الوعي بأمور ديننا، أو بالأحرى تجاهلنا لها، والتخلي عن المسؤولية، فالرسول الكريم - عليه أفضل الصلاة والسلام - يقول: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، فالمسؤولية تقع أولاً على الوالدين؛ لأنَّ إصلاح الفرد يعني إصلاح المجتمع، فعلينا جميعاً، إذاً، أن نأخذ هذه الأسباب وغيرها على محمل الجدّ، ونعمل قدر المستطاع على تجاوز هذه القضايا، حتى تبقى أمتنا خير أُمة، فالمحافظة على ديننا يعني المحافظة على هويتنا العربية والإسلامية.

(١) - المغيلي، محمد بن عبد الكريم: أسئلة الأسكيا وأجوبة المغيلي، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٢) - الوزان، الحسن: وصف إفريقيا، ترجمة حجي، محمد وآخرون - ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ص ١٦٧.

(٣) الأرواحية: مصطلح حديث، يستعمله الباحثون في الدراسات الإفريقية، للدلالة على المعتقدات الوثنية القديمة في إفريقيا جنوبي الصحراء.

(٤) - الشكري، أحمد - ١٩٩٩م -: الإسلام والمجتمع السوداني، الطبعة الأولى، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ص ٢١١.

السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء (1957م – 1961م)

دراسة وثائقية

أ.د. زكريا صادق الرفاعي

أستاذ التاريخ الحديث المشارك - كلية التربية / جامعة المنصورة

شهدت القارة الإفريقية العديد من المتغيّرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فبدت موحية بالثقة في أعين كثير من المراقبين، خصوصاً في أعقاب انخراط الكثير من أبنائها في الحرب تحت راية الحلفاء[١]، كما تسارعت وتيرة خطى حركات التحرر الوطني والمضي قُدماً في تصفية الاستعمار، فحصلت غانا على استقلالها في مارس ١٩٥٧م[٢]، ثم شهد مطلع ١٩٦٠م الذي عُرف باسم (عام إفريقيا) انضمام اثنتين وعشرين دولة إفريقية للأمم المتحدة[٣].

وقد بدا واضحاً للعيان الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا لموقعها الجغرافي، فضلاً عن مواردها الاقتصادية، ومن ثمّ كان منطقياً سعي الولايات المتحدة لصياغة رؤية سياسية لأهدافها ومصالحها في إفريقيا جنوب الصحراء؛ في ظلّ متغيرات إقليمية ودولية مهمّة ألقت بظلالها على الجميع، في مقدمتها مناخ الحرب الباردة، والمدّ المتصاعد للحركة القومية.

وتسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء على جملة السياسات التي تبنّتها الإدارة الأمريكية في ظلّ الإدارة الثانية للرئيس أيزنهاور (١٩٥٧م - ١٩٦١م) تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، في محاولةٍ لتفسير إشكالية المدّ والجزر التي انتابت السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة تستخدم مصطلح (إفريقيا جنوب الصحراء)[٤] في إطار وظيفي في المقام الأول؛ بحسب رؤية الدبلوماسية الأمريكية الرسمية كما تجلّت في وثائقها آنذاك.

وقد أفادت الدراسة من جملة الوثائق الأمريكية المتاحة على تنوّعها، مثل: وثائق الخارجية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض، إضافة إلى الدراسات التي تعرضت لفترة الدراسة من زوايا مختلفة.

في البحث عن إطار سياسي:

يمكن القول بأنّ توجهات الولايات المتحدة صوب إفريقيا جنوب الصحراء كانت محكومة بأمرين:

١ - اعتبارات حماية الأمن القومي الأمريكي الذي اتسع مفهومه بعد الحرب العالمية الثانية.

٢ - مراعاة المصالح الاقتصادية، ولا سيما ضمان السيطرة على الموارد الأولية، وكسب أسواق جديدة.

وقد لاحظ البعض أنّ اهتمامات الولايات المتحدة

(١) Medeiros Jennifer Anne. The Challenge Of Addressing The Congo As Nation State: American Approaches To Sub-Saharan Africa Policy 1957-1961. Saint Louis University. 2009. p. 4.

(٢) Richard Yidana, Socio-nationalism In Ghana: History Insight Lessons For Africa, Journal of Third World Studies, Spring, 2012, 29, pp, 108-109.

(٣) أطلق رالف جونسون Ralph Johnson بالخارجية الأمريكية على عام ١٩٦٠م (عام إفريقيا)؛ في خطاب له بقسم التاريخ بكلية Wellesley في فبراير ١٩٦٠م، وكان من بين الدول المستقلة: (الكاميرون - توجو - السنغال - نيجيريا - مالي - الصومال - زائير).

(٤) تجب الإشارة إلى أنّ استخدام مصطلح (إفريقيا جنوب الصحراء) قد يكون مثيراً للجدل في كثير من الأحيان، وفي الأغلب الأعمّ فإنّ المصطلح في العادة يشير جغرافياً إلى المنطقة الواقعة جنوب الصحراء، كما يُطلق عليها في بعض الأحيان (إفريقيا السوداء)، واعتبر البعض أنّ المصطلح قد شاع من خلال بعض المستعمرين الأوائل ومن حذا حذوهم من الرحالة والجغرافيين، كما تلقفه بعض الدارسين في أوروبا وأمريكا من خلال نظرة عنصرية قسّموا إفريقيا من خلالها إلى قسمين محاولين (بلقنة) إفريقيا، كما تجدر الإشارة إلى إطلاق الكتاب والرحالة العرب في العصور الوسطى على هذا الجزء من القارة جنوب الصحراء اسم (بلاد السودان)، للمزيد راجع: Davidson, Basil, The Africa Genius, An Introduction to African ,Social and Cultural History, Boston.1969. pp. 168-170.

بإفريقيا أخذ ينمو تدريجياً منذ اجتياح ألمانيا لبلجيكا في مايو ١٩٤٠م، حيث صارت (مستعمرة الكونغو) بالتبعية جزءاً من مسرح الحرب العالمية الثانية، وقد سارع الرئيس الأمريكي في غضون ذلك بتأسيس The State Department Africa Desk لمراقبة الأمور في إفريقيا عن قرب[١].

وخلال فترة زمنية وجيزة أفاضت العديد من الوكالات الحكومية، ورئاسة الأركان، في إبراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لإفريقيا، وبخاصة الثروات المعدنية المهمّة كاليورانيوم، وحرصت الإدارة الأمريكية منذ وقت مبكر - وهي تخوض معركة كسب القلوب والعقول - على أن تكون إحدى رسائلها المهمّة في مختلف وسائل الإعلام: «إنّ الولايات المتحدة تمدّ يد الصداقة لإفريقيا»[٢].

إفريقيا خلال الفترة الأولى من عهد أيزنهاور:

في ١٩٥٣م قام البيت الأبيض بإجراء دراسات لتبنّي الاستراتيجية الأكثر فعالية لإدارة الحرب الباردة في مطلع الخمسينيات، ومنها (Project Solarium)، وقد أسفر هذا المشروع عن تبنّي إدارة أيزنهاور: (النهج الجديد New Look)؛ على نحو ما بدا في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (NSC ١٦٢/ ٢) التي مثّلت في جانب منها رؤية أيزنهاور تجاه إفريقيا، وكان قوامها تبنّي الاتجاه المحافظ مع الاستمرار في التقارب الوثيق مع الحلفاء الأوروبيين، وبخاصة: (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا)، ومواجهة الاتحاد السوفييتي بأسلحة غير تقليدية؛ دون إضعاف للاقتصاد الأمريكي والقيم المؤسسية ونهج الحياة الأمريكي.

كما اعترفت وثيقة الأمن القومي – السابقة - بأهمية العالم الثالث ودوره في ظلّ متغيرات الحرب الباردة، كما تطرّقت إلى مشكلات الوجود الاستعماري الكبيرة في القارة، والذي صار في رأيها عبئاً على الطرفين، وقد عبّر وزير الخارجية (دالاس) عن ذلك بقوله: إننا «نسير على حبل مشدود بين حلفائنا الأوروبيين من ناحية، والمستعمرات الإفريقية التي في طريقها إلى الاستقلال من ناحية أخرى، ونسعى لمدّ يد الصداقة للطرفين»[٣]، ومن ثم أيدت المستعمرات في تطلعها للاستقلال ومصالح القوى الاستعمارية معاً[٤].

وفي ١٩٥٤م، ومن خلال أوراق عمل قُدّمت إليها، أكدت وزارة الدفاع الأمريكية النهج السابق؛ معتبرة أنّ الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة في إفريقيا تتمثّل في نقاط ثلاث:

أولها: استمرار حالة الاستقرار؛ مع دمج الدول الجديدة ضمن منظومة العالم الحرّ في المستقبل.

وثانياً: تأكيد ضمان استمرار وصول المواد الأولية والسلع الاستراتيجية إلى أمريكا وأوروبا؛ وحرمان الاتحاد السوفييتي في الوقت نفسه منها، مع السعي لتقليل الآثار الاستعمارية من خلال آليات الأمم المتحدة وشراكتها في حلف الناتو.

وأخيراً: بثّ الثقة لدى الشعوب الإفريقية بالسياسات الأمريكية، ودعمها لحركة الاستقلال الذاتي[٥].

أشار البعض إلى أنّ الرئيس أيزنهاور قد تأثّر في نظرته

(١) Dived N.Gibbs, Poltical Economy of Third World: Intervention,Mines,Money,and U.S Policy in The Congo Crisis.1991. pp. 149-152.

(٢) Jamie Elizabeth Hickner, History Will One Day Have its Say: Patrice Lumumba and The Black Freedom Movement ,Purdue University ,2011. pp.129-130.

(٣) Ibid، والجدير بالذكر أنّ إدارة ترومان قد حثّت مبكراً على ضرورة الإعداد والتخطيط مسبقاً للتحوّل الذي تمر به إفريقيا صوب الاستقلال، وحذرت من التداعيات في غياب ذلك لا سيما الاختراق الروسي للدول حديثة العهد بالاستقلال، راجع: Borstelmann, Thomas, The Cold War and The Color Line, Harvard University Press, 2001, pp, 67-68.

(٤) McNeil, Brian Edward. A new Look For West Africa 1953-1961, Mississippi State University. 2007. pp. 41-44.

(٥) Muehlenbeck.Phiplip.Emil, Betting On The Dark Horses :Join Kennedy›s Courting Of Africa Nationalist Leaders. The George Washington University. 2007. pp. 19-20.

لاحظ البعض أنّ اهتمامات الولايات المتحدة بإفريقيا أخذ ينمو تدريجياً منذ اجتياح ألمانيا لبلجيكا في مايو 1940م

للحركة القومية في إفريقيا برؤية وزير خارجيته (جون فوستر دالاس John Foster Dulles) الذي اعتقد أنّ حركة الاستقلال الإفريقية لم تكن في نهاية المطاف سوى ذيل تابع لموسكو، وليست نتاجاً طبيعياً للرغبة في التخلّص من الاستعمار، وافترض دالاس أنّ تأييد الاتحاد السوفييتي للحركة القومية في إفريقيا كان بهدف أن يحلّ محلّ القوى الأوروبية في القارة عقب رحيلها، ومن ثم فضّلت الولايات المتحدة تعزيز علاقاتها مع حلفائها، وصارت سياستها الخارجية تجاه إفريقيا مرهونة ببوصلة العواصم الأوروبية، وعلى رأسها: (لندن وباريس وبروكسل)[١].

وباتت هناك قناعة راسخة لدى الإدارة الأمريكية بأنّ إفريقيا غير مؤهلة بعدُ للحكم الذاتي، ومن ثمّ فهي بحاجة إلى أوروبا للأخذ بيدها إلى طريق التنمية[٢]، وقد عبّر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأدنى وجنوب آسيا والشؤون الإفريقية (هنري أ بايرود Henry A Byroade) بوضوح عن عدم ارتياح الولايات المتحدة لارتفاع وتيرة الاستقلال في إفريقيا، معتبراً أنّ استقلال الدول الإفريقية قبل أن تكون مهيأة لذلك يمثّل خطورة كبيرة؛ ربما أدت إلى وقوعها في الفضاء السوفييتي، ومن ثمّ يجب إعطاء الأولوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي قبل أي نقاش حول الاستقلال، مقترحاً أنّ الحلّ هو كبح جماح حركات التحرر الوطني داخل القارة، مع حثّ العواصم الأوروبية على إيجاد ارتباط أوثق بمستعمراتها[٣].

وقد حذّر مجلس الأمن القومي في نقاشه - لتقدير موقف رقم (NIE 83)- عن العقبات المحتملة التي قد تواجه السياسة الخارجية، وقد اهتم في تقريره على نحو خاص بتأثير الحركة القومية في غانا (ساحل الذهب) باعتبارها عقبة رئيسة ونموذجاً مشجّعاً لغيرها على السعي للاستقلال.

وأبرز التقرير أسباب التخوف من تلك الحركات، هي:

- عدم تدفق السلع والمواد الخام إلى الأسواق الدولية.
- وفقدان السيطرة على حركة التجارة.
- وما سينجم عن ذلك من تداعيات سلبية على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا على المستوى الاقتصادي.

كما أشار التقرير - مجدّداً - إلى أنّ الحاجة متبادلة بين أوروبا وإفريقيا، وعلى الولايات المتحدة أن تمارس دور الوسيط بينهما[٤].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ الإدارة الأمريكية خلال فترة أيزنهاور الأولى كانت تعاني شحّاً في المعلومات عن إفريقيا، وعلى حدّ قول البعض: فإنّ أيزنهاور ووزير خارجيته (جون فوستر دالاس) كانا من رجال أوروبا ولا يعرفان سوى القليل عن العالم الثالث والحركات القومية بداخله، وكان منطقياً - عشية وصولهم إلى البيت الأبيض- أن تكون الحرب الباردة في أوروبا

(١) Ibid, pp, 18-19.

(٢) Ibid, p,24.

(٣) Address By The Assistant Secretary Of State For Near Eastern And South Asian And African Affairs, October 31,1953, FRUS,1952-54 Vol XI Africa And south Asia, pp, 54 ,1954-57.

(٤) National Intelligence Estimate, 83. December 22,1953, FRUS, 1952-54 Vol, XI Africa ,1954 And South Asia, p, 78.

وآسيا هي محور اهتمامهم في المقام الأول، ولم يكن لإفريقيا نصيب من الاهتمام، كما أنّ (إدارة الشؤون الإفريقية) بالخارجية الأمريكية لم تكن قد أسست بعدُ حتى عام ١٩٥٨م، ومن ثمّ لم يكن متاحاً أمامها سوى المصادر والدراسات الأوروبية، والتي كانت بدورها منحازة[١].

ومن بين المفارقات المثيرة خطأ وزير الخارجية (دالاس) وخلطه بين تونس وإندونيسيا! كما لم تفرّق الخارجية الأمريكية بين النيجر ونيجيريا! وفي مناقشة لمجلس الأمن القومي حول بحث تسليح إثيوبيا؛ أشار وزير الدفاع الأمريكي متهكماً إلى أنه يفضل شخصياً تزويدها بالرماح[٢]!

وقد سعت بعض المؤسسات الأمريكية الخاصة إلى تقديم صورة أقرب إلى الواقع في إفريقيا، ومن بينها (لجنة أمريكا في إفريقيا) التي ظهرت عام ١٩٥٣م، وضمّت الكثير من دعاة حقوق الإنسان والأكاديميين البارزين، وعقدت عديداً من الندوات والمؤتمرات، كما أصدرت مجلة (إفريقيا الآن)[٣]، وقدّمت للرأي العام الأمريكي - الذي شاع بينه اسم (القارة المظلمة) - صورة تصحيحية عبر المقالات والأفلام الوثائقية[٤].

إفريقيا خلال الفترة الثانية لأيزنهاور:

خلال الفترة الثانية لأيزنهاور (١٩٥٧م – ١٩٦١م)، ومع تنامي المصالح الأمريكية، برز دور الرأي العام الأمريكي، وبخاصة الصحافة والإعلام، لمتابعة حركات التحرر الوطني في إفريقيا، وأُرسل العديد من الباحثين والصحافيين لتوثيق الأحداث التاريخية، كما قام الأمريكيون من أصول الإفريقية بدورٍ مهم، وبخاصة العاملون منهم في الجامعات والمراكز البحثية، وكان حصاد ذلك ظهور العديد من التقارير والدراسات التي حملت في طياتها كثيراً من التوصيات للإدارة الأمريكية للتعامل مع إفريقيا مستقبلاً[٥].

وكان لانعقاد (مؤتمر باندونج) في أبريل ١٩٥٥م أثرٌ واضحٌ في مبادرة إدارة أيزنهاور لتجديد رؤيتها تجاه إفريقيا خشيةً من توسّع النفوذ السوفييتي، خصوصاً أنّ الخارجية الأمريكية رأت في دعوة (باندونج) للحياد قناعاً تتخفى وراءه الشيوعية.

وقصارى القول: أنّ الإطار العام الذي تبنّته إدارة أيزنهاور تمثّل في التأييد الحذر لفكرة الاستقلال الذاتي بإفريقيا؛ مع تحاشي الانغماس السياسي المباشر وإثارة ريبة الحلفاء الأوروبيين، وممارسة دور الوسيط بين الطرفين، والالتزام بتقديم الدعم الاقتصادي المتاح.

الرحلات الدبلوماسية والرؤية عن قرب:

كانت الرحلات الدبلوماسية إحدى الوسائل التي اعتمدتها إدارة أيزنهاور لرؤية إفريقيا جنوب الصحراء عن قرب.

١ - رحلة مساعد وزير الخارجية (هولمز) عام ١٩٥٧م:

في ١٩٥٧م أرسل وزير الخارجية (دالاس) مساعده الخاص (هولمز) للقيام بجولة إفريقية لبضعة أسابيع،

(١) 7-Medeiros, Op, Cit. pp, 6

(٢) Yiesha.L, Thompson,African American And United States Policy Toward African :An Analysis Of The Influence Of Trans Africa, Howard University. 2009, pp, 12-23.

(٣) Medeiros. Op. Cit, p. 163.

(٤) Ibid, pp, 169-170.

(٥) George, Houser, Metting Africa›s Challenge: The Story of The American Committee on Africa, journal of Opinion. N.6.1976.

وكان من بين الشخصيات التي أسهمت في هذا المجال، وأحد الخبراء في إفريقيا والعالم الثالث Chester bowels ، وكان قد حقّق ثروة من العمل في مجال الإعلانات، وصار سفيراً في إدارة ترومان في الهند، وأكسبه ذلك خبرة واسعة في مجال العلاقات الدولية، وأصدر في عام ١٩٥٦م كتاب Africa›s challenge to America، كما كان عضواً بلجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس ما بين (١٩٥٩م -١٩٦١م)، وصار مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية في إدارة كيندي، ودعا الولايات المتحدة لإطلاق آليات لتطوير الأوضاع الاقتصادية، واعتقد أنّ تجربة استقلال الفلبين عن الولايات المتحدة يمكن أن تكون نموذجاً في إفريقيا حينما أعلنت الولايات المتحدة خروجها من الفلبين عام ١٩٣٤م بعد عشر سنوات، وتمّ ذلك واستقرت الأوضاع بها.

وقدّم هولمز تقريراً أوليّاً؛ أشار فيه إلى التنوّع والتباين الذي تمتاز به القارة الإفريقية، فضلاً عن اتساع مساحتها، وتباين أوضاع دولها، ومن ثمّ فليس هناك سياسة واحدة يمكن اتباعها، أما القضية الرئيسة التي وضعها في الاعتبار ورآها ماثلة في كلّ مكان فهي الرفض لبقاء الاستعمار.

وكشأن معظم القائمين على الإدارة الأمريكية آنذاك؛ أوصى هولمز بالتعامل عن قرب مع القوى الأوروبية، مضيفاً أنّ ذلك ربما ليس التوجّه الأفضل، لكنه الخيار المتاح في الوقت الراهن، كما أوصى بسرعة إطلاق البرامج المعدة سلفاً وتطويرها، وضرورة تأسيس سفارات جديدة، وتعزيز عمل البعثات الدبلوماسية، وفي ختام التقرير أشار إلى أنّ «الأمور تتحرك سريعاً في إفريقيا، ومن ثمّ يجب المضي قدماً في خططنا دون مخاطرة غير محسوبة، مع تجنّب أية معوقات»[١].

٢ - زيارة نائب الرئيس الأمريكي (نيكسون) عام ١٩٥٧م:

وفي السياق نفسه جاءت زيارة نائب الرئيس الأمريكي (نيكسون) إلى إفريقيا (من ٢٨ فبراير إلى ٢١ مارس ١٩٥٧م) لتمثّل محطة مهمة، حيث شارك في احتفالات غانا بالاستقلال باعتباره الحدث الأبرز في إفريقيا جنوب الصحراء منذ ١٩٥٠م، ثم زار عدداً من الدول: (مراكش – غانا - ليبيريا - تونس - السودان - ليبيا - إثيوبيا - أوغندا).

وبطبيعة الحال؛ كانت زيارة نيكسون ولقاءاته في جوهرها استكشافية[٢]، وكان حذراً في ردوده حول طلب المساعدات الاقتصادية، وكان أبرز القادة الذين قابلهم (كوامي نكروما) رئيس وزراء غانا، الذي بدأت الولايات المتحدة تنظر إليه باعتباره نقطة ارتكاز لها داخل القارة الإفريقية[٣].

وقد ناقش نيكسون مع نكروما مشكلات غانا بعد الاستقلال، ولا سيما اعتمادها على محصول واحد، وهو الكوكا الذي انحدرت أسعاره، كما تساءل عن مدى الالتزام بحرية العقيدة والرأي والصحافة واتباع سياسة التسامح، فأكد نكروما أنّ بلاده تسير على النهج الديمقراطي، وقد أثار نكروما حاجة بلاده للتمويل في تنفيذ مشروع نهر الفولتا، وكان ردّ نيكسون أنّ المشروع بحاجة لمزيد من البحث من جانب الشركات البريطانية والكندية، وأنّ الإدارة الأمريكية ستظل تراقب الوضع بعناية[٤].

والواقع أنّ نكروما كان مقتنعاً بفكرة مشروع سدّ نهر الفولتا منذ دراسته بأمريكا خلال الثلاثينيات، وكثيراً ما وصف المشروع بأنه بمثابة «وليده»، ومن جهة أخرى فقد بدا مشروع نهر الفولتا مؤشراً

---

(١) Memorandum From The Secretary of State›s Special Assistant (Holmes) To Secretary of State Dulles February 6,1958. Department of State.Central Files. 770.00-2/658.

(٢) صارت توصيات نيكسون جزءاً من وثيقة الأمن القومي رقم (٥٧١٩) حول سياسة الولايات المتحدة صوب إفريقيا جنوب الصحراء، راجع: Mediros, Op, Cit, p, 212

(٣) Mcneil. Op. Cit. p ٨٦، وكان نكروما من أبرز المؤيدين لفكرة الجامعة الإفريقية Pan Africanism ، كما كان أحد الزعماء القلائل اللذين كانت لهم مكانة دولية بارزة، راجع: David,Rooney,Kwame Nkrumah: The Political Kingdom in The Third World , New York, 1988.

(٤) Memorandum of a Conversation, Accra, Vol, XVIII, 1957-March 4,1957 FRUS 1955 Africa, Washington, 1989, p, 375.
كان المشروع من المشروعات الواعدة، وقد قدّر نيكسون في تقريره أنّ تكلفة المشروع تقارب المليار دولار، وقد سعى نكروما لتمويل المشروع من بريطانيا التي قدرت تكلفته بنحو ٢٣١,٣ مليون جنيه إسترليني، واعتبرتها باهظة، واقترحت تمويله من الولايات المتحدة والبنك الدولي.

مهمّاً على تقدير الولايات المتحدة للاعتبارات الجيوبوليتكية لإفريقيا، فخشية الإدارة الأمريكية من القروض والمساعدات السوفييتية لغانا، وانسحابها من تمويل مشروع السدّ العالي في مصر سابقاً، جعلا الإدارة تسارع في تأييدها لمشروع نهر الفولتا، ودعا نيكسون الولايات المتحدة لإقامة علاقات دبلوماسية من خلال سفارة لها بغانا، مشدّداً على أهمية العلاقات والمساعدات الفنية والتكنولوجية، معتبراً «أنّ النجاح أو الفشل سيكون له آثاره في هذا الجزء من إفريقيا في المستقبل»[١].

وتطرّق (تقرير نيكسون) إلى ضرورة إسهام وزارة الدفاع ووكالات التعاون الدولي بصورة أكبر في مجال المساعدات، كما أشار إلى أهمية إرسال موظفين وخبراء على مستوى عال، لأنّ الروس يرسلون أفضل ما لديهم من كفاءات إلى إفريقيا، كما دعا إلى موافقة الكونجرس على إقرار الدعم المالي الكافي، مشدّداً على وجوب إعادة الولايات المتحدة النظر في معلوماتها عن إفريقيا، وألا تظلّ أسيرة التعامل بهواجس الحرب الباردة ومحاربة الشيوعية[٢]، وطالب في ختام تقريره بأن تسعى واشنطن للتعرف عن قرب على القادة الأفارقة لمعرفة أهدافهم وبرامجهم بصورة أفضل، مشيراً إلى إمكانية الاعتماد على الجوانب التعليمية والثقافية بديلاً للتحالفات العسكرية[٣]، كما أوصى نائب الرئيس بوجوب إنشاء إدارة مستقلة لإفريقيا في وزارة الخارجية[٤].

٣ - رحلة المساعد الخاص للرئيس أيزنهاور (كلارنس رندال) عام ١٩٥٨م:

ولم تفتر همّة الإدارة الأمريكية، بل أخذت دبلوماسية الرحلات دفعة كبيرة من خلال رحلة (كلارنس رندال Clarence Randall)، زار خلالها خمس دول إفريقية ما بين شهري مارس وأبريل ١٩٥٨م، وقد نبعت أهميتها من أنه كان مساعداً خاصاً لأيزنهاور، كما كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس السياسات الاقتصادية بوزارة الخارجية، وقد التقى في رحلته العديد من القادة والدبلوماسيين، وعلى غرار (تقرير نيكسون) السابق صارت (توصيات رندال) جزءاً من وثيقة الأمن القومي رقم (٥٧١٩)، كما حظي تقريره بتقدير الرئيس، ومناقشة موسّعة من مجلس الأمن القومي[٥].

في بداية تقريره؛ كرّر رندال صعوبة تبنّي سياسة موحّدة بإزاء إفريقيا على وجه الإجمال، ودعا مجلس العمليات والتعاون الاقتصادي إلى إعداد خطة لكلّ دولة على حدة؛ لتغيّر الأوضاع من دولة لأخرى، وكان تبنّي رندال مدخلاً إقليميّاً - في رأي البعض - بداية جديدة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، أخذت دفعتها على نحو فعّال في إدارة كيندي لاحقاً[٦].

ومن جهته؛ رأى رندال أنّ المدخل الملائم الذي يجب أن تتبناه الإدارة الأمريكية ينطلق أولاً من البعد الاقتصادي، ثم تليه الترتيبات العسكرية، كما حدّد بوضوح جوانب الضعف الاقتصادي في القارة، وبخاصة الملكية الزراعية التي «غلب عليها غياب الملكية الفردية وسيادة النظام المشاعي، والاعتماد على محصول واحد، كما هو الحال في غانا ونيجيريا، مطالباً بتقديم الدعم لصغار المزارعين، خاصة الجوانب الفنية والتكنولوجية»[٧].

كما تطرّق إلى الثروات الطبيعية الضخمة التي تحظى

---

(١) 214-Medeiros, Op, Cit. pp,213.

(٢) ibid, p, 214.

(٣) Vol, xiv, Africa, Washington, ,1960-FRUS 1958 1992, p, 23

(٤) في ٢٠ من أغسطس أعلنت الخارجية الأمريكية عن إنشاء إدارة للشؤون الإفريقية، وكانت معنية بشمال إفريقيا ووسطها وجنوبها، بينما ظلت مصر والسودان تابعتان لإدارة الشرق الأدنى وجنوب آسيا، أما الجزائر فظلّت ضمن إدارة الشؤون الأوروبية، وتم تعيين Joseph.C.satterthwaite مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية في ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م، كما أنشئت لجنة فرعية خاصة بإفريقيا عن لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس عام ١٩٥٩م.

(٥) Department of State Central Files ,770.5- MSP/51958.

(٦) 224-Medeiros, Op, Cit, pp, 223.

(٧) Vol,xiv,Africa, Washington,1992, ,1960-FRUS 1958 p,14.

بها إفريقيا جنوب الصحراء، ومع ذلك فهي معدمة وفقيرة، وقدّم التقرير عرضاً وافياً للمشروعات الواعدة في مجال الطاقة، كما تضمّن قائمة بالسدود التي في طور البناء والتخطيط، داعياً القطاع الخاص في الولايات المتحدة إلى المشاركة والتحالف مع الرأسمالية المحلية التي ستوفر له غطاءً سياسيّاً من دعاة القومية في المستقبل[1]، وفيما يبدو أنّ الدعوة للشراكة التي أشار إليها رندال كانت إحدى الآليات التي اعتمدتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبالطبع فإنّ نموّ الرأسمالية الإفريقية المحلية وتضخّمها تحت مظلّة رأس المال الأمريكي سيؤدي في المدى البعيد إلى التبعية الاقتصادية بما يصحبها من تداعيات سلبية.

وأوضح رندال أنّ العقبة التي تواجه الولايات المتحدة في الوقت الراهن تتمثّل في «نظرة الشك والريبة من جانب الدول الأوروبية الرافضة لتقديم أية مساعدات اقتصادية للمستعمرات التابعة لها، ومن جهة أخرى فإنّ الدول الإفريقية المتطلعة للاستقلال تصرّ في الوقت نفسه على معرفة موقف الولايات المتحدة بوضوح من قضية الاستعمار»[2].

وقد ذهب البعض إلى أنّ جزءاً من معضلة السياسة الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء قد نبعت من نظرة الإدارة الأمريكية للحركة القومية في إفريقيا بصورة سلبية، ودلّل على ذلك بحديث نيكسون نائب الرئيس بقوله: «إنّ معظم الدول الإفريقية المستقلة حديثاً لا تعرف كيف تدير أمورها»[3].

الأهداف الأمريكية في إفريقيا:

نجحت الرحلات الدبلوماسية المتتالية التي أوفدتها الإدارة الأمريكية في ملامسة الواقع الإفريقي إلى حدٍّ كبير، ومن جهتها انخرطت دوائر صنع القرار في إدارة أيزنهاور، وبخاصة مجلس الأمن القومي ومجلس التخطيط بوزارة الخارجية، في مناقشات مكثفة للاقتراب من تحديد الأهداف الأمريكية وصياغتها.

اجتماع مجلس الأمن القومي عام ١٩٥٨م بحضور الرئيس:

في ٧ أغسطس ١٩٥٨م عقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً بحضور الرئيس، وكانت قضية المساعدات التي طالب بها مجلس التخطيط الاقتصادي حاضرة بقوة، فتساءل الرئيس في البداية عن «السبب في توجيه مساعدات أكثر للمستعمرات البريطانية والفرنسية عن نظيرتها البرتغالية والبلجيكية؟»، وأجاب رندال رئيس مجلس التخطيط بأنّ «تلك المستعمرات على وشك أن تنال استقلالها وتصبح دولاً جديدة، ونحن بحاجة إلى أن تكون وجهتها الجديدة إلى الولايات المتحدة»، والواقع أنّ رندال بحكم تبنّيه المدخل الاقتصادي كان على قناعة تامّة بأهمية ربط اقتصاديات إفريقيا بالولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

وقد تحدّث الجنرال وايتWhite رئيس الأركان عن ملامح الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في إفريقيا، فقدّم عرضاً حول مخاطر التوجّه السوفييتي في الشرق الأدنى وإفريقيا، وأضاف أنه «في حال إقرار ترتيبات عسكرية؛ فسيكون مفيداً وجود قواعد عسكرية بحرية وجوية خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء؛ رغم تكلفتها المادية الباهظة»، وأوضح الرئيس موافقته على الرؤية العامّة التي طرحها وايت، إلا أنه رأى أنّ «الترتيبات العسكرية يجب أن تظلّ خطوة تالية، ويجب بذل الجهد أولاً في المجالات الثقافية والتعليمية، وعندها قد تطلب الدول الإفريقية منّا المساعدات العسكرية»، وأوجز: «إننا يجب أن نفوز بإفريقيا، ولكن ليس بالعمل العسكري وحده؛ وإنما برضا الشعوب».

وذهب نائب الرئيس (نيكسون) إلى وجوب دعم ما أسماه (الاستقلال المحايد)، واستقطاب الحركات الوطنية للسير على نهج هذا الحياد، محبذاً دعم الروابط

---

(١) Ibid, pp, 14-15.

(٢) Ibid, pp, 15-16. ، كما تطرق رندال إلى ممارسات الفصل العنصري باعتبارها إحدى العقبات، وضرب مثالاً بممارسات بعض الشركات الأمريكية في ليبيريا، مثل شركة فايرستون.

(٣) Mcneil, Op, Cit, pp,115-116.

الثقافية والتعليمية لإفريقيا جنوب الصحراء مع الدول الأوروبية[1].

الجلسة التالية لمجلس الأمن القومي:

وفي جلسة تالية لمجلس الأمن القومي تمّت بلورة الأهداف الأمريكية وصياغتها، فأقرّ الحضورُ بأنّ مشكلات إفريقيا جنوب الصحراء تحتاج إلى مدى زمني كبير، ربما أكثر من جيل لمواجهتها، وهناك وعي عالمي متزايد بأهمية القارة الإفريقية وتأثيرها في الأحداث الدولية، وبخاصة الدول التي في طريقها للاستقلال، وذكر أنّ موقف الولايات المتحدة هو «تجنّب الدخول في عداء مع الحركات القومية والاستقلالية، لا سيما وأنها تضمّ عناصر شيوعية، كما تسعى أيضاً لعدم حرمان أسواقها من الموارد الإفريقية المهمّة».

وعلى الصعيد الاقتصادي؛ ذهب تقرير المجلس إلى أنّ «المصالح الأمريكية في إفريقيا هامّة وإن كانت لا تُقارن بمناطق أخرى في العالم... ويصل حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا جنوب الصحراء لنحو بليون دولار سنويّاً، والأمل معقود على تعزيز هذا التعاون الاقتصادي في المستقبل».

ومن منظور الحرب الباردة؛ عبّر الحضور عن خشيتهم من إمكانية سيطرة الشيوعية على إفريقيا جنوب الصحراء من خلال قواعد عسكرية، وهو ما يمثّل تهديداً للملاحة في الأطلنطي والمحيط الهندي والبحر الأحمر، وخطراً على الاستراتيجية الأمريكية في شمال إفريقيا والبحر المتوسط، ومن ثمّ فإنّ الأولوية القصوى في هذا الشأن هو إبعاد النفوذ الشيوعي عن القارة.

كما لفت التقرير الانتباه إلى أنّ «الكثير من القادة والزعماء في إفريقيا يتطلعون إلينا لدعم حكمهم الداخلي، وفي الوقت نفسه فإنّ الدول المستعمرة ترغب في أن نؤيد سياساتها، وفي النهاية فإنّ لدينا مصالح حقيقية، ويجب تقييم الأوضاع السياسية بواقعية»[2].

وقد أجمل التقرير حزمة من التوصيات وآليات تنفيذها على النحو الآتي:

أولاً: الترحيب والدعم السياسي للدول المستقلة حديثاً، مثل غانا، بحسب ظهورها.

ثانياً: تقديم الدعم الاقتصادي والتكنولوجي.

ثالثاً: العمل بشكل مباشر مع القوى الاجتماعية النافذة؛ من خلال تقديم القروض لتنفيذ المشروعات داخل إفريقيا، والمشاركة في المؤتمرات الدولية لبحث أية قضايا، وتبادل وجهات النظر بصورة دورية.

رابعاً: العمل من خلال المنظمات التابعة للأمم المتحدة باعتبارها محلّ ثقة.

خامساً: دعم حركات الاستقلال والدعاوى الإصلاحية داخل المستعمرات وتشجيعها، وإعداد زيارات لبعض الشخصيات الأمريكية البارزة لإفريقيا، وإظهار عطف الولايات المتحدة على استقلال الشعوب.

سادساً: فتح المزيد من السفارات والقنصليات وزيادة التعاون في البرامج التعليمية والتبادل الثقافي.

سابعاً: تأكيد أنّ سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على مدى زمني طويل، كما أنّ الاتجاهات السياسية للقارة سوف تتوقف – ربما - على القادة والشعوب، ومدى قناعتهم بما يخدم مصالحهم، ويجب أن تكون سياستنا مبنية على إقناع الأفارقة بأنّ

(١) Ibid.

(٢) National Security Council Report.Department Of State›s/P -NSC Files.

الولايات المتحدة ترغب في مساعدتهم وتحقيق أهدافهم دون سعي منها للدخول في صراع الشرق والغرب[١].

كما عرض التقرير للقضايا الآنية الرئيسة من وجهة نظره، وكيفية التعامل معها، وهي:

أولاً: القومية:

اعتبرها التقرير قضية اللحظة الحالية التي لا يمكن تجاهلها، كما أنها قضية معقدة ولا توجد إجابة جاهزة لها، فالدول الاستعمارية تتبع سياسات متباينة، كما أنّ الشعوب المستعمَرة بدورها متباينة التاريخ والثقافة والتطور، وهناك ضغوط في كلّ مكان لإيجاد حكم ذاتي مستقل، و «ارتفاع مؤشّر النزعة الاستقلالية قد يكون مؤذياً لمصالحنا في المستقبل، ومن ثمّ يجب على السياسة الأمريكية إعلان تأييدها من حيث المبدأ للحكم الذاتي، حتى يمكن الحكم على أهدافها في المستقبل، مع التأكيد على أنّ الحكم الذاتي يتضمن مسؤوليات يجب أن تكون الشعوب مهيأة لها، إضافة إلى دعم القوى صاحبة التأثير، والتي تقود دعوة الحكم الذاتي»، ودعا التقرير - على المستوى الدعائي- إلى التحذير في جميع وسائل الإعلام من الدور الاستعماري للإمبراطورية السوفييتية، وسعيها لأن تحلّ محلّ القوى الغربية في إفريقيا[٢].

ثانياً: العنصرية:

أشار التقرير إلى أنها واحدة من القضايا المرتبطة بالوجود الاستعماري، وأنّ تأثير الولايات المتحدة في هذه القضية يبدو محدوداً؛ نظراً لصورتها السلبية في نظر الأفارقة في معالجة تلك القضية داخل الولايات المتحدة نفسها، ومن ثمّ يجب إبراز التقدّم الذي أحرزته الحكومة في هذا المجال بوسائل الإعلام، وتشجيع ممارسات النهج الليبرالي داخل القارة.

ثالثاً: الشيوعية:

أوضح التقرير أنّ الشيوعية لا تشكّل مشكلة جوهرية في إفريقيا جنوب الصحراء حتى الآن، إلا أنّ نفوذها قد يتنامى في المستقبل، ومصدر هذا النفوذ المجموعات السياسية ذات الأصول الهندية في اتحاد جنوب إفريقيا، واتحادات العمال في غرب إفريقيا، والطلبة الأفارقة في أوروبا، وتعزف الدعاية السوفييتية على وتر الترويج بأنّ الاتحاد السوفييتي مناهض للسياسات الاستعمارية الغربية، وكان لذلك صداه في غانا وليبيريا، ومن ثمّ يجب دعم الجماعات والمنظمات المحلية المناهضة للشيوعية، ومقاومة الدول التي قد تكون ممثلة للكتلة السوفييتية، وتعزيز التعاون مع حلفائنا في حلف الناتو، والدعوة لتبنّي النمط الرأسمالي الغربي وحرية التجارة[٣].

وواضح من السياق السابق أنّ التغيير في السياسة الأمريكية ربما بدا محدوداً، فأجهدت الإدارة الأمريكية نفسها لإقناع حلفائها الأوروبيين بأنها لا تنافسهم على إفريقيا، بل معنية بتقديم المساعدات، وراغبة في أن يقوم الأوروبيون بدورهم الأساسي تجاه مستعمراتهم، ومن ثمّ فخلاصة رؤية أيزنهاور هي: (قيام شركاء حلف الناتو بواجباتهم)[٤].

وفيما يتعلق بالوجود الروسي في القارة؛ ذكر مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية بواقعية: «إننا غير قادرين على مقاومة التغلغل الاقتصادي للاتحاد السوفييتي في أرجاء القارة، ولكن مهمتنا جعل ذلك النفوذ محصوراً في حدود معقولة»[٥].

وذكر البعض أنّ البيروقراطية التنفيذية في الإدارة الأمريكية، وبخاصة وزارة الخارجية، تأثّرت إلى حدٍّ كبير، وتبنّت النهج الذي أوصى به رندال، وهو نهج التطوير التدريجي والاستقرار لا التغيير الجذري[٦]،

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) McNeil. Op. Cit. p.117.

(٥) Memorandum From The Assistant of State for African Affairs (Satterwhaite) to The Deputy Coordinator for Mutual Security (Bell) June 30. 1960.

(٦) 27-Mederios, Op, cit, pp, 26

ومن جهة ثانية فإنّ دوائر صنع القرار الأمريكية قد صمّت أذنيها عن الرؤى والمطالب الإفريقية، فقد سعى رئيس وزراء غانا (كوامي نكروما) المقرّب من الولايات المتحدة جاهداً لإقناعها بتبنّي سياسة مستقلة عن أوروبا باسم (المدخل الأمريكي American approach)، تُراعى فيها مصالح الطرفين بعيداً عن لعبة الاستقطاب ومناخ الحرب الباردة، وكان نكروما يأمل أن تتفهم الإدارة الأمريكية أنّ عدم انحياز الدول الإفريقية لا يعني العداء مع الغرب - دون جدوى-[١].

توصيات اللجنة الرئاسية للمعلومات:

كان عمل تلك اللجنة وتوصياتها حلقة من حلقات اهتمام إدارة أيزنهاور الثانية بمراجعة سياستها صوب إفريقيا جنوب الصحراء وتقييمها، وكانت (اللجنة الرئاسية للمعلومات) قد ظهرت في ١٩٥٣م، وهي معنية بالجوانب الدعائية والحرب النفسية بالدرجة الأولى، وكانت برئاسة وليم جاكسون، وساهمت بنصيب في السياسة الخارجية لإدارة أيزنهاور، فكانت وراء إنشاء بعض الوكالات المهمّة لاحقاً، مثل: مجلس العمليات، والوكالة الأمريكية للمعلومات[٢].

وفي ١٩٥٩م طلب أيزنهاور من اللجنة استكمال مهامها بعد إعادة هيكلتها، وعلى مدار تسعة أشهر انخرطت في إعداد (تقرير مفصّل) للرئيس، ونظراً لقرب الانتخابات الرئاسية لم يخرج تقرير اللجنة إلى العلانية، بل ظهرت بعض مقتطفات منه، وظلّ قيد السريّة نحو أربعين عاماً[٣].

تضمّن (التقرير العام) تقارير منفصلة وفرعية لرصد معدلات النجاح والإخفاق الذي رافق البرامج والسياسات التي مارستها المنظمات والوكالات الحكومية والخاصة في مناطق عديدة من العالم، وبحكم نشأتها كان الاهتمام منصبّاً على فحص البرامج المتعلقة بالتبادل الطلابي، وتعليم الإنجليزية بالخارج، والبرامج الدعائية في الشبكات الإذاعية، كصوت أمريكا وراديو أوروبا الحرّة، للوقوف على مدى فاعلية تلك البرامج، ومدى ما حقّقته من أهداف[٤].

التقرير الذي حمل عنوان (إفريقيا):

كان من بين تلك التقارير تقريرٌ بعنوان (إفريقيا)، لم يُضف التقرير جديداً بشأن الأهداف الأمريكية، لكنه اهتم برصد نشاط البعثات السوفييتية والصينية المتزايد، خصوصاً في: (غانا وغينيا والسودان)، من عروض للتسليح وقروض ائتمانية بشروط ميّسرة[٥]، ومن حصاد هذا النشاط تشكيل هيئتي الصداقة: السوفييتية - الإفريقية، والصينية - الإفريقية، إضافة إلى الترتيبات للإعداد للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها الزعيم السوفييتي خرشوف إلى إفريقيا في أكتوبر عام ١٩٦٠م[٦].

وتتبع التقرير الطلاب الأفارقة بأوروبا، وقدّرهم بنحو ٩٠٠٠ طالب، وأشار إلى أنهم معرّضون للتأثّر بالدعاية الشيوعية، ولسوء الحظ فإنّ المعطيات تشير إلى تفضيل الشيوعية، فالاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي (الذراع التنفيذي لمجلس الشباب الشيوعي) صار له مقر في (أكرا) بغانا، كما كان من المقرر أن يُعقد المؤتمر الثاني لاتحاد الشعوب الأفرو-آسيوية في (كوناكري) في أبريل ١٩٦٠م.

---

(١) Ibid. pp.118-119.

(٢) Scope and Content Note, US. President›s Committee on Information Activities Abroad (Sprague Committee) Records.1959-1961. DDE Library.

(٣) Shawn Parry, Giles The Rhetorical Presidency, Propaganda and The Cold War, 1945-1955. New York. 2002. p. 181.

(٤) Scope and Content Note, US.President›s Committee on Information Activities Abroad (Sprague Committee) Records.1959-1961. DDE Library.

(٥) وصل إجمالي التصدير السوفييتي لغانا إلى ١٧,٤ مليون دولار في عام ١٩٥٧م، بمقدار ١١,٤٪؛ مقابل ٢,٤٪ عام ١٩٥٦م، كما نشطت زيارات الوفود الاقتصادية لغانا مع الاتحاد السوفييتي والصين، راجع: Report By The Operations Coordinating Board. April 23.1958 Eisenhower Library. 1/Whitman File. NSC. 5719.

(٦) Mederios, Op. Cit. p. 241.

وحثّ التقرير على زيادة الموازنة لبعض الوكالات العاملة، مثل وكالة الاستعلامات (USIA)، لزيادة تغطيتها للبرامج الإذاعية، مثل صوت أمريكا في كل الدول الإفريقية، وكانت ميزانية وكالة الاستعلامات قد بلغت ٣,٨ ملايين دولار عام ١٩٦٠م، وكانت معنية بإقامة جسور التقارب بين القيادات الإفريقية الصاعدة والإدارة الأمريكية، واعتمدت على: الأفلام الوثائقية والشبكات الإعلامية والمراكز الثقافية والمعارض الفنية، كما أدى العاملون بها دوراً مهمّاً في إقامة علاقات وثيقة وشخصية مع الصحافة والإعلام الإفريقي المحلي، وطالب التقرير بالمزيد من الدعم لقطاعات التدريب في مجال الإدارة والصحة والتعليم، والتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع والخارجية[١].

وأشار إلى المعوقات البيروقراطية، خصوصاً في قطاعات الموازنة، وألمح إلى حتمية الاستعانة بالمؤسسات والجمعيات الخاصة الخيرية لجمع التبرعات، مثل (مؤسسة فورد) التي سيكون لها وقعٌ أفضل في إبراز مزايا الارتباط والشراكة مع الولايات المتحدة.

ويمكن القول بأنّ أهم توصيات اللجنة الرئاسية: إعادة النظر في طرق جمع المعلومات، ومراجعة التقديرات والخطط المتعلقة بإفريقيا، وبخاصة القطاع التعليمي والثقافي.

لكن لم يكن أمام الرئيس أيزنهاور الوقت الكافي لتطبيق توصيات اللجنة الرئاسية، وسرعان ما قامت إدارة كيندي بتطبيق جانب منها، وبخاصة ما سُمّي بـ (الدبلوماسية الثقافية)[٢].

وظلّ التوجّه العملي للسياسة الخارجية الأمريكية - بالرغم من إجراءات التقييم والمراجعة - أسيراً لهاجسها

هناك قناعة راسخة لدى الإدارة الأمريكية بأنّ إفريقيا غير مؤهلة بعدُ للحكم الذاتي، ومن ثمّ فهي بحاجة إلى أوروبا للأخذ بيدها إلى طريق التنمية

الرئيس، وهو: التعامل مع إفريقيا بحسابات الحرب الباردة ومنطقها.

وقبيل نهاية الفترة الثانية لأيزنهاور؛ ناقش مجلس الأمن القومي في ١٤ أبريل ١٩٦٠م ورقة قُدّمت من مجلس التخطيط، وقد أعلن نائب الرئيس (نيكسون) أنّ الفترة القصيرة المتبقية للإدارة الأمريكية لا تسمح برسم سياسة جديدة، وأنه من الأوفق ترك المجال أمام الإدارة القادمة[٣].

من خلال ما سبق؛ يمكن القول بأنّ الفترة الثانية لإدارة أيزنهاور قد شهدت حراكاً واسعاً، وعبر وسائل عديدة، في محاولةٍ لفهم حقيقة الأوضاع في إفريقيا، وكيفية التعامل معها بما يحقّق أهدافها.

برجماتية سياسة الإدارة الأمريكية في إفريقيا:

تعددت الآراء حول (الإطار العام الذي صاغ توجهات السياسة الأمريكية في إفريقيا)، فرأى البعض أنّ الحرب الباردة لم تكن هي العامل الحاسم في العلاقات الأمريكية الإفريقية، بل كانت عملية إنهاء الاستعمار Decolonization[٤] هي المحرك الأول، كما أنّ السياسة الخارجية الأمريكية لم تفعل الكثير

(١) Scope and Content Note, US.President›s Committee on Information Activities Abroad (Sprague Committee) Records.1959-.1961 DDE Library

(٢) Ibid.

(٣) Memorandum of Conversation of The National Security Council April, 14,1960, 1960-FRUS,1958, 126 ,pp-127.

(٤) صار المصطلح ذائعاً عقب (مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية) الذي عُقد بالقاهرة عام ١٩٦١م.

لمواجهة انتشار الشيوعية، بل كانت حريصة على تأسيس (الاستعمار الجديد) وتكريسه، وصارت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال ضحية لكلّ أشكال الهيمنة، وأنّ الولايات المتحدة اتخذت من علاقاتها مع غانا منصّة لحماية الهيمنة الغربية في القارة[١].

وعلى نقيض الرؤية السابقة؛ رأى آخرون أنّ الحرب الباردة كانت حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية الإفريقية[٢].

بينما ذهب نفرٌ ثالث إلى أنّ مفهوم (العِرق الأبيض) كان وراء سياسات إدارة أيزنهاور، فبعد الحرب العالمية الثانية كان العرق الأبيض مسيطراً على النصيب الأكبر من ثروة العالم، وقد رأى في دعاوى إلغاء الاستعمار واستقلال إفريقيا تهديداً لهذا الوضع، وفي الحرب الباردة عمل جاهداً للحفاظ على استمرار تفوّق (العنصر الأبيض) خلال سنوات التحوّل الحرجة في العالم منذ بداية الخمسينيات[٣].

والواقع أنّ الاعتبارات السابقة لا تخلو من الصحة في مجملها، فالاستراتيجية الأمريكية قامت على أساس حسابات المصالح، وكان جزءاً منها مراعاة البعد الاستراتيجي لإفريقيا في مواجهتها للشيوعية، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية المتنامية، ويمكن القول بإيجاز أنّ السياسة الأمريكية قد اتسمّت بالمرونة والبرجماتية، وكيّفت نفسها دوماً مع ما يحقّق أهدافها.

وقد تجسدت برجماتية السياسة الأمريكية على نحو واضح في (أزمة الكونغو)، فقد مثّلت الكونغو أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية لمساحتها الكبيرة ومواردها

نجحت الرحلات الدبلوماسية المتتالية التي أوفدتها الإدارة الأمريكية في ملامسة الواقع الإفريقي إلى حدٍّ كبير

المهمّة، وبخاصة اليورنيوام[٤].

ولجأت الولايات المتحدة إلى كوامي نكروما للتوسط بين صديقه الشخصي لومومبا والغرب[٥]، ومن جهته كان نكروما على قناعة بأنّ لومومبا يريد الحفاظ على بلاده من هيمنة الغرب ولم يكن متأثراً بأجواء الحرب الباردة، بينما رأت أمريكا أنه قام بالانحياز للكتلة السوفييتية[٦]، وعندما طالب نكروما بخروج القوات البلجيكية أولاً حتى تستقر الأمور؛ أدركت أمريكا وحلفاؤها أنّ الوساطة قد وصلت لطريق مسدود[٧].

وكما هو معروف؛ ضغطت الولايات المتحدة على كبار المسؤولين الكنغوليين لإبعاد لومومبا، واستجاب الرئيس الكنغولي kasavubu Joseph الموالي للغرب للضغوط، وعزل لومومبا في ٥

(١) Ebere Nwaubani,Decolonization In West Africa.1950-1960. New York University Press. 2001. pp.22-23.

(٢) Mary E. Montgomery, The Eyes Of The World Were Watching Ghana ,Great Britain And The United States.1957-1966. University Of Maryland.2004. pp. 231-232.

(٣) George White, Holding The Line :Race, Racism And American Foreign Policy Towards Africa 1953-1961. New York.2005. p.5.

(٤) NSC 6001. January 19, 1960.

(٥) Telegram From The Department of State to The Embassy in Ghana April 28,1960.
ومن المعروف أنّ العلاقة بين نكروما ولومومبا كانت تتسم بالثقة والودّ والإعجاب المتبادل بين الشخصين، وقد اتفقا سرّاً على اتحاد بلديهما معاً ليكونا نواةً للولايات المتحدة الإفريقية، وظلّ ذلك الاتفاق سرّاً إلى عام ١٩٦٦م عقب حدوث انقلاب عسكري ضد نكروما، راجع: Thomas,Kanza,The Rise and Fall of Patrice Lumumba:Coflict in The Congo,Cambridge, 979, p,252.

(٦) McNeil, Brian Edward, Op, Cit,p.128.

(٧) Telegram From The Embassy in Ghana to The Department of State, August 6,1960.

سبتمبر ١٩٦٠م[١]، واستغل جوزيف موبوتو الذي كان يشغل منصب رئيس الأركان – آنذاك - الفوضى السائدة، واستولى على السلطة بإيعاز من CIA، وتمّ إلقاء القبض على لومومبا واثنين من رفاقه، وتمّت تصفيتهم، والمهم في هذا الصدد هو موافقة أيزنهاور قبل مغادرته البيت الأبيض على اغتيال رئيس وزراء الكونغو باتريس لومومبا بالتعاون والتنسيق مع الحكومة البلجيكية[٢].

وكان من بين النتائج المهمّة لأزمة الكنغو: توصية دوائر الخارجية الأمريكية بالعمل على بناء نيجيريا، وتصعيدها لتكون قوةً منافسةً بديلاً عن غانا - نكروما؛ للتعاون في إنجاز ما تقرّره الإدارة الأمريكية من ترتيبات إقليمية، وقد استقبل أيزنهاور رئيس الوزراء النيجيري في البيت الأبيض في ٨ أكتوبر ١٩٦٠م[٣].

ومرة أخرى؛ سجّلت الوثائق المتاحة بروز هذا النهج العملي وإقراره كآلية عمل اعتمدتها إدارة أيزنهاور، وتوارت - في كثير من الأحيان- دعوات الديمقراطية وشعاراتها التي تحثّ الدول الإفريقية حديثة الاستقلال على تبنيها، ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي أشار (نيكسون) نائب الرئيس بوضوح تامٍّ إلى أنه «يجب الإقرار - وإن كنّا لا نشير لذلك علناً - بأننا بحاجة إلى الرجال الأقوياء في إفريقيا ليكونوا في صفّنا على غرار النماذج الدكتاتورية القائمة في أمريكا الجنوبية، وعلّق أيزنهاور موافقاً على ذلك بأنه من المرغوب فيه البحث عن الرجال الأقوياء في إفريقيا[٤].

وفيما بعد صار (التكيف مع النُّظم الاستبدادية) سياسة رسمية[٥]، كما بدا في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (NSC ٦٠٠٥)، والتي أقرت أنّ الولايات المتحدة تتبنّى سياسة التسامح مع الحكومات الاستبدادية في إفريقيا ما دامت تحافظ على الاستقرار[٦]!

ويمكن القول بأنّ الإدارة الثانية لأيزنهاور حافظت على الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة، واعتبر أيزنهاور أنّ الحركة القومية في إفريقيا أمر مرغوب فيه؛ لكن بما لا يشكّل تهديداً لعلاقته مع حلفائه الأوروبيين[٧]، وبرغم ملامسة الإدارة للمعضلات الرئيسة التي عانتها القارة[٨]؛ فإنها لم تُصغ إلى الرؤية المحلية للزعماء الأفارقة، وبخاصة كوامي نكروما، وغلّبت الإدارة الأمريكية العامل الاستراتيجي، ربما بحكم الخلفية العسكرية للرئيس أيزنهاور، فظلّت الكثير من البرامج والسياسات حبيسة الإطار النظري والتعقيد البيروقراطي دون فاعلية كبيرة، وظلّت النظرة السائدة هي: اعتبار القارة جزءاً من ساحات الحرب الباردة ■

---

(١) McNeil. Brian Edward.Op.Cit.pp.121-123.

(٢) Ibid.p132.، وأضاف أنّ هناك اعتقاداً أنّ تصفية لومومبا قد تمّت في ١٧ يناير ١٩٦١م قبل ثلاثة أيام من وصول كيندي إلى البيت الأبيض.

(٣) Telegram From The Department of State to The Embassy in Ghana, October, 13,1960.

(٤) Memorandum Of Discussion At 432nd Meeting Of The National Security Council, Jan.14,1960

(٥) من الأمثلة الشائعة على تأييد الولايات المتحدة للنُّظم الاستبدادية استبدالها بالزعماء الوطنيين كمانديلا ونكروما أمثال موبوتو.
Yiesha.L,Thompson,African American And United States Policy Toward African :An Analysis Of The Influence Of Trans Africa, Howard University.2009,p,23

(٦) NSC, 6005/1, April,9,1960.

(٧) بينما كان كيندي ينظر إلى البعد القومي في العالم الثالث كعنصر مهم في الحرب الباردة، راجع:
Muehlenbeck.Phiplip.Emil, Betting On The Dark Horses :Join Kennedy›s Courting Of Africa Nationalist Leaders. The George Washington University. 2007. PP. 4-5.
وانظر أيضاً:
Steven,Metz, American Attitudes Toward Decolonization In Africa, Political Science Quarterly.99.3.1984. p. 515.

(٨) من أهم المعضلات في إفريقيا: وجود الدولة قبل الأمّة في ظل الحدود التي رسمها الاستعمار، وأيضاً تعدد ولاء الفرد لمؤسسات أخرى؛ منها الأسرة والقبيلة، راجع:
Thomas,Darry&Mazrui,Ali, Africa›s Post-Cold War Demilitarization: Domestic And Global causes, Journal of International Affairs, 46,1,1992, pp,159-160.

السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي

د. صبحي رمضان فرج
مدرس جغرافية البيئة - كلية الآداب / جامعة المنوفية - مصر

تُشَكِّلُ السدودُ أحدَ أهمّ مظاهر التدخّل البشري في البيئة النهرية؛ إلا أنها - برغم ذلك - تُعَدُ ضرورة حياتية وتنموية للكثير من سكان هذه البيئات؛ فوفقاً لبيانات (اللجنة العالمية للسدود W.C.D) يَعتمدُ ما يتراوحُ بين ٣٠-٤٠ ٪ من الأراضي الزراعية بالعالم على السدود.

هـذا بالإضافـة إلى ما تسـهمُ بـه تلك السـدود (قرابة ٥٠ ألف سـدٍّ كبير بالعالم) في مجـال الطاقة الكهرومائية؛ حيث تُسـهم بنحو ١٩ ٪ من جملة الإنتاج العالمي للطاقة (٢ , ٦٥٠ تيراوات/ السـنة)، فضـلاً عـن توفيرهـا مصدراً منتظماً لمياه الشرب النقية[١].

ولا شـكّ أنَّ السـدودَ الكبيرة لهـا دورٌ كبيرٌ في تعديل هيدرولوجيـة الأنهـار المـقامـة عليها، كذلك للسـدود أثرُهـا في جيومورفولوجيـةِ النهر، حيثُ تَحْـرِمُ قطاعَ المجرىَ الأدنىَ للنـهر من حمولة الطـمي التي يرسّبُها السـدُّ أمامه؛ وهو ما يتسبّب في رفع قـدرة النهر - بهذا القطـاع - على نَحْرِ قاعِهِ وجوانبه؛ لتـعويض ما فقـده من رواسب.

هـذا، إلى جانب أنها تُحدث تغييرات عظيمة بالحالة البيـولوجية للنهر؛ إذ تشـهد البحيرة الناشـئة أمام السـدّ نُمـوَّ كائنـاتٍ جديـدة، وفـي مصرَ كان للسـدّ العالي تأثيراته البيولوجية بمصبّ النهر والنظام البيـئي الساحلي؛ فقد تناقصتْ كمياتُ الصيد من السـردين بنسـبة ٩٥ ٪[٢]، كمـا تناقص العدد الإجمالي للأنواع إلى ٢٥ نوعاً بعد بناء السـدّ مقـارنة بـ ٧٢ نوعاً قبل بنائه[٣].

كمـا أنّ هنـاك العديـد مـن التداعيـات الاجتماعيـة لإنشـاء السـدود، أبرزهـا التهجيـر، وقـد تـراوح عـددُ النازحيـن نتيجةً إنشـاءِ السـدود بالعالم ما بيـن ٤٠ - ٨٠ مليـون نسـمة[٤]، وقـد تسـبّب إنشـاءُ السـدِّ العالـي في تهجير ١٠٠ ألـف نسـمة من سـكان النوبـة خلال الفترة (١٩٦٣م - ١٩٦٩م)[٥]، بالإضافـة إلى التأثيرات الصحية نتيجـة الأمـراض المُوَلَّـدة والمنقولـة عن طريـق وسـائط ترتبط ببيئة المياه الواقعة تحت تأثير مشروعات التنمية.

من الصعوبة تَـفَهُّمُ شُروعِ الجانبِ الإثيوبي في إنشاء السدّ بينما توجد بدائل تحقّق غايته التنموية أخفّ ضرراً وأقلّ خطورة منه

أولاً: المشروعات المائية ومتطلبات التنمية بدول حوض النيل:

تشـترك فـي ميـاه الحوض إحدىٰ عشـرة دولـة، هي: (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديموقراطية، إريتريا، السودان، جنوب السودان، مصر).

أ - حالة التساقط (المطر) بقطاعات حوض النيل:

يمتـد حـوض النيل مـن الجنـوب إلى الشـمال، عبرَ ما يزيد على ٣٥ درجةً عَرْضـيةً؛ وهو ما أسـهَمَ في تفـرُّدِ النـهر وحوضِـه من الناحيـة الإيكـولوجية؛ لِمَا اشـتمله من أنمـاطٍ بيئيةٍ متـنوعةٍ، ومناطق مناخـية ونباتية متعدّدة.

---

(١) UNEP, Dams and Development Project, Dams and Development-Relevant practices for improved decision-making, A compendium of Relevant Practices for Improved Decision-Making on Dams and their Alternatives, 2007, p. 10.

(٢) Chakrapani, G.J.Factors Controlling Variations in River Sediment Loads Current Science,Vol.88, No.4,25 February 2005, p. 573.

(٣) Craig, J.F, Large Dams and Freshwater Fish Biodiversity, Contributed Paper, Prepared for Thematic ReviewII.1: Dams, Ecosystem Functions and Environmental Restoration, (p.14. URL: (http://www.dams .org).

(٤) The World Commission of Dams, Dams and Development A New Framework for Decision Making, Earthscan Publication LTD, London and Sterling, 2000, VA.

(٥) Chris de Wet, The Experience with Dams and Resettlement in Africa, World Commission on Dams: Displacement, Resettlement, rehabilitation, reparation and Development, Prepared for Thematic Review I.3: :Displacement, Resettlement, rehabilitation, reparation and development, p. 6.

شكل (١)

معدلات سقوط المطر بحوض النيل (مم/سنة، عن: Camberlin, P. ٢٠٠٩).

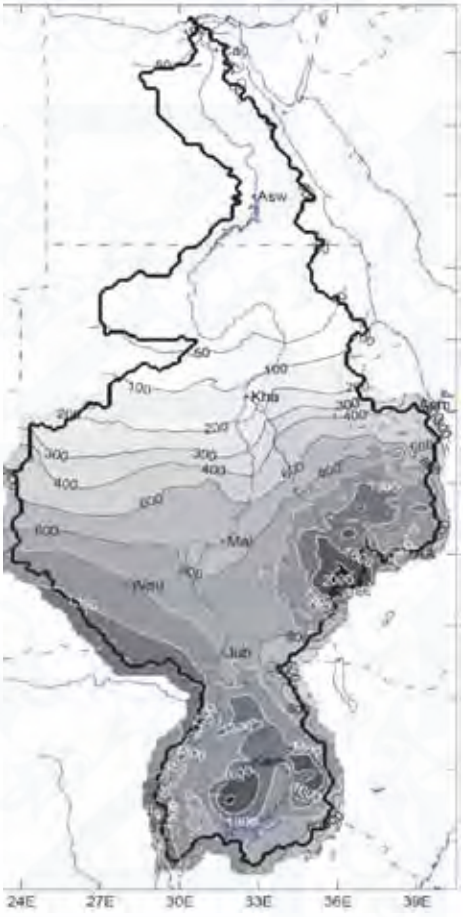

وقد بلغ المتوسط العام للتساقط داخل الحوض (٦١٥) ملليمتراً/ سنوياً، يرتفع في كينيا والكونغو إلى (١٢٦٠ و ١٢٤٥) ملليمتراً، ويصل إلى (١١٤٠ و ١١٢٥) ملليمتراً في أوغندا وإثيوبيا، وإلى (١١١٠ و ١١٠٥ و ١٠١٥) ملليمتراً في بوروندي ورواندا وتنزانيا - على التوالي - (انظر: شكل ١)، بينما ينخفض إلى ٥٢٠ ملليمتراً في إريتريا، ويتدنى شمالاً إلى ٥٠٠ ملليمترٍ في السودان، و ١٥ ملليمتراً فقط في مصر[١].

ب - السدود والخزانات المائية القائمة:

أُنشئت العديد من المشروعات المائية على النهر، لتخزين المياه أو لتلبية الاحتياجات المائية، وكان من أهمها: (سدّ أوين، جبل الأولياء، الروصيرص، سنار، خشم القربة) (انظر: جدول ١).

وفي مصر تعددت مشروعات الضبط والتخزين المائي، وكان أهمها على الإطلاق: (خزان أسوان، والسدّ العالي)، بُني الأول عام ١٩٠٢م، بسعةٍ تخزينيةٍ مليار م٣، وتمت تعليته مرتين: عام ١٩١١م، وعام ١٩٢٦م، لترتفع سعته التخزينية إلى ٥,٥ مليارات م٣.

أما السدّ العالي[٢]؛ فيُعدّ أكبر مشروع مائي على النهر، افتُتح عام ١٩٧١م، وهو من النوع الركامي، وأقصى منسوب للمياه المحجوزة أمامه في بحيرة ناصر ١٨٣ متراً، حيث تبلغ سعةُ البحيرةِ التخزينية - عند هذا المنسوب - ١٦٩ مليار م٣، وتنتج المحطة طاقة كهربائية تصل إلى ٢١٠٠ ميجاوات.

جدول (١)

السدود والقناطر الرئيسة: (المكتملة، والجاري إنشاؤها، والمخطط لها)، بحوض النيل

الدولة	السد	النهر	تاريخ بدء التشغيل	الطاقة: ميجاوات
من ١٩٠٠م حتى ١٩٧٠م				
مصر	قناطر أسيوط	المجرى الرئيس	١٩٠٢م	الري
مصر	قناطر إسنا	المجرى الرئيس	١٩٠٨م	الري

(١) منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO).

(٢) يبلغ طول السدّ العالي عند القمة ٣٨٣٠ متراً، منها ٥٢٠ متراً بين ضفتي النيل، ويمتد الباقي على جانبي النهر، ويبلغ ارتفاع السدّ ١١١ متراً فوق منسوب قاع نهر النيل، وعرضه عند القمة ٤٠ متراً.

مصر	قناطر نجع حمادي	المجرى الرئيس	١٩٣٠م	الري
مصر	سدّ أسوان القديم	المجرى الرئيس	١٩٣٣م	-
مصر	السدّ العالي	المجرى الرئيس	١٩٧٠م	٢١٠٠
إثيوبيا	تيس آباي	بحيرة تانا	١٩٥٣م	١٢
السودان	سنار	النيل الأزرق	١٩٢٥م	٤٨
السودان	جبل الأولياء	النيل الأبيض	١٩٣٧م	١٨
السودان	خشم القربة	العطبرة	١٩٦٤م	٣٥
السودان	الروصيرص	النيل الأزرق	١٩٦٦م	٦٠
أوغندا	أوين	النيل الأبيض	١٩٥٤م	١٨٠
من ١٩٧٠م حتى الآن				
إثيوبيا	تكزي ٥	تكزي	٢٠٠٩م - ٢٠١٠م	٣٠٠
السودان	مروي	المجرى الرئيس	٢٠٠٩م - ٢٠١٠م	١٢٥٠
إثيوبيا	فنشا	فنشا	١٩٧١م - ٢٠١٣م	١٣٤
إثيوبيا	تشارا تشارا	النيل الأزرق	٢٠٠٠م	٨٤
إثيوبيا	كوجا	النيل الأزرق	٢٠٠٨م	الري
إثيوبيا	تانا بليز	النيل الأزرق	٢٠١١م	٤٦٠
كينيا	سونحت ديو ميربو	فيكتوريا	٢٠٠٧م	٦٠
أوغندا	كييرا	النيل الأبيض	١٩٩٣م - ٢٠٠٠م	٢٠٠
تحت الإنشاء				
السودان	تعلية الروصيرص	النيل الأزرق	٢٠١٣م	-
السودان	بيردانا	العطبرة	-	١٣٥
السودان	ريوميلا	العطبرة	-	١٣٥
السودان	الشيريك	المجرى الرئيس	-	٣٠٠
إثيوبيا	فان (FAN)	فنشا	٢٠١١م	-
إثيوبيا	تكزي (II)	تكزي	٢٠٢٠م	-
إثيوبيا	ميجيش	أباي	-	الري
إثيوبيا	ريب	أباي	٢٠١١م	-
إثيوبيا	سدّ النهضة (الألفية)	النيل الأزرق	٢٠١٧م	٦٠٠٠
رواندا	نيبارونجو	نيبارونجو	٢٠١١م	٢٧,٥
أوغندا	بيوجاجلي	النيل الأبيض	٢٠١١م	٢٥٠
السدود المقترحة				
الكونغو	سميليكي	سميليكي	-	-
إثيوبيا	جيما	جيما	-	-
إثيوبيا	كارادوبي	النيل الأزرق	٢٠٢٣م	١٦٠٠
إثيوبيا	بوردر	النيل الأزرق	٢٠٢٦م	١٤٠٠
إثيوبيا	مابيل	النيل الأزرق	٢٠٢١م	-
إثيوبيا	بيكو أبو	النيل الأزرق	-	٢٠٠٠
إثيوبيا	منديا	النيل الأزرق	٢٠٣٠م	١٧٠٠
إثيوبيا	شيمودا/ بيدا	شيموجا	٢٠١٥م	٢٧٨
إثيوبيا	بارو I&II	السوباط	-	-
السودان	نيمالي	النيل	-	-
السودان	دال-١	النيل	-	٤٠٠
السودان	كاجبار	النيل	-	٣٠٠
جنوب السودان	بيدين	بحر الجبل	-	-

جنوب السودان	شكولي	بحر الجبل	-	-
جنوب السودان	لاكي	بحر الجبل	-	-
جنوب السودان	فيولا	بحر الجبل	-	-
أوغندا	اسمبا	النيل الأبيض	٢٠١٥م	٨٧
أوغندا	كلاجالا	النيل الأبيض	٢٠١١م	٣٠٠
أوغندا	كاروما	النيل الأبيض	٢٠١٧م	٢٠٠
أوغندا	مرتشيزون	النيل الأبيض	-	٦٠٠
أوغندا	أياجو الشمالي	النيل الأبيض	٢٠١٨م	٣٠٤
أوغندا	أياجو الجنوبي	النيل الأبيض	-	٢٣٤
رواندا	كيكاجيت	كاجيرا	٢٠١٦م	١٠
رواندا	نيبارونجو	كاجيرا	٢٠١٢م	٢٧
رواندا - تنزانيا - بوروندي	ريسيمو I&II	كاجيرا	٢٠١٢م	٦٠
كينيا	جورونجا- ماشوفي- كيلجورس	مارا	-	-
كينيا	إيواسونجيرو	مارا	٢٠١٢م	١٨٠

Source:
Conniff ,.K et al., Nile water and agriculture ,.S.B ,Past, present and future, In: Awulachew et al., The River Nile Basin-Water, Agriculture, Governance and Livelihoods, Routledge, London and New York,2012, pp.22-23. (With Modification)

ومن أحدث المنشآت الهيدروليكية التي اكتمل إنشاؤها على نهر النيل:

- (سدّ مِرْوِي): بالولاية الشمالية للسودان (٣٥٠ كم من الخرطوم)، اكتمل عام ٢٠٠٩م، ويولّد طاقة كهربائية قدرها ١٢٥٠ ميجاوات، ويساهم في زراعة حوالي ٣٠٠ ألف هكتار.

- ومشروع (نفق تانا – بليز): بولاية أمهرة الإثيوبية (٥٠٠ كم شمال أديس أبابا)، على أحد روافد النيل الأزرق، اكتمل في مايو ٢٠١٠م، ويستمد مياهَه من بحيرة تانا، ويهدف إلى إنتاج طاقةٍ كهربية بقدرة ٤٦٠ ميجاوات، ويساهم في زراعة ٢٥٠ ألف فدان.

- و (سدّ تكزّي): سدٌّ ضخم على نهر العطبرة، ارتفاعه ١٨٨ متراً، وافتُتِحَ في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩م، ويولّد نحو ٣٠٠ ميجاوات من الطاقة.

شكل (٢)

السدود والقناطر الرئيسة بحوض النيل

(شراقي ٢٠١٠م، عن: Waterwiki، ٢٠١٠)

(شكل ٢) خريطة حوض النيل (Waterwiki, 2010).

وبلغ عدد المشروعات الهيدروليكية المقترحة بحوض النهر ٢٧ مشروعاً، تتوزعُ بواقع ٨ مشروعات في إثيوبيا، و ٧ مشروعات في السودان وجنوب السودان، و ٦ مشروعات في أوغندا، و ٤ مشروعات في كينيا ورواندا، ومشروع في الكونغو، وآخر لصالح رواندا وتنزانيا وبوروندي.

ج - حالة التنمية وبعض مؤشراتها بدول الحوض:

جاءت دولُ حوضِ النيل في ترتيبٍ متأخرٍ في (دليل التنمية البشرية العالمي / عام ٢٠١٢م): مصر (١١٢)، كينيا (١٤٥)، تنزانيا (١٥٢)، أوغندا (١٦١)، رواندا (١٦٧)، السودان (١٧١)، إثيوبيا (١٧٣)، بوروندي (١٧٨)، إريتريا (١٨١)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية التي جاءت في المرتبة الأخيرة عالمياً (١٨٦).

وبذلك تقع ستٌّ من دول الحوض ضمن أقلّ عشرينَ دولةٍ بالعالم في (دليل التنمية البشرية).

١ - معدل النمو والحالة الاقتصادية لسكان حوض النيل:

يعرض ذلك الجدول (٢):

جدول (٢)

الأبعاد المكانية لمؤشرات الحجم، ومعدل النمو، والحالة الاقتصادية، لسكان دول حوض النيل

الدولة	عدد السكان: مليون نسمة (٢٠١٢م)[١]	معدل النمو السكاني ٢٠٠٠/٢٠١٢م (٪ سنوياً)[٢]	الدخل القومي الإجمالي بمعادلة القوة الشرائية للدولار[٢]		نسبة السكان دون خط الفقر الدولي (١,٢٥ دولار/ يوم)[٣]	نسبة السكان دون خط الفقر الوطني[٣]
			الإجمالي (بليون دولار)	نصيب الفرد (دولار/ نسمة)		
مصر	٨٣,٩٥٨	١,٨	٥٣٦,٣	٦,٦٤٠	١,٧	٢٢
السودان	٣٦,١٠٨	٢,٤	٧٥,٣	٢,٠٣٠	**	**
جنوب السودان	٩,٦١٥	٢,٨(*)	**	**	٥١,٠(*)	**
إثيوبيا	٨٦,٥٣٨	٢,٧	١٠٤,٢	١,١٤٠	٣٩	٣٨,٩
إريتريا	٥,٥٨١	٣,٧	٣,٤	٥٦٠	**	**
بوروندي	٨,٧٤٩	٣,٢	٥,٥	٥٦٠	٨١,٣	٦٦,٩
كينيا	٤٢,٧٤٩	٢,٧	٧٦,١	١,٧٦٠	٤٣,٤	٤٥,٩
الكونغو الديموقراطية	٦٩,٥٧٥	٢,٨	٢٤,٥	٣٧٠	٨٧,٧	٧١,٣
رواندا	١١,٢٧٢	٢,٦	١٣,٩	١,٢٥٠	٦٣,٢	٤٤,٩
تنزانيا	٤٧,٥٦٥	٢,٨	٧٣,٦	١,٥٩٠	٦٧,٩	٣٣,٤
أوغندا	٣٥,٦٢١	٣,٤	٤١,٤	١,١٤٠	٥١,٥	٣١,١
الإجمالي	٤٣٧,٣٣١	-	٩٥٤,٢	-	-	-

Source:

(١) Nile Basin Initiative (NBI), State of the River Nile Basin, 2012.

(٢) The World Bank, World Development Report, 2014.

(٣) UNDP, Human Development Report, 2013.

(*) معدلات النمو للفترة (٢٠٠٠م - ٢٠٠٥م) (UNDP - ٢٠١٣)، نسبة السكان دون خط الفقر الدولي (NBI ٢٠١٢).

(**) بدون بيانات.

ويتضح من تحليل جدول (٢) ما يأتي:

▪ بلغ إجمالي حجم السكان بدول حوض النيل ٤٣٧,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٢م، يعيش نحو ٥٥ ٪ منهم في إثيوبيا ومصر والكونغو الديموقراطية، وفي ظلّ متوسط معدل النمو السكاني السنوي الحالي بالحوض (٢,٨١ ٪) سوف يبلغ الحجم السكاني قرابة ٥٩٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م.

▪ ارتفعتْ نسبةُ سكانِ الحوض الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (١,٢٥ دولار يومياً)، حيث زادت على ٨٠ ٪ في كلٍّ من: بوروندي والكونغو اللتين ارتفعت فيهما كذلك نسبةُ السكان - دونَ خطّ الفقر الوطني - إلى ما يزيد على ثلثي جملة السكان، وتجاوزت النسبة ٦٠ ٪ في كلٍّ من: رواندا وتنزانيا، وتعدت ٥٠ ٪ في أوغندا وجنوب السودان.

٢ - موارد المياه بأقطار الحوض، ومستويات العجز والفائض بها:

يعرض تفاصيل ذلك الجدول (٣):

يتضح من الجدول (٣) ما يأتي:

▪ بَلَغَ حجم موارد المياه العذبة المتجددة سنوياً بدول حوض النيل ١٧٤٨,١ مليار م٣، وارتفع المتوسط الافتراضي لنصيب الفرد منها إلى ٣٩٩٧,٢ م٣/ سنوياً.

▪ تباينُ التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة المتجددة بدول الحوض، حيث تصدَّرَت: (الكونغو وإثيوبيا وتنزانيا) دولَ الحوض؛ فبلغت: (١٢٨٣ و ١٢٢ و ٩٦,٣ مليار م٣/ سنوياً) على

جدول (٣)

موارد المياه العذبة المتجددة، ومتوسط نصيب الفرد منها، بدول حوض النيل

الدولة	إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة (٢٠١٣)[١]	متوسط نصيب الفرد (م٣/ سنة)[٢]	نسبة الاعتماد على الموارد المائية الخارجية (٪)[٣]
مصر	٥٧,٣	٦٨٢,٤٨	٩٦,٩
السودان	٦٤,٥	١٤١٠,٦٧	٧٦,٩
إثيوبيا	١٢٢,٠	١٤٠٩,٧٩	٠
إريتريا	٦,٣	١١٢٨,٨٣	٥٥,٦
بوروندي	١٢,٥	١٤٢٨,٧٣	٠
كينيا	٣٠,٧	٧١٨,١٥	٣٣,١
الكونغو الديموقراطية	١٢٨٣,٠	١٨٤٤٠,٥٣	٢٩,٩
رواندا	٩,٥	٨٤٢,٨٠	٠
تنزانيا	٩٦,٣	٢٠٢٤,٦٠	٩,٩
أوغندا	٦٦,٠	١٨٥٢,٨٤	٤٠,٩
الجملة	١٧٤٨,١	٣٩٩٧,٢٠	-

Source:

(١) (The World's Water, Volume 8, Available at :(http://worldwater.org

(٢) من حساب الباحث، اعتماداً على أحجام السكان عام ٢٠١٢م.

(٣) FAO, Review of World Water Resources by Country, 2003.

التوالي، وهو يمثّل ٨٥,٩ ٪ من إجمالي الموارد المائية المتجددة.

■ تباينُ متوسطِ نصيب الفردِ من الموارد بدول الحوض بشكل كبير، فبينما وصل إلى ١٨,٤٤ ألف م٣/ فردٍ في الكونغو؛ انخفض إلى ما دون خط الفقر المائي (١٠٠٠ م٣/ فرد/ سنة) في (رونـدا وكينيا ومصـر)، حيـث بلـغ فيهـا (٨٤٢,٨ و ٧١٨,٢ و ٦٨٢,٥ م٣/ فردٍ) على التوالي، في حين تراوَحَ بين (١٠٠٠ و ٢٠٠٠م٣/ فردٍ) في بقية دول الحوض.

■ جـاءت مصـر والسـودان فـي مقدمـة دول الحـوض من حيـث الاعتماد علـى المـوارد المائية الخارجية (من خارجِ القُطـر)، حيث بلغت (٩٦,٩ ٪ و ٧٦,٩ ٪) بـكلٍ منهمـا - على التوالي -، (انظر: شكل ٣).

٣ - نصيب الفرد من الموارد المائية الكلية بدول حوض النيل:

شكل (٣)

نصيب الفرد من الموارد المائية الكلية المتجددة سـنوياً، ونسـبة الاعتمـاد علـى المـوارد المائيـة الخارجية، بدول حوض النيل

يلاحـظ انخفـاض متوسـط نصيـب الفـرد مـن الطاقـة الكهربائية بدول حوض النيل بشـكلٍ واضحٍ في أغلبها، كما يأتي:

■ انخفضـت بوضـوحٍ نِسَـبُ اتصـالِ السـكان فـي ريـف دول حوض النيـل بشـبكات الكهرباء؛ إذ لـم تتجاوز ١٠ ٪ من إجمالي السـكان، سـوى كينيا (١٢ ٪) ومصـر (٩٩ ٪)، وارتفعـت – نسـبياً - فـي القطـاع الحضـري؛ فتراوحـت بيـن (٤٠ و ٦٠ ٪) في: (أوغندا، وتنزانيا، والكونغو، وكينيا، وإريتريا)، وتجـاوزت (٦٠ ٪) فـي: (السـودان، وإثيوبيـا، ومصر)، بينما تخلفـت بوروندي (٢٦ ٪)، وجنوب السودان (١٧ ٪)، ورواندا (١٢ ٪).

■ بينما يُقدّرُ متوسطُ استهلاكِ الفرد الذي يعيش في مسـتوىً متوسـط بنحـو ٥٠٠ كيلووات سـاعة/ سـنة[1]؛ جـاءت جميـع دول الحـوض دون ذلـك، وبخاصـة إثيوبيـا (٢٥,٣ كيلووات/ سـاعة)، ولـم يتجاوزه من دول الحوض سوى مصر (١,٠٧٢,٥ كيلووات ساعةٍ/ سنةٍ)، (انظر: جدول ٤).

جدول (٤)

متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في بعض دول حوض النيل (٢٠٠١م)

الدولة	نسبة اتصال الريف بشبكة الكهرباء- ٢٠١٠م ٪	نسبة اتصال الحضر بشبكة الكهرباء- ٢٠١٠م ٪	متوسط استهلاك الفرد السنوي من الكهرباء (كيلووات ساعة/ نسمة)
مصر	٩٩	١٠٠	١,٠٧٢,٥
السودان	٧	٦٠	٧٤,٢
جنوب السودان	١	١٧	*
إثيوبيا	٢	٨٦	٢٥,٣
إريتريا	٣	٥٧	*
بوروندي	٣	٢٦	*
كينيا	١٢	٥١	١٢٠,٣
الكونغو الديموقراطية	٠	٤٥	٨٢,٣
رواندا	٢	١٢	٦٢,١
تنزانيا	٢	٤٠	*
أوغندا	٦	٤٠	*

Source:
(1) Nile Basin Initiative (NBI), State of the River Nile Basin, 2012.
(2) Ofid, Energy Poverty in Africa, Proceedings of a 10-Workshop held by OFID in Abuja, Nigeria, June 8, 2008.
(*) بدون بيانات.

وبذلـك؛ فإنه على الرغـم من وفرة المـوارد المائية

(١) عباس محمد شراقي: المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، مؤتمر (آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص، والتحديات)، ٢٥-٢٦ مايو/ ٢٠١٠م، ص ١٧٧.

المتجددة بحوض النهر؛ فإنه يُعوزُها الإدارة وحسن الاستغلال، سواء المباشر (بالتخزين وتقليل الفاقد) أو غير المباشر (عبر توليد الطاقة)، فعلى سبيل المثال: تُقدّر إمكانيات توليد الطاقة الكهرومائية في دولة الكونغو الديموقراطية بنحو ٥٥٠ تيراوات/ ساعة[١]، وهو ما يزيد على احتياجات دول الحوض – جميعاً - من الطاقة الكهربائية!

ثانياً: الاستغلال المائي والضغوط الهيدروبوليتيكية:

أ – الاستغلال المائي:

تتفاوت معدلات السحب والاستهلاك السنوي للموارد المائية بين دول حوض نهر النيل، فتَصِلُ جملةُ السحب السنوي للمياه بالحوض إلى ٠٥ ,٨١ مليار م٣، أغلبُها من مصر والسودان بنسبة ٥ ,٩١ ٪، ويستأثر القطاع الزراعي بالنسبة الأكبر من معدلات السحب، فمتوسط سحب الأنشطة الزراعية ٦ ,٧٤ ٪، والمعيشية ٤ ,٢٠ ٪، وينخفض إلى ٥ ٪ في النشاط الصناعي[٢].

وتتميز الزراعة بأنها (مطرية) مطلقة في المنابع، وهي - على النقيض تماماً – زراعةُ (ريٍّ) مطلقة في المصب، وبين هذا وذلك نجدُها تجمع بين النمطين في وسط السودان، وبذلك؛ تجد الزراعة في نطاق المنابع كفايتَها من الماء دون أدنى حاجةٍ إلى ماء الري، بل تصبح المشكلة في بعض الأحيان هي إفراطُ المطر، وإذا كانت هناك جيوبٌ تعاني الجفاف بهذا النطاق؛ فهي مناطقُ المرتفعات العالية[٣].

إلا أنَّ هناك ميزةً حاسمةً بنطاق المنابع يتفوق فيها خارج كلّ مقارنة، فبحكم تركيبه الجغرافي كهضاب شاهقة؛ فإنَّ توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل، وربما الأوحد، لاستغلال مياه النهر[٤].

ب – الضغوط الهيدروبوليتيكية:

شهدت العقود الأخيرة – بعد الاستعمار - دخولَ (المسألة المائية لنهر النيل) بوصفها قضية ضمن سياسات دول حوض النيل الاقتصادية، وأصبحت المشروعات التنموية التي تتبناها دول حوض النيل مجالاً للتأويل السياسي، بل استُخدمتْ - ولا تزال - سلاحاً سياسيّاً، حتى في صراع المعارضة مع حكوماتها، في كلّ بلد في حوض النهر، ولم يكن ذلك - في الحقيقة - من فعل دول حوض النيل، وإنما كان من إيعاز الاستعمار الخارجي، وبخاصة في العصر الحديث.

لقد كان المستعمرُ على وعي تامٍّ بأهمية المنابع كورقة للضغط والمساومة السياسية، يذكر (ويلكوكس) - المهندس الإنجليزي الشهير في مصر - إلى القول بأنّ «كلّ حاكم يسيطر على بحيرة فيكتوريا؛ يملك بيده زمام الحياة لمصر»، ومن آراء (صاموئيل بيكر) - الذي كانت معارفه عن النيل حُجّةً في أواخر القرن ١٩، وكان يُصِرُّ على الخطر المُحْدِق بمصرَ لو تَرَكَت السودان – أنه «لو استولى عدوٌّ متمدن، أو شبه متمدن، على الخرطوم؛ فإنه يمكنه أن يُحَوِّلَ مجرى مياه الرهد، والدندر، والنيل الأزرق، والعطبرة، ويبعثر مياهها في الصحراوات، مما يؤدي إلى الهلاك المحقّق»[٥].

ومارس الاستعمارُ البريطانيُّ دوراً مزدوجاً بالغَ الخبثِ؛ فقد كان يُوعِزُ إلى الآخرين بفكرة الادعاءات

(١) منار عزت محمد، وفاء عبد الكريم محمد: الموارد الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة البحوث الزراعية، الإسكندرية، العدد ٥٨، ٢٠١٣م.

(٢) African Development Bank(A.D.B),African Development Fund,Policy for Integrated Water Resources Managemen, OCOD,April 26,2000.

(٣) جمال حمدان: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٩٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٣٥.

(٥) عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢م - ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١١٨.

بالحقوق المائية، أو التلميح إليها، وفي الوقت نفسه كان يتقدّم إلى مصر – نفسها - في ثوب المدافع الصلب عن (حقوقها المشروعة) ضدّ هذه الادعاءات المزجاة، لينال امتنانها ويكسب تمسكها بحمايته[١].

وعاوَدَ ممارسة اللعبة في صورة مختلفة فيما بعد في السودان وشرق إفريقيا، حيث كانت السياسة البريطانية المخططة هي: الإكثار من السدود والخزانات والمشروعات المائية والزراعية في السودان؛ بما يُفضي إلى تخفيض مستوى النيل بشكل يتعذّر معه مَلء الحياض، ويُفاقِمُ من خطر الجفاف في سِني الفيضانات الشحيحة، ولعل مثل هذه الحال هي إحدى البواعث على تشييد قناطر نجع حمادي[٢].

وتطبيقاً لهذه السياسة؛ تَمَّ - تحت السيطرة البريطانية - إنشاءُ خزانيْن للمياه في السودان، وهما: (خزان سنار) على النيل الأزرق لصالح السودان، والآخر (خزان جبل الأولياء) على النيل الأبيض لصالح مصر.

وتَقنيناً لذلك؛ فرضت بريطانيا على مصر (اتفاقية مياه النيل) سنة ١٩٢٩م، والتي كان فيها إجحافٌ واضحٌ بمصالح مصر، وضغطٌ حادٌّ عليها، وقد أعطت بريطانيا مزيداً من التحكم في مياه النيل[٣].

وامتداداً لذلك؛ عَمَدَت بريطانيا قبل تركها (أوغندا – كينيا - تنزانيا) إلى تأليبها على مصر مائياً، للمطالبة بحصص في مياه النيل، وهو ما ظهر جليّاً في عملية تمويل السدّ العالي، فقد كانت إحدى الذرائع التي تَعَلّلَ بها الغربُ (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عَرْضِه قَرْض تمويل السدِّ - بعد أن كان قد وافق عليه فنيّاً وهندسيّاً - هي ما زَعَمَهُ من أنه يضرُّ ببعض الدول الواقعة في حوض النيل[٤]!

إلاَّ أنَّ تأجيج الصراع على مياه النيل بين دول الحوض لم ينتهِ بانتهاء الاستعمار، أو يتوقف عند المصالح الغربية بالمنطقة، وإنما واصلته (إسرائيل) كوكيل استعماري؛ بتوسيع تحالفاتها بمنطقة المنابع للضغط على مصر منذ بداية السبعينيات.

وتحاول (إسرائيل) من خلال تهديد الأمن المائي لمصر والسودان توسيعَ معركتها مع العالم العربي؛ للتخفيف من عبء جبهة المواجهة المباشرة مع (إسرائيل)، ولإضعاف الدول العربية الكبرى، مثل مصر، بشكل غير مباشر.

وتعتمد (إسرائيل) لتحقيق ذلك على سياسة إثارة الخلافات السياسية بين الأقطار العربية النيلية (مصر والسودان) ونظيراتها الإفريقية، واستغلال البعد الاقتصادي، وذلك لتأمين سيطرتها على مشروعات الريّ والمياه في دول الحوض، وقد نجحت بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين سيطرتها على بعض مشروعات الريّ في منطقة البحيرات، من خلال تقديم الشركات (الإسرائيلية) الدعم الفني والتكنولوجي والهندسي لها، وتنمية العلاقات التجارية بين (إسرائيل) ودول الحوض[٥].

ثالثاً: سدّ النهضة (الألفية) الإثيوبي - الدوافع والتداعيات:

تَشغَلُ إثيوبيا المكانة الأكثر أهمية بالنسبة لكلٍّ من مصر والسودان، إذ أنَّ أكثر من ٨٥ ٪ من إجمالي الإيراد السنوي لنهر النيل عند أسوان يأتي من الهضبة الإثيوبية (النيل الأزرق – العطبرة – السوباط).

وقد أعلنت إثيوبيا (رفضها المطلق) لاتفاقيات تقسيم مياه النهر، وعلى الأخصّ اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان التي تنصّ على (الحقّ التاريخي المكتسب) في مياه النيل، وأعلنت أنها سوف تحتفظ -

(١) جمال حمدان، المرجع السابق، ص (٩٢٦ – ٩٢٧).

(٢) محمد عوض محمد: نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٨٨.

(٣) جمال حمدان، المرجع السابق، ص ٩٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٣٠.

(٥) وعلى سبيل المثال: تضاعفت الواردات (الإسرائيلية) من إثيوبيا أكثر من ثلاثين مرة خلال السنوات القليلة الماضية.

لاستعمالها الخاص مستقبلاً - بموارد النيل وتصريفاته في الإقليم الإثيوبي، بينما قد وقّعت مع مصر - في يوليو ١٩٩٣م - إطاراً للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل على أساس مبادئ القانون الدولي، والامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخصّ النيل، وأن يلتزما بالتشاور والتعاون في المشاريع ذات الفائدة المشتركة[١]!

وكانت جامعة أديس أبابا قد نشرت في عام ١٩٨٤م دراسةً؛ أَوْضَحَ فيها صاحبُها أنّ «إثيوبيا تتحكم تماماً، بفضل النيل، في كلٍّ من مصر والسودان، وأنه يكفي التصرف في ١٠ ٪ من المياه المخصّصة للريّ في البلدين؛ لكي يصبح ذلك مسألة حياة أو موت»[٢]، وبدأت إثيوبيا في ترجمة ذلك من خلال سلسلة السدود التي شرعت في إنشائها على منابع النيل بأراضيها، وبالأخّص على النيل الأزرق الذي يتدفق عبره نحو ٤٨ مليار م٣ من المياه سنوياً باتجاه السودان ومصر، ويُعدّ سدّ النهضة الإثيوبي الكبير[٣] (GERD) أو سدّ الألفية (MD) أحدَ أكبرِ هذه السدود، ويستهدف السدُّ توليدَ الطاقة الكهربائية بقدرة ٦ آلاف ميجاوات سنوياً.

ولا شك أنّ لإثيوبيا - كما لسائر دول الحوض الأخرى - الحقّ في التنمية وتحقيق وفورات في مجال الطاقة الكهربائية، ولكن من الصعوبة تَفَهُّمُ شُروعِ الجانبِ الإثيوبي في إنشاء السدّ بينما توجد بدائل تحقّق غايته التنموية أخفّ ضرراً وأقلّ خطورة منه.

وقد أظهرت دراسةٌ، أجراها (مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي) فيما بين عامي ١٩٥٩م و ١٩٦٤م، أنه لا توجد أراض في حوض النيل الأزرق يمكن زراعتها، وإنما توجد أراض في الهضاب المحيطة يمكن توصيل الماء إليها وزراعتها، وعلى الأخص حول بحيرة تانا، وحول رافدي الانجار والفنشا، وعلى الحدود الإثيوبية - السودانية، وتبلغ مساحة هذه الأراضي نحو مليون فدان، ويتطلب رَيُّها حوالي ٦ مليارات م٣/ السنة، ورَكَّزَ التقرير في إمكانيات استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء، واقترح بناء أربعة سدود كبيرة بقطاع المجرى الأدنى من النيل الأزرق في الأراضي الإثيوبية، وهي: سدود (كارادوبي، ومابيل، ومندايا، والحدود)، وتبلغ سعتُها التخزينية مجتمعةً[٤] ١٠٤ , ٧٣ مليار م٣، كما يبلغ إجمالي الطاقة التي يمكن توليدها - من خلالها - إلى حوالي ٥٥٠٠ ميجاوات.

كذلك؛ تقدّمت الحكومتان المصرية والسودانية بمقترح آخر، يتضمّن إنشاء خزان قبل موقع شلالات (تسيسات) على النيل الأزرق، يرفع منسوب التخزين في بحيرة تانا ١٠ أمتار كاملة، وتتجلى وجاهة الفكرة في توفيرها نحو ١٠ مليارات م٣ من المياه، تُفقد بالتبخر سنوياً في بحيرة ناصر عند أعلى منسوب للتخزين، وهو أعلى بكثير من الفاقد بالتبخر في قطاع بحيرة تانا، كما تُعدّ شلالات تسيسات (٢٥ كم من مخرج النهر، من بحيرة تانا) موقعاً مثالياً لإقامة محطة لتوليد الكهرباء[٥].

وأيضاً اقترح الجانب المصرى - عبر اللجنة الدولية للخبراء - الرجوعَ إلى الأبعاد الخاصة بـ (سدّ الحدود)

(١) عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية.. التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٦٦.

(٢) حبيب عائب: المياه في الشرق الأوسط.. الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٥٠.

(٣) يقع سدّ النهضة الإثيوبي بمسار النيل الأزرق، على مسافة تقارب ٤٠ كم من الحدود الإثيوبية – السودانية، ويصل ارتفاع السدّ ١٤٥ متراً، ويبلغ طوله ١٧٠٨ أمتار، وتزيد السعة التخزينية للسدّ على ٧٠ مليار م٣، ويتطلب إنشاؤه إزالة نحو ١٦٨٠ كم٢ من غابات شمال غرب إثيوبيا، وتهجير ٢٠,٠٠٠ نسمة من السكان، ومن المقدّر أن تبلغَ التكلفةُ الإجمالية للمشروع ٤,٨ مليارات دولار (ما يعادل ١٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا عام ٢٠١٢م، ونحو ٦٠ ٪ من الميزانية السنوية للدولة)، ومن المقرر أن يبدأ تشغيله عام ٢٠١٧م. Available at:(http://www.internationalrivers.org).

(٤) رشدي سعيد: نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣م، ص (٣٠٣ – ٣٠٥).

(٥) عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص١٥٠-١٥٢.

ذي السعة التصميمية ١٤,٥ مليار م٣ وارتفاع ٩٠ متراً، والسابق دراستُهُ في مشروع تجارة الطاقة بالنيل الشرقي، مع الاتفاق على شروط المَلء التي تمنع حدوث أي آثار سلبية على مصر، إلا أنَّ إثيوبيا قد استغلت انشغال المصريين بالشأن الداخلي وغيرت مواصفاته ليصبح ارتفاعه ١٤٥ متراً، وزادت سعته التخزينية لتصل إلى ٧٤ مليار م٣، ثم شرعت في بنائه.

ويرى العديد من الخبراء أنّ المشروع ينبغي أن يكون أصغر حجماً لتحقيق الكفاءة وتقليل التكلفة، على النحو المقترح من الجانب المصري، وقد ذكر Asfaw Beyene [١] - أستاذ الهندسة الميكانيكية في جامعة ولاية سان دييجو (كاليفورنيا) - أنَّ السدَّ قد زِيدَ في حجمه بنسبة ٣٠٠٪ عمّا ينبغي أن يكون عليه؛ ومن ثمّ فأكثر من نصف التوربينات نادراً ما ستُستخدم! ووفقاً لمتوسط التدفق المائي السنوي بالنهر وارتفاع السدّ؛ فإنّ القدرة الإنتاجية للسدّ على توليد الكهرباء تبلغ ٢٠٠٠ ميجاوات، وليس ٦٠٠٠ ميجاوات، إلا أنّ النظام قد تم تصميمه لمعدل تدفق الذروة، وهو ما يحدث خلال موسم سقوط الأمطار الذي يتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر فقط! كما تشير الدراسات الهيدرولوجية إلى أنّ الفاقد المائي بخزان سدّ النهضة يُقدّر بحوالي ٣ مليارات م٣؛ بما يعادل كمية الأمطار التي تسقط بمصر ثلاث مرات[٢].

بناءً على ما سبق؛ فما دواعي توليد الطاقة عبر تشييد سدّ النهضة بسعته التخزينية الضخمة غير المبررة؛ مع ما تشير إليه الدراسات من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للسدّ من الطاقة (حوالي ٣٠٪)، ووجود بدائل أكثر أماناً، لها القدرة على توليد الطاقة اللازمة؟!

شكل (٤)

حوض النيل الأزرق، والسدود على مجاريه، والموقع الجغرافي لمشروع سدّ النهضة الإثيوبي، والسدود المخطط لها أمامه

(عن: عباس محمد شراقي، ٢٠١٠م- Awulachew,S.B,et al, ٢٠٠٨)

وتؤكد المصادر أنّ سدّ النهضة لن يكون بديلاً عن مجموعة سدود المجرى الأدنى للنيل الأزرق بالأراضي الإثيوبية، ولكنه سيكون واحداً منها، بديلاً عن سدّ الحدود (أو بوردر)، وأنّ السدود الثلاثة الأخرى التي اقترحها (مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي): (كارادوبي، ومابيل[٣]، مندايا) ستكون مكملة له، وسيجري إنشاؤها وفق الإطار الزمني المحدد (راجع: الجدول ١ - وشكل ٤)، ومن المتوقع أن ترتفع سعة التخزين الكلية بقطاع المجرى الأدنى للنيل الأزرق، عبر سلسلة سدود النهضة (الجاري والمخطط إنشاؤها)، لتصلَ إلى قرابة ١٥٠ مليار م٣، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إيراد النيل الأزرق؛ وهو ما يضاعف من كمية المياه المطلوب حجزها لملء خزاناتها.

ويصل الإنتاج الإثيوبي من الطاقة الكهربائية إلى ٢,١٢٨ ميجاوات (عام ٢٠١١م)، وسوف يزيد مع إضافة الطاقة المولدة عبر سدود نهر أومو Omo

(١) Asfaw Beyene, Why is the hydroelectric dam on the Blue Nile, the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), sized for 6000 MW?, June 19, 2013. Available at: (http://www.Gadaa.com).

(٢) Available at:(http://www.internationalrivers.org).

(٣) ألغت بعض الدراسات الحديثة سدّ (مابيل)، واقترحت بدلاً منه سدّ (بيكو أبو).

المتجه نحو بحيرة توركانا (كينيا)؛ حيث يجري العمل في السدّ الثالث (Gibe-III) لتوليد ١٨٧٠ ميجاوات، وينتهي العمل به مع نهاية العام الجاري.

وقد أعلنت المؤسسة الإثيوبية للطاقة الكهربائية أنه بنهاية عام ٢٠١٥م سيكتمل بناءُ ثمانية مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية، وأنّ هذه المشروعات ستولِّد - مجتمعة - ٥,٠٠٠ ميجاوات تقريباً، تزيد على ١٠,٠٠٠ ميجاوات بحلول ٢٠١٧م مع اكتمال سدّ النهضة.

ومن المفارقات إعلان الجانب الإثيوبي عن مشروع لتصدير الطاقة إلى دول الجوار (داخل الحوض وخارجه)؛ بينما تعاني الدولة فقراً مدقعاً في الطاقة - كما سبق -، وبخاصةٍ مع حجمها السكاني الكبير، ومعدلات نموّها المرتفعة، وافتقارها إلى الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى المدن والقرى الإثيوبية المتناثرة عبر مسافات شاسعة في تضاريس وعرة، وظروف مناخية معقدة!

وبينما يفتقر مشروع بهذا الحجم إلى العديد من الدراسات الأساسية - بحسب تقرير لجنة الخبراء - يتشبث الجانب الإثيوبي بالمضي قدماً في استكماله، فلم ينتظر نتائج تقرير اللجنة الثلاثية (٢٠١٣م)، ولن ينتظر تقرير اللجنة الثلاثية (الوطنية) وقرار المكتب الاستشاري (سبتمبر ٢٠١٤م - مارس ٢٠١٥م)!

وكان المشروع ولا يزال باعثاً للقلق الشديد، في دولتَيْ المصبّ – لا سيما مصر - بشأن حقوقهما التاريخية المكتسبة، التي لا تزيد عن ٧٤ مليار م٣، بنسبة ٢,٤٪ فقط من إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً بدول الحوض، فضلاً عن الأخطار والتهديدات الناشئة عنه[١].

أهم الأخطار والتهديدات الناشئة عن بناء سدّ النهضة الإثيوبي:

▪ يُعطي السدّ سيطرة أكبر لإثيوبيا على تدفق إمدادات النهر، خصوصاً في ظل مُعامِل استيعاب السدّ الذي يصل إلى ١,٣[٢]، كما أنه لن يكون السدّ الأخير على النيل الأزرق أو على غيره[٣].

▪ تتميز أنهار الحبشة - أثناء موسم الفيضان - بغزارة المياه، وتسهم سرعة اندفاعها وحمولتها من المفتتات كبيرة الحجم واصطدامها المتكرر بجسم السدّ إلى تقليل عمره الافتراضي، وتهديده بالانهيار، كما أنَّ كثافةَ الإرسابات الطميّيةِ كفيلةٌ بإطماء أي سدّ، ليفقد بعدها سعته التخزينية، ويحيل الماء عليه إلى طوفان مهلك.

▪ تمثّل عملية ملء الخزان الضخم المرتبط بالسدّ أمراً مثيراً للجدل، له تداعياته الخطيرة على الأمن المائي في مصر، التي تعتمد بشكل كليٍّ – تقريباً - على النهر، فإذا ما استغرقت فترة الملء من (٥ - ٧) سنوات؛ فإنّ مَلء الخزان بسعته الإجمالية (٧٤ مليار م٣) يعني خفض تدفقات المياه القادمة من النيل الأزرق إلى مصر من ١٠,٦ مليارات م٣ إلى ٨,١٤ مليار م٣، بنسبة بين (١٩٪ - ٢٧٪) من الحصة المائية السنوية لمصر خلال تلك الفترة، ووفقاً لحصة الزراعة - في الميزانية المائية المصرية، والمساحات الزراعية القائمة - فإنّ كلَّ ستة مليارات م٣ من المياه تَنْقُصُها الحصةُ تعني بوار مليون فدان، إنْ لمْ يتم تعويضها من الموارد الاحتياطية، هذا في الوقت الذي تشهد فيه مصر عجزاً بالميزانية المائية العامة (يصل إلى ٢٩,٢ مليار م٣ بحلول عام ٢٠٢٥م)[٤]، وانخفاضاً – متواصلاً - في متوسط نصيب

(١) الموقع الإلكتروني الرسمي لمشروع سدّ النهضة الإثيوبي: (http: / /grandmillenniumdam.net).

(٢) ناتج قسمة السعة التخزينية الحية للسدّ؛ على إجمالي حجم التصريف (الإيراد) المائي السنوي للمجرى.

(٣) من الشواهد الدالة على ذلك: انتهاء إثيوبيا - في أبريل الماضي - من إجراء الدراسات اللازمة، لإنشاء سدّ (بارو أكوبو) الجديد على نهر السوباط، والذي سيتسبّب في حجز نحو ٦ مليارات م٣ من تدفقات مياه النيل المتجهة إلى النيل الأبيض شمالاً.

(٤) سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ذو الحجة ١٤١٦هـ / مايو ١٩٩٦م، ص ٢١٢.

الفرد من المياه إلى ما دون خط الفقر المائي.

■ دَأَبَت وزارةُ الريّ المصرية على تشغيل السدّ العالي عند مناسيب مرتفعة نسبياً؛ لزيادة الأمان ضد الجفاف، ولكن مع بناء سدّ النهضة قد تضطر لتشغيله على مناسيب أقلّ؛ لتعويض فاقد البخر في سدّ النهضة، بتقليل البخر من بحيرة ناصر؛ مما يقلل من الأمان ضدّ السنوات الشحيحة، والتي يمكن أن تزداد حدتها مع إمكانية التخزين بنطاق المنابع. وفي الوقت نفسه - كما أفاد التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدولية للخبراء - تشير الدراسات الإثيوبية إلى أنَّ مَلْءَ الخزان في فترات الفيضان العالية والمتوسطة سيكون له تأثير في الكهرباء المولّدة من السدّ العالي. وفي حالة ملء الخزان في فترات الجفاف سيصل منسوب السدّ العالي إلى أقلّ منسوب له لمدة أربع سنوات متتالية؛ مما سيكون له تأثير بالغ في توفير المياه اللازمة للري، وعدم القدرة على توليد الكهرباء لفترات طويلة، ومن المُقَدَّر أن تُواجه الطاقةُ المولدة من السدّ العالي خفضاً تبلغ نسبته ٦٪[١].

■ سيكون للسدّ تأثير سلبيّ في السودان، الذي سوف يُحرم من الطمي - مثلما هي الحال في مصر - وانعكاس ذلك على تدهور التربة، وصناعة الطوب. كما أنّ موقع السدّ الحالي بالقرب من الأخدود الإفريقي العظيم النشط تكتونياً، وفي مناطق تتميز بشدة الانهيارات الصخرية، وزحف التربة، وتدفق الطمي؛ قد يسبّب فشلاً للمشروعات المائية، كالانهيار الذي حدث لنفق مشروع جيبي الثاني. كما أنّ مَلء بحيرة السدّ بسعتها الضخمة التي تبلغ ٧٤ مليار م٣ سوف يُحدث ضغطاً عظيماً على القاع؛ مما يُنذر بحدوث نشاط زلزالي في محيط البحيرة، ويهدّد أيضاً بانهيار السدّ، وتدمير سدَّي الروصيرص وسنار السودانيين، وغرق المناطق الواقعة في مسار النهر[٢].

رابعاً: فرص التعاون والعمل المشترك بين دول حوض النيل:

■ إدارةُ مياهِ النيلِ إدارةً فعالةً، لتعظيم الاستفادة من المياه بدول الحوض، عبر مشروعات حصاد الأمطار، وتقليل الفاقد المائي (الذي يصل إلى ٩٢ ٪ من إجمالي إيراده).

■ ضرورةُ السعيُ إلى إيجاد تسوية مقبولة للمشكلات العالقة، على أن تجري المفاوضات على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

■ التفاوضُ الجادُ بشأنِ فترة ملء خزان سدّ النهضة، وتمديد هذه الفترة لأطول مدّة ممكنة؛ لتقليل الأثر السلبي الناشئ عنها على الميزانية المائية المصرية، مع ضرورة إعداد استراتيجية داخلية للمياه في كلّ بلد، وفي مصر والسودان على وجه الخصوص.

■ ضرورةُ إيجادِ مصالح اقتصادية مشتركة بين دول الحوض؛ بما ينعكس على دعم السياسة المصرية، ومصالحها مع دول الحوض، فالصادرات المصرية إلى دول الحوض – مثلاً - لا تشكل سوى ٦ ,٣ ٪ فقط من إجمالي الصادرات، والواردات منها لا تزيد على ٥ ,٠ ٪ من إجمالي الواردات (٢٠١٠م)[٣]، على الرغم من انضمام دول الحوض - عدا تنزانيا - لاتفاقية السوق المشتركة (الكوميسا).

■ على مصر تحسين علاقتها الاستراتيجية بدول القرن الإفريقي المحيطة بإثيوبيا، وبخاصة العربية منها (الصومال، وجيبوتي)؛ لإحداث نوع من التوازن ضد النفوذ الغربي والإسرائيلي في إثيوبيا، وكذلك على مصر أن تقوم بدور الوسيط بين دولتي شمال السودان وجنوبه، للتصالح بينهما، من أجل استقرار الوضع الأمني؛ لتنفيذ مشروعات أعالي النيل ■

(١) التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدولية للخبراء المعنية بدراسة وتقييم دراسات سدّ النهضة الإثيوبي، ٢٠١٣م.

(٢) ومن الأمثلة على ذلك: زلزال بحيرة سدّ هسينج فينج كيانج في جنوب الصين عام ١٩٦٢م، زلزال بحيرة سدّ كونيا في غرب الهند جنوب بومباي عام ١٩٦٧م، زلزال بحيرة سدّ أورفيل بولاية كاليفورنيا عام ١٩٧٥م.

(٣) برنامج الأغذية العالمي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء المصري)، مرصد الغذاء المصري، الإصدارة رقم ٣، نوفمبر ٢٠١١م، ص ١٦.

مشكلاتُ القارة الإفريقية أكثر من أن تُحصى، والمعاناة دائماً ما تكون هي سيّدة الموقف، حيث تكثر النزاعات والحروب، وتنتشر الأمراض والأوبئة، والمرأة الإفريقية ليست معزولة عن مأساة القارة، فواقعها يمثّل مشكلة كبيرة في حدّ ذاته؛ حيث تعاني أوضاعاً سيئة، وتشهد تدنّياً في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد.

حتى على مستوى الدراسات والبحث العلمي والأكاديمي نجد تهميشاً وتجاهلاً كبيراً لأوضاعها، حتى الدراسات الموجودة - على قلّتها - أُجري معظمها خلال فترات الاحتلال ولأهداف استعمارية، وبعد رحيل المستعمر ظلّت معظم الدراسات التالية تتناول المرأة الإفريقية وترسم صورتها من منطلقات ثقافية مغايرة لهُويّتها وواقعها، وتعتمد في تقييمها لواقع المرأة الإفريقية على قِيَم نفعية وليدة فلسفةِ مجتمعٍ وحضارةٍ مغايرة تماماً للمجتمع الإفريقي وحضارتـه، وأصبحت هذه القِيَم المستوردة هي الإطار المعياريّ الذي يتمّ التحاكم إليه لتقييم واقع المرأة الإفريقية.

وكان من نتاج ذلك أن اتجهت هذه الدراسات للاهتمام بمشكلات بعيدة كلّ البعد عن حقيقة المشكلات التي تعانيها النساء في القارة السمراء، على نحو مشكلات: (زواج الصغيرات)، و(التمكين السياسي)، و(حقوق الممارسات الجنسية)، واتجهت الجهود الدولية والمحلية ودعم المنظمات الإقليمية في هذا الإطار! في حين أنّ المرأة الإفريقية في كثير من البلدان تموت من الجوع والبرد، وتتعرض للانتهاك والاغتصاب جرّاء الحروب، وتعيش في حياة قاسية بلا مأوى؛ دون أن تجد مَن يدافع عنها ويمدّ يد العون لها.

ومحاولة منّا للتنبيه على هذا الواقع المؤلم، وعلى الأخطاء المنهجية في التناول الأمميّ لهذا الواقع، قمنا في (قراءات إفريقية) بعمل ملف متكامل، شارك فيه عدد من المتخصّصين والباحثين في الشأن الإفريقي، يعرض جوانبَ من معاناة المرأة الإفريقية، ويقدّم رؤيةً تقييميةً للجهود الدولية في معالجة مشكلاتها، ويلقي الضوءَ على دور المنظمات النّسويّة في تجريف مقوّمات المرأة الإفريقية وقضاياها الحقيقية ■

هل تحمل الحركة النسوية مشعل الحضارة للمرأة الإفريقية جنوب الصحراء؟

أ. سيدة محمود محمد

مسؤول قسم البحوث باللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل

نفذت (الحركة النسوية) إلى المجتمعات العربية والإسلامية وصارت واقعاً مرّاً، وبدأ العالم الإسلامي يدخل طوراً جديداً من أطوار التحوّل الاجتماعي، تؤدي فيه تلك الحركة دوراً بارزاً في التأثير في القيم الأساسية له؛ إلى حدّ تقنين مطالباتها دستورياً.

وآن لنا أن نبحث في مدى تمكّنها من المجتمعات الإفريقية، وتحديداً إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصاً أنّ هذه المنطقة هُضم حقّها كثيراً في البحث والدراسة بوجهٍ عام، والمرأة فيها بوجهٍ خاص، كما أنها تفتقر إلى اهتمام العالم العربيّ والإسلامي، الأمر الذي جعلها فريسة سهلة ولقمة سائغة للأفكار والتيارات، ولا سيما مَن تسربل بلباس الإسلام مؤخّراً ليسهل له النفاذ إليها.

«المسلمون يشكّلون حوالي ٢٧٪ من بين سكان البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والبالغ عددهم حوالي ١٢٩ مليون نسمة[١]، وهم يشكّلون أغلبية السكان في ٩ دول، فإذا كانت النساء يشكّلن نصف مجموع السكان وفقاً للتقديرات المحافظة؛ فإنّ عدد النساء المسلمات اللاتي يعشن في هذه البلدان يبلغ حوالي ٦٥ مليون إمرأة»[٢]، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّ مستويات التعليم وتوقّعات الحياة ومستويات الدخل في هذه البلدان من أقلّ المستويات في العالم عموماً.

دول جنوب الصحراء:

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو) إفريقيا السوداء) وهو المصطلح المستخدم لوصف تلك المنطقة من القارة الإفريقية، تُعدّ جغرافيّاً الحدّ الفاصل من الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى، حيث تتكون من ٤٢ بلداً تقع على البرّ الرئيس للقارة، بالإضافة إلى ستٍّ من الدول الجزرية.

شرق إفريقيا: إثيوبيا، جيبوتي، إريتريا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا.

غرب إفريقيا: غينيا الاستوائية، بنين، بوركينافاسو، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الكاميرون، ليبيريا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو، تشاد، الكوت ديفوار (ساحل العاج قديماً).

إفريقيا الوسطى: جمهورية الكنغو الديمقراطية، الكونغو (زائير قديماً)، جمهورية إفريقيا، بوروندي، رواندا.

إفريقيا الجنوبية: أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، زيمبابوي، جنوب إفريقيا، سوازيلاند.

---

(١) هناك إحصائية أخرى لوكالة (فيدس بروما) تذكر أنّ عدد المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء بلغ ٢٣٤ مليون نسمة في ٢٠١٠م. http://www.fides.org

(٢) إبراهيم موسى: البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن، ترجمة سهام عبد السلام، sjoseph.ucdavis.edu/ewic/ewic

دول جزرية إفريقية: الرأس الأخضر، جزر القمر، مدغشقر، موريشيوس، ساوتوميه وبرينسيب، سيشل[١].

الحركة النسوية بوجهٍ عام:

يعرّف معجم ويبستر (النسوية) فيقول: «النسوية هي النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، وتسعى - بصفتها حركة سياسية - إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة»[٢].

وتقول سارة جامبل: يشير مصطلح (النسوية) إلى: «أي محاولة لتحدي النظام الأبوي في أي صوَره»[٣]، حيث تنطلق (النسوية) من فكرة: (اضطهاد المرأة، والعداء للرجل؛ بوصفه مسؤولاً عن كلّ معاناتها).

وتُعَدّ الفرنسية (هوبرتين أوكلير) أول مَن أطلقت على نفسها مصطلح: (نسوية Feminist) عام ١٨٨٢م، في نشرتها الدورية، حينما تحدثت عن مصطلح: (المواطن المرأة -La Citoy enne)؛ واصفةً به نفسها وشريكتها[٤].

وزعمت (النسوية) أنّ الرجل اختلق فكرة: (الأدوار الطبيعية) – أطلقوا عليها مسمّى: (النمطية) - كي يزيّف وعي المرأة، ويقنعها بأنّ دورها هو: (إعادة إنتاج العنصر البشري)؛ أي الحمل والإنجاب؛ كي تقنع بالمجال الخاص؛ بدعوى أنها مؤهلة له؛ لأنه يتفق مع تكوينها البيولوجي، وينطلق هو للعمل في الخارج بما ضمن له السيطرة على المجال العام (التحكّم في الموارد الاقتصادية بالخارج)، وعلى المجال الخاص (الأسرة) نتيجة إنفاقه عليها، الأمر الذي نتج عنه – في زعمهنّ - إبقاء المرأة في مكانة غير متساوية مع الرجل سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، حيث سحبوا المكانة الاجتماعية إلى الدور العام، فالرجل – في ظنهم- يحظى بمكانة عالية لأنه يعمل في الخارج، بينما المرأة مهمّشة، وفي وضع دوني لارتباطها الخاص بـ (الأسرة).

وتطرّف (الفكر النسوي) وانتقل من عدائه للرجل إلى عدائه للأديان، وأطلقوا عليها اسم: (أديان ذكورية)؛ لأنّ الأديان - وفقاً لمقولاتهم- رسّخت هذا التقسيم، ورأوا أنّ الأنظمة الحاكمة هي أيضاً ذكورية، والتاريخ ذكوري، واللغة ذكورية، و...[٥]

لهذا يطالب (الفكر النسوي) بضرورة إلغاء مفهومي (الذكورة، والأنوثة)؛ لأنهما يعكسان اختلافاً بيولوجيّاً قائماً على الجنس، أما الكائن الهلامي الجديد (الجندر) فلا تحدده هوية بيولوجية، فتصرح إحداهنّ: «إنه لا يوجد ما يُسمّى بالكائن المذكر أو المؤنث، فبعد التطورات التكنولوجية الكبيرة في عصر ما بعد الحداثة أصبح من الضروري إعادة النظر في هوية الذات الإنسانية، وعدم اللجوء إلى التقسيمات الثنائية (مذكر / مؤنث، رجل / امرأة، ذكر / أنثى)، بل لا بد من اللجوء إلى كائن يمزّق هذه الثنائية التي تمثّل حواجز إنسانية تقليدية، ومحو الاختلافات القائمة على الجنس»[٦].

---

(١) http://ar.wikipedia.org

(٢) http://www.merriam-webster.com/dictionary/feminism?show=0&t=1287389553

(٣) سارة جامبل: النسوية وما بعد النسوية، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، سنة ٢٠٠٠م، ص ٢٢.

(٤) ريان فوت: النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر، سمر الشيشكلي، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٩.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المقولات التي ترددها رائدات الفكر النسوي الغربي انظر:
- صوفيا فوكا: ريبيكا رايت، ما بعد الحركة النسوية، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٠م.
- سوزان مولر أوكين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩م.

(٦) Haraway.D. «Mainfsto For CYBORGS :Scie, Technology,and Socialist Feminism In

ويخطـئ مَن يظـن أنّ (الأنثوية) نظرية واحدة أو حركـة واحدة، فهي عـدة تيارات، كلٌّ منهـا له رؤيته لقضايـا اضطهاد المرأة؛ محلّلاً بها أسـبابها ومحدّداً نتائجها، فمنها[1]:

١ - النسوية الليبرالية liberal feminism:

وتُعَدّ أول صيحة للمناداة بحقوق المرأة، طالبت بتحسين وضع المرأة، وتوسيع فرصها، دون الحديث عن تغييـرات جذرية فـي بنية المجتمـع، واقتصرت على قضايا الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية، ولا تستخدم في أدبياتها مصطلحات مثل الاضطهاد النسـوي exploitation، التحيـز الذكـوري malebias، التبعية subordination.

٢ - النسوية الماركسية Marxist feminism:

يرى هذا الاتجاه أنه من المستحيل لأيٍّ كان – لا سيما النساء- أن يحصلوا على فرص متعادلة حقيقية في مجتمع طبقي، حيث توفّـر الموارد من قِبَل الكمّ المستضعف وتنتهي إلى يد القلة القوية، ولذلك يرى هـذا الاتجاه أنّ اضطهـاد المرأة ممثّـل ومتأصل في (قانون الملكية الفردية)، تلك المؤسسة التي تطمس أيّ نوع من المساواة حقّـقها المجتمع الإنساني.

٣ - النسوية الراديكالية Radical feminism :

تـرى الأنثويـات الراديكاليـات أنّ الأنثويـات الليبراليـات والماركسـيات لـم يصلن فـي تنظيرهنّ إلـى مـا فيـه الكفايـة، فالنظـام الأبـوي الـذي يقمع المـرأة نظام لا يمكن تعديله؛ بـل يجب القضاء عليه مـن جذوره، فلا يكفي – حسـب رأيهنّ- قلب أبوية النظـام القانونـي أو المؤسسـات السياسـية، ولكـن أيضاً قلب أبوية المؤسسـات الاجتماعيـة والثقافية، وبخاصة الأسرة التي يجب القضاء عليها كذلك.

٤ - النسوية الاشتراكية socialist feminism:

يرون أنّ ما تعانيه النسـاء علـى أيدي الرجال لا يُقـارن بما تعانيه الطبقة العاملة على أيدي أصحاب الأعمـال، وأنـه على الرغم مـن دخول النسـاء إلى سـوق العمـل فـي الكثيـر مـن الـدول الشـيوعية، كالصيـن وكوبـا والاتحاد السـوفييتي قبـل انهياره، ظلـت النسـاء في هـذه المجتمعـات تمامـاً كما هو الحـال فـي المجتمعـات الرأسـمالية تحـت قبضة البطرياركية، وهذا الاتجـاه اختزل قضايا المرأة في عمل وعامل.

٥ - النسوية الوجودية existialist feminism:

تُعَـدّ (سـيمون ديبوفـوار) ممثلة التيـار الأنثوي الوجـودي، وهـي تـرى أنّ الرجـل منذ القدم سـمّى نفسه باسم (الذات) والمرأة بـ (الآخر)، فالمرأة هي الآخر لأنها ليست رجلاً، كما أنها الآخر الذي يتقرر مصيره من قِبَل غيره (الآخر)، وإذا أرادت أن تتجاوز وجودها بصفتها آخر لتصبح ذاتاً (موجوداً لذاته) فلا بـد لها من تجـاوز الحدود والصفـات والأدوار التي تقيّد وجودها من قِبَل الآخر، وقد كانت هذه الأفكار مقدّمـة لـ (النسـوية الجندريـة)، والتـي انطلقت من مقولـة الجنـدر التي تقـول: (لا تولـد المـرأة امرأة، ولكن المجتمع هو الذي يعلمها أن تكون امرأة).

-The1980›s Socialist Review :80, 1995 pp. 65 .108

(١) لمزيد من التفاصيل حول تيارات وموجات الحركة النسوية، انظر: مثنى أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دار القلم، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٦ - النسوية السوداء Black feminism[١]:

«نشأ هذا التيار في أوساط المناضلين السود، ما أضاف البعد العنصري إلى معادلة (الجنسي، والطبقي)، ووضع التشابهات بين آليات التمييز العنصري وآليات التمييز الجنسي، فبالنسبة إلى النسويات السوداوات؛ وصل التمييز (الجنسي) إلى ذروته مع دخول النساء الحيّز العام ومشاركتهنّ الرجل في العمل، فقد انتقلن عندها من نظام سيطرة ذكورية واستغلال تقليدي إلى كائنات لها حقوقها ومسؤولياتها المدنية، تنافس الرجال وتولّد عندهم العدائية والتمييز الجنسي العنيف، على نحو يشبه تماماً التمييز العنصري الذي تعرّض له السود بُعيد تحرّرهم»[٢].

٧ - النسوية الإسلامية Islamic feminism:

ظهر مؤخّراً ما يسمّى: (النسوية الإسلامية)، تحديداً في أوائل التسعينيات، في العالم الإسلامي في تركيا، مع كتاب نوليفير غول (الحداثة الممنوعة) عام ١٩٩١م، ثم ظهرت بوصفها مسمًّى على يد كاتبات إسلاميات في إيران عام ١٩٩٢م؛ من خلال صحيفة إيرانية تصدر في طهران بعنوان: (زانان Zanan)[٣].

وفي حين تعلن النسوية الغربية عداءها للدين بشكل مباشر، وتعتبره معوِّقاً وقيداً على المرأة، نجد أنّ (النسوية الإسلامية) لا ترفض الدين بشكل مباشر، وإنما تطالب بإعادة قراءته وتفسيره «تفسيراً نسويّاً»! مقابل – ما أطلقت عليه -: «التفسير الذكوري» الذي ترى أنه ساد لقرون طويلة!

وأيّاً كان الاختلاف بين تلك التيارات؛ فلا يستطيع مجادلٌ أن ينكر امتداد تأثيرها إلى ما وراء العالم الغربي؛ ليصل إلى مختلف بقاع العالم التي تتفاوت في درجة فهمها واستيعابها للأفكار النسوية.

الحركة النسوية في إفريقيا جنوب الصحراء:

تضيق الفروق التي تفصل بين التيارات السابق ذكرها في النسوية الغربية؛ لتشكّل كلها في إفريقيا جنوب الصحراء:

(النسوية العلمانية): وهي ترفض الدين قلباً وقالباً.

وتضاف إليها (نسوية) يُطلق عليها:

(النسوية التبشيرية): وهي تمثّل نوعاً جديداً من المشاركة في المشروع الاستعماري الذي كان – تقليديّاً- مجالاً حكراً على الرجال، وعن طريق استخدام جنسهنّ - أي كونهنّ نساء؛ كاستراتيجية لوضعهنّ الفريد- حملت النساء الغربيات على أكتافهنّ «عبء المرأة البيضاء» الخاص بهنّ، وذلك طبقاً للتعبير الذي استخدمته (أنطوانيت بيرتون)، وذلك بمحاولتهنّ إحضار (نور المسيح) إلى النساء في العالم المسلم اللاتي رأين أنهنّ خاضعات لطغيان الإسلام[٤]!

النساء المسلمات في إفريقيا جنوب الصحراء:

النساء المسلمات في هذه المنطقة ذوات خلفيات متعددة كقريناتهنّ في أي مكان آخر، وتتجلّى في الخلافات الأيديولوجية وسط الحركة النسائية هناك.

وينبغي لنا أن نميز بين ثلاث فئات:

١ - النسائية المسلمة Womanism Muslim:

وهي فئة لا ترحّب بمصطلح (النسوية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول (النسوية السوداء) انظر: ستيوارت سيم، بورين فان لوون: النظرية النقدية، ترجمة جمال الجزيري، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٥م.

(٢) الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، http://www./startimes.com

(٣) Margo Badran, "Islamic Feminism: What Is In a Name"? Al Ahram Weekly, Cairo, Iusse. 17, 2002/1/No. 569.

(٤) نيما ناغيبي (Nima Naghibi): الدراسات النسائية / دراسات الجندر، ترجمة: هالة كمال. sjoseph.ucdavis.edu/ewic/ewic-arabic

الإسلامية) باعتباره وصفاً لهنّ، سوى بعض الجماعات النسائية في جنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال، حيث انتقلت التأثيرات الإسلامية من شمال إفريقيا إلى هذه البلدان بشكل أكبر من غيرها، ما ترك أثراً فيها، وهي تطالب بتحسين وضعية النساء كما الرجال، فالكلّ يعاني الفقر والتهميش في مواجهة فسادٍ واستبدادٍ في الداخل، ورغبةً في استعادة الهيمنة من قِبَل الخارج.

٢ - النسوية المسلمة Muslim feminism:

وهي التي تتبنّى لغة علمانية، ولكنها تقدّر ما للدين من أثر في تشكيل حياة الناس، لكنهنّ يرونه غير قادر على مسايرة التحولات الاجتماعية، وفي أحسن الأحوال يرون أن يظلّ منتجاً ثقافيّاً يقبع في المجال الخاصّ لا العامّ.

وفي رأيي الشخصي أرى أنّ هذه مجرد مرحلة؛ لأنّ (النسوية) في شمال إفريقيا بدأت بهذا النهج؛ بأن دعت إلى: «ما لقيصر لقيصر، ومالله لله»، ثم انتهى بها الأمر إلى سحب كلّ ما كان «لله» ووضعوه تحت يد «القيصر»، فالآن يطلقون حملات شعواء لتغيير قوانين الأسرة؛ بما يقضي على النزر اليسير مما تبقّى من أحكام الشريعة.

٣ - النسوية الإسلامية Islamic feminism:

وهي تحرص على استمداد كلّ مقولاتها من الروايات الإسلامية، لكن يعتقدنّ في أنّ «عليهنّ أن يناضلن لاسترداد حقوق النساء التي كفلها لهنّ الإسلام من قبضة التفسيرات السائدة للعقيدة، وهي تفسيرات متحيّزة للرجال»[(١)].

هذه الحركة إذن لا ترفض الدين بشكل مباشر، وإنما تطالب – على أنهجزء من النضال- بإعادة قراءته وتفسيره «تفسيراً نسوياً»؛ مقابل – ما أطلقت عليه -: «التفسير الذكوري» الذي ترى أنه ساد لقرون طويلة.

كما تحرص على الاستعانة بالروايات الإسلامية والتاريخية، وإدماج الدين في خطابها، لتتمايز عن (النسوية الراديكالية) الرافضة للدين، ومحاولة الالتفاف حول بعض الأحكام الإسلامية الصريحة، وإعادة تفسيرها بما يُطلَق عليه: «التفسير الحَدَاثيّ»، والادعاء بأنّ التفسير - الحالي- الذي وضعه علماء التفسير الشرعيون- ما هو إلا نتاج ما أطلقوا عليه: «النظام الذكوري الأبوي».

وتثير تلك الدعوات الهدّامة - لإعادة التفسير- الكثير من المخاوف، وذلك من حيث «الخوف من عواقب انقسام التفسير للقرآن الكريم إلى تفسيرين؛ أحدهما تفسير رجالي، والآخر نسائي، فقد تقتحم هذا المجال غير الجديرة بهذا العمل العظيم؛ لما قد تحمله بعض المُفسّرات من الانحياز للمرأة؛ فيفسرن القرآن باتباع أهوائهنّ، فلماذا نفترض الانحياز في الرجل ولا نفترضه في النساء؟! كما أنهن يحاولن تحوير المصطلحات، وبالتالي تحريف الواقع، حينما سعين لاستبدال مفهوم (قوامة الرجل) بسيطرة الرجل على المرأة - كما ذكرن-؛ الأمر الذي يستميل حفيظة الكثير، ويدفعهم للتعاون مع قضيتهنّ على اعتبار أنها حقّ»[(٢)].

بالإضافة إلى «عدم جواز انقسام الفقه إلى «فقه ذكوري» وآخر «أنثوي»، فهما لا يصلحان نموذجين للتفسير والمعرفة في سياق العلوم الشرعية، وإنما ذلك ناتج عن إسقاط لفكرة: (النوع) على التاريخ الإسلامي»[(٣)].

وقد نـدّدت هـذه الحركة بقانون الأسرة وأحكام

(١) وردت هذه التصنيفات الثلاثة في: إبراهيم موسى: البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن، مرجع سبق ذكره.

(٢) إيمان عبد الرحمن محمد عبداللاه: التطبيقات التربوية للفكر النسوي المعاصر في مصر: دراسة تقويمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٠٨م، ص ٩٦.

(٣) معتز الخطيب: النسوية الإسلامية والتحيزات الذكورية، الحياة، العدد ١٥٤٢١، بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠٠٥م.

القضاء فقالت: «حالة الأحوال القضائية فظيعة في بلدان، مثل تنزانيا وأوغندا وأجزاء معينة من وسط إفريقيا وأرياف موزمبيق، فكثيراً ما يطبّق قانون الأسرة للمسلمين.. وفي محافظات شمال نيجيريا ذات الأغلبية من المسلمين بالغت حكومات الدولة في الأخذ بقانون الأسرة، وشرعت عقوبات إسلامية لذنوب جنائية، مثل: السرقة، وتعاطي الكحوليات، وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، وحيث إنّ المسلمين يطبّقون الشريعة دون تعديلات - حسب النظام الأبوي-، فلا عجب إذا صارت النساء المسلمات في نيجيريا ضحايا للقوانين الجنائية المعتمدة على الشريعة، مثلما حُكم على امرأة بالرجم حتى الموت بتهمة الخيانة الزوجية»[١].

كما ترفض تلك (النسويات) ما هو ثابت من الدين بالضرورة؛ استناداً إلى خلفية فلسفية غربية، فهنّ يعتبرن الحجاب اختيارياً، وفرضه على النساء هو شكل من أشكال التمييز ضدهنّ، وعلى النساء وحدهنّ اختيار ارتدائه أو لا.

وفي مؤتمر أوروبي عُقد للنساء المسلمات، برعاية المجلس الثقافي البريطاني والحكومة الإسبانية والمعهد الأوروبي لحوض المتوسط، تقول (فاتو سو) - وهي مناصرة لحقوق المرأة من السنغال-: إنّ أي نقاش مهمٍّ حول إبطال تعدّد الزوجات يحبطه التأثير السياسي للمجموعات الدينية المتطرفة والتقاليد المحلية القوية[٢].

إطلالة على بعض المنظمات النسائية في إفريقيا جنوب الصحراء:

حاول الغرب التعتيم على أي حضارة سابقة في إفريقيا جنوب الصحراء؛ برغم أنّ هناك بعض الدراسات المتناثرة - والتي بدأ الأفارقة بأنفسهم تدوينها- توضح سيراً ذاتية لبعض النساء اللواتي قدّمن أدواراً مهمّة في التعليم والحياة العامّة في نهايات القرن التاسع عشر، وهذه الأدوار امتدت بشكل أو بآخر إلى القرن العشرين.

وأهمّ الأدوار التي قامت النساء بها: المعلمات، والقائدات في الجمعيات الأخوية الروحية المعروفة في غرب إفريقيا باسم (الطريقات)، واللواتي نشطن في عمل جمعيات لها تأثيرها؛ وإن كانت خاصة بتعليم الدين فقط.

وفي شرق إفريقيا – مثلاً - كانت هناك: بيبي زوادي بنت حمد بن سعيد، والتي كان لها دور بارز في تعليم عبدالله صالح الفارسي؛ المشهور بترجمته للقرآن إلى اللغة السواحلية

ونساء شمال نيجيريا استطعن من خلال الالتحاق بالطرق الصوفية، مثل (الطريقة الصوفية التيجانية) و (الطريقة الصوفية القادرية)[٣]، الوصول إلى رتبة الإجازة التي تمنح صاحبها صلاحية إدخال الآخرين في الطريقة، كما استمرت الأخريات في عقد حلقات الدرس في المنازل[٤].

ومن التقاليد الموجودة في الجزء الجنوبي من قارة إفريقيا، لا سيما جنوب إفريقيا، أن تعطي النساء غيرهنّ من النساء دروساً خصوصية في الموضوعات الدينية، ومن الحقائق التاريخية المهمة أنّ أول مسجد بُني في مدينة (كيب تاون) بجنوب إفريقيا كان منحةً من امرأة.

وفي منتصف القرن العشرين، واجتياح المدّ التحرّري في البلاد، ظهر شكلٌ جديد لمشاركة النساء في العمل العام، وحيث صار للنساء أجنحة داخل الأحزاب السياسية، وهذه الأجنحة النسائية اندمجت عبر الزمن في الأحزاب، أو استمرت في

(١) إبراهيم موسى، مرجع سبق ذكره.

(٢) http://www.awomensenews.org/article.cfm?aid=3268

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الطرق وغيرها من الطرق الصوفية انظر: مجموعة مؤلفين: أوضاع المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء، معهد مبارك قسم الله للبحوث والتدريب، ٢٠١٠م.

(٤) إبراهيم موسى، مرجع سبق ذكره.

الضغط بوصفها (منظمات نسائية) علمانية؛ تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، مثل: (جمعية النساء النيجيريات) التي أُنشئت عام ١٩٧٥م بالنيجر، وهذه الهيئة هي التي دعت إلى إصلاح قوانين الأسرة للمسلمين.

وفي المناطق التي شهدت نشاط الإحياء الإسلامي والتمسك بالهوية، والتي كانت تميل بحكم تقاليدها إلى طُرق الإخوان الصوفيين، تمّ إدخال النساء في رتب (اتحاد الجمعيات الإسلامية) الموالي للإصلاح الذي نهض في السنغال.

وفي عام ١٩٨٥م شهدت نيجيريا مولد (اتحاد جمعيات النساء المسلمات)، وهي تطالب بتحكيم الشريعة الإسلامية، ما أوجد توتّراً واضحاً حول قضايا الإرث بينها وبين المجلس القومي للجمعيات النسائية - وهو مجلس علماني-، حيث عارض (اتحاد جمعيات النساء المسلمات) التشريعات التي لا تتماشى مع الشريعة، وقدّم لبعض المشكلات الاجتماعية المزمنة حلولاً قائمة على تعاليم الإسلام، ودعا هذا الاتحاد بقوة إلى إنشاء محاكم شرعية في الولايات الجنوبية لخدمة المسلمين الذين يعيشون هناك[١].

مأسسة الفكر النسوي في إفريقيا جنوب الصحراء:

المقصود بذلك إدماج (الفكر النسوي) في كلّ الأنشطة، والسياسات، والبرامج، والمشروعات، والتشريعات على المستويات كافة.

وقد سارت (الحركة النسوية) في إفريقيا جنوب الصحراء بخطى ثابتة نحو استقواء (تمكين) المرأة Woman Empowerment، وما كان عقد مؤتمر المرأة العالمي بشعار: (المساواة والتنمية والسلم) في نيروبي / كينيا عام ١٩٨٥م عبثاً، حيث لعب على وتر إظهار معاناة النساء الإفريقيات ونضالهنّ، ورفع الوعي باحتياجاتهنّ، وضرورة استهداف النساء في المعونات الدولية من خلال زيادة تمويل البرامج التنموية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية الخيرية، ومؤسسات المجتمع المدني.

كما وضع سلسلة من الجداول الزمنية للدول الأعضاء، يتم بموجبها حذف التمييز بين الجنسين من القوانين المحلية بحلول عام ٢٠٠٠م.

وجاء الميثاق الإفريقي لينصّ على مبدأ المساواة التامّة بين الرجل والمرأة في كلّ الميادين، وكذلك عند صياغة بروتوكول المرأة الإفريقية، وكذلك على مستوى الدساتير الوطنية.

أولاً: الوثائق العالمية:

حصلت أغلب الدول الإفريقية جنوب الصحراء على استقلالها في وقت متأخّر نسبياً، فلم تشارك في كتابة الوثائق العالمية لما يُطلق عليه (حقوق إنسان)، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحقوق

(١) إبراهيم موسى، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الكثيرون من الأفارقة أنّ هذه الوثائق لا تمثّل هذا الجزء من العالم، وأنها تعالج القضايا التي تهم الشمال فقط، فهي تصوّر الأفارقة بأنهم: (منتهكو حقوق الإنسان) (المتوحشون) (الذين يحتاجون للإرشاد الغربي)، بينما تتجاهل الوثائق تماماً الانتهاكات الشنيعة التي تقوم بها الدول الغربية نفسها، سواء في حقّ نسائها أو في حقّ الآخرين، والمشكلة لا تكمن هنا في ازدواج المعايير في الثقافة الغربية، بل في كون هذه الثقافة هي المرجع الرئيس لتلك الوثائق أيضاً[١].

وبالرغم من هذه الاعتراضات وصدقها؛ فإنه على الصعيد العملي سارعت الغالبية العظمى من دول إفريقيا جنوب الصحراء في الإقرار بتلك الوثائق، ما عدا ليسوتو، فهي الدولة الوحيدة التي أبدت تحفظات بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، تلك الوثيقة التي تجسّد الفكر النسوي الراديكالي بحذافيره.

وتفسير هذا التناقض بين القول والفعل أنّ التصديق على هذه الاتفاقيات يكون أحد الشروط الأساسية لتلقّي دولة معينة للمعونات؛ لذا تقوم العديد من الدول بالتصديق لأجل هذا وليس بسبب قناعتها بالمبادئ التي تنصّ عليها.

ثانياً: الميثاق الإفريقي:

برغم أنّ الوثائق الصادرة في إفريقيا تجعل الثقافة الإفريقية نقطة الانطلاق؛ فإنّ المبادئ التي تنصّ عليها هذه الوثائق لا تختلف كثيراً عن تلك التي صدرت من الأمم المتحدة.

وتفسير ذلك أنّ كتابة هذه الوثائق صدرت متأخرة نسبياً بعد الوثائق العالمية، فقد تمّت كتابة الميثاق الإفريقي بعد صدور (اتفاقية سيداو) التي صدّقت عليها جميع الدول الإفريقية؛ فيما عدا اثنتين (السودان والصومال)، بما انعكس على بنود الميثاق، فجاء (بند ٣/ ١٨) لينصّ على: «تضمن الدولة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحصول المرأة والطفل على كامل حقوقهما كما وردت في الاتفاقيات والمواثيق الدولية»[٢].

وفي الوثيقة المؤسِّسة للاتحاد الإفريقي؛ يطالب الاتحاد بتمكين المرأة من المشاركة على جميع المستويات، وبأعداد الرجال نفسها في أعمال الاتحاد ومنظماته المختلفة.

وعُينت (جرترود مونجيلا) من تنزانيا أول رئيسة لاتحاد المجالس النيابية بالاتحاد الإفريقي.

ثالثاً: بروتوكول المرأة الإفريقية[٣]:

تبنّى الاتحاد الإفريقي (بروتوكول المرأة الإفريقية) في يوليو ٢٠٠٣م بالعاصمة الموزمبيقية (مابوتو)، ويُعَدّ هذا البروتوكول أخطر الوثائق جميعها، فهو يُحدث تغييراً أكبر من ذلك الناتج عن (اتفاقية سيداو)، وهو يحوي ديباجة تشبه إلى حدٍّ كبير ديباجة (اتفاقية سيداو) والتي تمحورت حول عدم الاكتفاء بمواثيق حقوق الإنسان، وضرورة تخصيص وثيقة منفصلة للمرأة.

وبالرغم من أنّ بروتوكول المرأة الإفريقية اتخذ من (السيداو) مرجعية له فإنه فاقها؛ إذ أُضيفت بنود أخرى؛ بما فيها تعريف العنف ضد المرأة، والذي أصبح يشمل: «الحرمان من الحريات الأساسية في الحياة العامّة والخاصّة؛ في كلٍّ من أوقات السلم والحرب».

كما تضمّن - ضمن الحقوق الإنجابية - أول

---

(١) فريدا باندا: النساء والقانون وحقوق الإنسان في الجنوب الإفريقي، ترجمة سونيا فريد، مجلة طيبة، مركز دراسات المرأة الجديدة العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٣م.

(٢) WWW.africa.unioon.org

(٣) Protocol to the African on Human and People`s Rights on the Rights of Women in Africa (2003).

اعتراف بالحقّ في (الإجهاض)، كما يساوي البروتوكول أيضاً في الميراث بين الأطفال الذكور والإناث!

كما يحتوي البروتوكول أيضاً على بنود من شأنها إحداث تغييرات مباشرة في الثقافة، كما ورد في (بند ٢/ ٢): «تلتزم الدول الموقّعة بتعديل السلوكيات الاجتماعية والثقافية للرجال والنساء، من خلال التعليم الحكومي والمعلومات واستراتيجيات التعليم والاتصال، بهدف القضاء على جميع الممارسات التقليدية التي تميّز بين الجنسين أو تقولب دور كلٍّ منهما».

رابعاً: (إعلان الجندر والإنماء):

صدر (إعلان الجندر والإنماء) عام ١٩٩٧م عن (الجماعة الإنمائية للجنوب إفريقي)، وهي مجموعة تتضمّن ١٣ دولة، هي: (أنجولا، بتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي).

وقد شدّد هذا الإعلان على أهمية تدخّل الدولة لمنع العنف ضدّ النساء، وقد تلاه ملحق صدر عام ١٩٩٨م، جاء أكثر شمولاً من (اتفاقية السيداو)، حيث أضاف (العنف الاقتصادي) إلى أنواع العنف المذكورة سابقاً، وهي: (العنف: الجسدي، والنفسي، والجنسي)[١].

خامساً: الدساتير الوطنية:

تمّت كتابة معظم الدساتير في بلاد إفريقيا جنوب الصحراء بعد عام ١٩٩٠م، وجاء محتواها نتاجاً لسلسلة من المفاوضات قامت فيها (النسويات) بدور أساسيٍّ بمساندة وضغط دوليين، فحرصت أغلب الدساتير على ذكر المرأة في الديباجة، والاعتراف بدورها في النضال ضدّ الاستعمار والحصول على الاستقلال، فدستور موزمبيق - على سبيل المثال- يذكر دور المرأة في الصراع ضدّ الاحتلال البرتغالي.

وقد حظرت معظم هذه الدساتير التمييز:

وأوضح بعضها: أنه في حالة وجود تعارض بين بعض قوانين الأحوال الشخصية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة تكون الأولوية للمساواة وليس للأعراف، مثل دستور كلٍّ من: (ناميبيا، ملاوي، جنوب إفريقيا).

النوع الثاني من الدساتير، مثل دستور تنزانيا، يتضمّن بنداً عن المساواة؛ لكنه لا يحدّد الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة تعارض هذه القوانين مع الحقوق التي يكفلها الدستور.

النوع الثالث دساتير كلٍّ من: (بوتسوانا، ليسوتو، زامبيا، زيمبابوي)، لا تخضع القوانين المشتقة من الأعراف لرقابة الدستور[٢].

السؤال الآن: ما مستقبل (النسوية) في إفريقيا جنوب الصحراء؟

هل ستتمكن (الحركات النسوية) من التغلغل في النسيج الإفريقي، أو أنها - كما تذكر التقارير الرسمية التي تقدّمها حكومات الدول الإفريقية للجنة السيداو - أنّ (المقاومة الثقافية) هي أحد أسباب عدم تطبيق اتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الأمر الذي لا مراء فيه أنّ هناك مدّاً إسلاميّاً واضحاً في إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصاً بين النساء، لكن في المقابل هناك حشد رهيب أيضاً لكلّ القوى التي اتفقت مصالحها من أجل استمرار مسلسل استنزاف القارة، وأقواها الحركة النسوية الغربية، والتي تحاول إيهامنا بشعار (المجتمع المدني عابر القوميات)، بينما هو في حقيقة الأمر عبارة عن منظمات غربية بالأساس، وجدت لها

(١) فريدا باندا: النساء والقانون وحقوق الإنسان في الجنوب الإفريقي، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق.

وكلاء محليين، ارتضوا أن يقوموا بهذا الدور مقابل مصالح شخصية.

في ظني، وأجد من التفاؤل ما يدفعني للقول بهذا، أنها لن تفلح؛ لأسباب عديدة:

أولاً: محاولات (النسوية) المحلية والإقليمية والعالمية، وإن تكالبت على المرأة الإفريقية، ليست قوية، فإنّ ما يطفو على السطح من مؤيديهم مجرد قلّة وإن كان بيدها صنع القرار، كما أنّ (الحركة النسوية) ما زالت ظاهرة تنحصر في المدن إلى حدٍّ بعيد، أما في المناطق الريفية، فما زالت قواعد عرف البناء الاجتماعي الإسلامي سائدة.

كنتُ مؤخّراً في زيارة إلى جمهورية جزر القمر المتحدة، وعاينت جمهور الإفريقيات في الواقع المعيشي، فوجدتهن لا يعبأن بالصراع ضد الرجل، وإنما على العكس تماماً يقفن جنباً إلى جنب الرجل في صراعه مع الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن استغلال الرأسماليين القدامى والجدد، والانقلابات العسكرية، وما ينتج عنها من تشرّد، ولا يفهمون من التمييز إلا التمييز العنصري، ومن ثمّ فإنّ عدَاءهن بالأساس ليس للرجل الأسود، فهو يتحدّ معها في لون البشرة، وإنما عدَاءهن للمرأة البيضاء التي تعامل الإفريقيات بصلف واستعلاء.

ثانياً: فشل الدولة الوطنية التي نشأت بعد رحيل الاستعمار فشلاً ذريعاً في إعادة الحرية للشعوب الإفريقية، لتحالف النّخب الحاكمة مع الاستعمار بصورتيه (التقليدية، والحديثة) على حساب الفقراء الذين ازدادوا فقراً، بما يشكّك العموم في الأفكار الجديدة ذات الأصل الغربي، بل اعتبر معظم الأفارقة (النسائية، والنسوية) جزءاً من المكائد التي تستخدمها القوى الغربية للتحكم في المجتمعات الإفريقية.

ثالثاً: تركت ذكرى الاستعمار ظناً قويّاً في أنّ الحركة العلمانية المتحالفة مع الحركة الرأسمالية الليبرالية ما زالت تخطّط لترسيخ سلطتها وتحكّمها في المجتمعات الإفريقية، وأنّ الأمر لا يعدو منافسة بين القوى الاستعمارية الجديدة والاستعمار القديم، والذي يحاول بدوره أن يستعيد نفوذه.

رابعاً: الحرب التي أعلنتها أمريكا لتأديب مَن يرفض الدوران في فلكها تحت مسمّى الحرب على الإرهاب، والتي «استهدفت فيها المؤسسات الخيرية بأعمالها الإغاثية، وبرامجها الدعوية، بالرغم من حداثة عهدها ومحدودية مواردها وأعمالها، بالنسبة لواقع التنصير الذي استغل الحرب لإزالة المعوقات، وفتح الطرق أمام برامجه ومنصّريه»[1]، غلق هذه المؤسسات مع ما كانت تقدّمه من مشروعات إغاثية لمناطق تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة من حفر آبار وبناء أكواخ... إلخ؛ شكّك شعوب هذه المجتمعات في كلّ ما يأتي من الغرب.

خامساً: الإكثار في الدراسات الغربية من ترديد الأسطورة الشائعة التي تقول بأنّ الأفارقة ليس لهم تاريخ سابق على الاستعمار الأوروبي، والترويج لنموذج «(النسوية المخلّصة) الذي تتقدم به الغربيات، والذي يرسل إشارة مفادها أنّ هنالك مجموعة من النساء أكثر تقدّماً واستنارة على الدوام من مجموعة أخرى، والذي يزعم أنّ قهر النساء مسألة عالمية؛ في الوقت الذي يضع اختلافات تراتبية بين النساء المنتميات إلى أمم وديانات مختلفة»[2]؛ يناقض نفسه.

سادساً: إخفاق (الفكر النسوي) في حلّ مشكلات النساء في بيئته الأمّ، أي في الغرب ومن دار في فلكه، بل جلب لهن مزيداً من الشقاء برغم مرور ما يربو على قرن على تبنّي هذا الفكر دون إحراز نجاح ملموس، بل زادت معاناة المرأة على الصعيدين الأسري والعامّ، ووجدت نفسها تسعى إلى سراب دفعت ثمنه غالياً من صحتها النفسية والجسدية واستقرارها الأسري.

---

(١) http:/www.akhbar-libya.com/modules.php?name=news file=article sid=1943

(٢) نيما ناغيبي: الدراسات النسائية / دراسات الجندر، مرجع سبق ذكره.

سارت (الحركة النسوية) في إفريقيا جنوب الصحراء بخطى ثابتة نحو استقواء (تمكين) المرأة

سابعاً: أنّ الوثائق التي تُعرض على المرأة الإفريقية، وتسعى النسويات سعياً حثيثاً من أجل تبنّي نساء العالم لها، غير منصفة، سواء في المعايير التي تستند إليها في تقويم الظواهر، أو في نموذج المعالجة الذي تطلب من شعوب العالم تبنّيه، فنظرة سريعة لأي وثيقة أو تقرير صادر عن الهيئة الدولية، أو واحدة من وكالاتها عن أوضاع المرأة، تبيّن أنه يجعل من إفريقيا مهد الشرّ في العالم كلّه، من العنف، والاغتصاب، وبتر الأعضاء، والانتهاكات ضد المرأة، وتهميشها، وانتشار التقاليد الفاسدة، والخرافة، وتفشي الجهل والأمّية، وشدة الفقر[1].

والإشكالية أنه لا يشير إلى تسبّب الغرب في ذلك عبر استنزاف ثرواته بسبب الاحتلال، بل إنّ الوثائق تسعى في اتجاهين: إلى مزيد من تكريس هذا الاستنزاف من الجنوب لصالح الشمال، واتجاه آخر بأن تضرب في قلب المنظومة الثقافية البقية الباقية التي ما زالت تحمي هذا الجنوب، فالفقر - وفقاً للوثائق - مرجعه إلى الأمّية والجهل عند المرأة اللذين يصرفانها عن العمل والإنتاج، ويشغلانها بالإنجاب والاهتمام بأمور البيت والزوج والأولاد، والظلم الاجتماعي – وفقاً للوثائق- يعود إلى عدم مساواة المرأة في الحقوق، والتمييز بينها وبين الرجل في الأعراف والتقاليد والتشريعات الدينية.

ثامناً: أنّ الوثائق الدولية - فضلاً عن تحيّزها - لا تعبأ بالجنوب أساساً، ومنه الجنوب إفريقي، ففي أول مؤتمر عالمي برعاية الأمم المتحدة عن النساء في عام ١٩٧٥م، والذي عُقد في مدينة مكسيكو سيتي، كان هناك تباينٌ شاسع في المطالبات، حيث طالبت نساء الشمال بالمساواة القانونية والاستقلال الجنسي، بينما احتلت المسائل الاقتصادية والاستعمار والإمبريالية الأولوية لدى نساء الجنوب.

في النهاية:

لا يكفي أن نعترض على الأيديولوجية النسوية الجديدة، والتي يُراد للعالم أن يتوحد خلفها ويدين بها، لكن ينبغي لنا أن نكشف زيف تلك الادعاءات التي تنشرها تلك الحركات النسوية باسم حقوق النساء وواجباتهن ■

(١) لمزيد من التفاصيل حول الصورة المسيئة لإفريقيا، انظر: تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٠م؛ بدءاً من الغلاف الخارجي للتقرير، والذي جاء بعنوان: حالة سكان العالم من النزاعات والأزمات إلى مرحلة التجديد، صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٠م.

المرأة الإفريقية في مصيدة التغَّريب

محمَّد الأمين سوادغو

كاتب وباحث - بوركينافاسو

ينبغي أنْ يعرفَ كلّ إفريقي أنّ ثمّةَ فرقاً بين العلمِ والثَّقافة، فمرحباً بكلّ علمٍ وافدٍ إلى القارة السَّمراء، ولا مرحباً بالثَّقافة الوافدة إلا ما كان حقاً، فالثَّقافةُ الوافدةُ تعني احتلال العقول؛ فاحتلالُ العقولِ يتبعه احتلالُ السُّلوك واختلاله، ما يعني أنّ الأفارقةَ يودّعُون تراثَها وثقافتَها ليتقمّصوا طباعَ أمَّةٍ أخرى، وهذا هو ما تهدف إليه التَّياراتِ الاستغرابيَّةِ؛ إنها تسعى لطمس هوية الشعوب.

فالثَّقافةُ الغَربيةُ تغزو قارةَ إفريقيا باسم الإنسانيةِ، مستغلةً ما تتعرض له المرأة من ظلم بسبب الجهل في بعض المجتمعات الإفريقية، وفقر أبناء القارة، وما يعانونه من أمراض وجهل، والخطير أنّ هذا الإعصار الغربيّ أصابَ كثيراً من أصحابِ الكَياسةِ والثَّقافةِ والرِّياسةِ، خصوصاً من هم في مواقع أو مناصب مهمّة، ومن ثم كان لا بد من إلقاء الضوء على الحركة التغريبية في إفريقيا، وبخاصة تلك التي تستهدف المرأة الإفريقية.

المقصود بالتغريب:

التَّغريب ظاهرةٌ حديثةٌ، بدأت في أوائل الحقبة الاستعماريَّة الأوروبيَّة[١]، ومصطلح (التَّغريب) يُعدُّ من المصطلحات المستحدثة في اللُّغة العربيَّة، صاغَهُ الكُتَّاب والمفكّرون في العصر الحديث بعد شعور بعضهم بتفوّق الغَرب[٢]، وتأثّر الكثيرين بحضارة الغرب وثقافته، ولهذا نجد أنَّ مصطلح (التَّغريب) قد ورد في مفهومه تعاريف كثيرة.

فمن التَّعريفات التي وردت في(مفهوم التَّغريب) ما جاء عن الأستاذ أنور الجندي، حيث قال: إنَّ التَّغريب عبارةٌ عن «خَلْقِ عقليةٍ جديدة؛ تعتمد على تصوّرات الفكر الغربيّ ومقاييسه، ثم تحاكم الفكر الإسلامي والمجتمع من خلالها؛ بهدف سيادة الحضارة الغربيّة وتسييدها على حضارات الأمم»[٣]، وهو بهذا التَّعريف يربط مفهوم التَّغريب بالغزو الفكريّ.

أما عند سيرج لاتوش[٤] فإنّ تغريب العالم الثَّالث - في نظره - هو: «اقتلاعٌ ثقافيٌّ، أي تدمير حقيقيّ للبنى الاقتصادية والاجتماعيّة والعقليّة التَّقليديَّة»[٥].

وهناك من العلماء والباحثين من ربط مفهوم التَّغريب بعملية التَّحديث، والتَّبعيَّة الثَّقافية، فالتَّقليد الأعمى للغرب، وذلك عن طريق «الأخذ بأساليب الحضارة الغربيَّة في كلّ شيء؛ لينتقل المجتمع من المرحلة التَّقليديَّة إلى المرحلة التي وصلت إليها المجتمعات الغربيَّة، سواء في مجال التّقنية أو الفكر والأدب»[٦].

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ مصطلح التّغريب في مجموع تعاريف المفكّرين له لا يخلو من كونه: حركة موجّهة لصبغ الثّقافات المحلية بصبغة غربيّة، وإخراجها عن طابعها الأصليّ الخالص، ثمّ احتوائها على النَّحو الَّذي يجعلها تفقد ذاتيتها وكيانها، وتذوب في الثَّقافة الغربيَّة والفكر الغربيّ، أو فيما يُطلق عليه: الثَّقافة العالمية والفكر الأممي[٧].

من خلال ما سبق يتبيَّن لنا أنّ معنى التَّغريب يتمثّل في أمرين:

الأوّل: سيادة النّزعة الغربيّة، أو الاحتذاء

---

(١) بدأت الحقبة الاستعماريّة الأوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي تقريباً، ووصلت إلى قمتها في القرن العشرين، حيث قُسمت آخر الأقاليم المستقلة غير الأوروبيّة بين المستعمرين. ينظر: تحرير الاستعمار، شوقي أبو خليل، جمعية الدّعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٩١م، ص ٤٢.

(٢) ينظر: الموسوعة الإسلاميّة العالمية، محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص ٤٦.

(٣) شبهات التَّغريب في غزو الفكر الإسلاميّ، أنور الجندي، المكتب الإسلاميّ، دمشق، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص ١٣.

(٤) سيرج لاتوش (Serge Latouche): هو كاتب فرنسيّ، وأستاذ في كلية القانون بمدينة ليل الفرنسية، وفي معهد دراسات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بباريس، له مؤلفات كثيرة، من بينها: كتاب (نقد الإمبريالية)، نُشر في عام ١٩٧٩م، وكتاب (هل ينبغي رفض التنمية؟) نشر في سنة: ١٩٨٦م، ثم كتاب (تغريب العالم)، وكان نشره في عام ١٩٨٩م.

(٥) تغريب العالم، سيرج لاتوش، ترجمة: هاشم صالح، المؤسسة العربيّة، الدّار البيضاء، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص ١١٨.

(٦) الموسوعة العربيّة العالمية، محمود حمدي زقزوق، مجلد ٧، ص ٤٦.

(٧) ينظر: خطر التّنصير والصهيونيّة على الدّول المتاخمة للصحراء.. النيجر ومالي نموذجاً، ابتداءً من عام١٩٣٠م إلى ٢٠٠٠م، حما جبي، ومحمّد القدالي، كلية الدّعوة الإسلاميّة، قسم الدّراسات العليا، شعبة الدّعوة والحضارة، طرابلس، العام الجامعي، ج١، ط١، ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م، ص ٣٤٥.

بالغرب (أوروبا والولايات المتحدّة).

والثّانيّ: استلاب أو تغريب؛ أي خلق هوّة بين المرء وواقعه، فتُغلف ذاته بحبّ ما عند الغربيّ؛ حتّى تضعف فيه روح الانتماء إلى دينه ووطنه وثقافته وعاداته وتقاليده.

ولقد نجحت حركات التّغريب في اختراق الحياة السّياسية والثّقافية في إفريقيا بشكل كبير، وكذلك في اختراق النسيج الاجتماعيّ الإفريقي عبر السّيطرة والتّأثير في أهم عنصر من عناصر المجتمع، ألا وهو: (المرأة)، وكذلك نجحت هذه المؤسسات؛ في ظلّ غياب المؤسسات الدِّينية عن أداء دورها في ردع بعض المُعتقدات الباطلة في مجتمعنا الإفريقي، واتخذت عدة أشكال بحسب نوع الاحتلال؛ ما جعل إفريقيا خليطاً غير متجانس من اللغات والثقافات.

بوابات فرنسا التّغريبيَّة في القارة السَّمراء:

اختطّت كلٌّ من حكومات الدُّول الاستعماريَّة سياسة خاصّة تميزت بها عن غيرها في عملية تغريب سكان المنطقة[1]، وعليه فإنَّ الحركات التّغريبية قد نشأ بعضُها في مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية بصفة عامَّة، وكشأن معظم البلدان الإفريقية في مستعمراتها الإنجليزيَّة أو البرتغاليّة؛ نلاحظ أنَّ السُّلطات الفرنسية طبّقت سياسةَ التّغريب على مختلف شرائح المجتمع الإفريقي على مستويات ثلاثة، نوضحها فيما يأتي:

١ - التَّغريبُ الجماعيّ:

لتنفيذ فكرة غسيل الدِّماغ وفرض سياسة التَّغريب الجماعي على واقع الحياة في إفريقيا؛ نجد أنَّ فرنسا قد استخدمت وسائل متعدّدة، تجسد أهمّها في عمليات تثقيف وتربيَّة وتعليم طويلة الأمد، من أجل إدماج سكان المنطقة في المجتمع الفرنسيّ، فمثلاً: طبّقت فرنسا قانون الأحوال الشَّخصية، والقانون المدنيّ والجنائيّ الفرنسيّ على الأفارقة، وقد اعتبر الفرنسيون أنَّ قبول الإفريقي الخضوع لهذه القوانين إنّما هو فارق كبير يميِّزه عن الإفريقي الَّذي يرفض الخضوع لها ويتمسك بقوانينه المحلية[2]؛ فكلّ مَن يُظهر من الأفارقة نجاحاً واضحاً، ويحقّق نصيباً كبيراً من استيعاب الثَّقافة الفرنسيَّة، يقبلونه بين صفوفهم عضواً، له كلّ الحقوق الاجتماعيَّة مثل الفرنسيين سواء بسواء[3].

والسِّياسات التَّغريبية الجماعيّة قدّمتْ أُكْلها مع الأسف الشَّديد لسكان المنطقة، فظهر ما يُسمّى بقانون (الأنديجينا indigenant)[4]، وبهذا القانون تمّ إلغاء السُّلطات القضائيَّة التي كانت في يد الزّعماء المحليين، وأُتيح للفرنسيين الحُكم المباشر في النَّواحي القضائية عن طريق الضباط العسكريين الفرنسيين الذين كان من حقّهم إلقاء القبض على أي إفريقي وحبسه دون محاكمة[5].

وكان أهمّ الأهداف التي بُنيتْ عليها السِّياسة

(١) يمكن التَّمييز بين أسلوب سياسة التَّغريب الفرنسيّ والإنجليزيّ لسكان المنطقة، باعتبار أنّ الأوّل يتسم أسلوبه بالاتحاد والاستيعاب، بالمعنى الفرنسي لكلمتي (Association et Assimilation)، والثّانيّ بالمنهج الأبويّ في الحكم والاندماج، بالمعنى الإنجليزي للفظي (Identity and paternalism)، ينظر: إفريقيا في عصر التَّحول الاجتماعيّ، ب.س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد: ٢٨ جمادى الأوّل - جمادى الآخرة المجلس الوطني للثَّقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٤٠٠هـ / أبريل (نيسان) ١٩٨٠م، ص ٦٢.

(٢) ينظر: جهاد الممالك الإسلاميّة في غرب إفريقيا ضدّ الاستعمار الفرنسي (١٨٨٥م - ١٩١٤م)، إلهام محمّد علي ذهني، ص ٢١٦.

(٣) وقد صدرت في ذلك مراسيم تنادي: بأنّ «كلّ سكان المستعمرات الفرنسية، دون تمييز بينهم من حيث اللون، هم مواطنون فرنسيون، يتمتعون بكلّ الحقوق التي كفلها الدستور»، ينظر: إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ب.س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، ص ٦٣.

(٤) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون على الرعايا الأفارقة الَّذين لم يرتقوا إلى مستوى سياسة فرنسا في البيئة الفرنسيّة. ينظر: جهاد الممالك الإسلاميّة في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسيّ، إلهام محمّد علي ذهني، ص ٢١٧.

(٥) ينظر: المصدر السّابق، ص ٢١٧.

الفرنسيَّة في هذا الخصوص: الرَّغبة في تعليم الأفارقة مآثر النَّظم والثَّقافة الفرنسيّة ومحاسنها، وتعريفهم بأنَّ كلّ تقدّم ورقي يمكن أن يصيبهم لا يأتي أو يتحقّق إلاّ عن طريق الثّقافة واللُّغة الفرنسيَّة، وكذلك المُستويات الرُّوحية والحياتيَّة التي أتت بها الثَّورة الفرنسيَّة[١].

وقد تركت الحركة التَّغريبيَّة الجماعيّة تأثيراً عميقاً في نفوس سكان المنطقة وتوجهاتهم، وبخاصّة علاقتهم ببيئتهم وأوطانهم، فقد أدَّت إلى «ظهور جماعات نسيت أصولها الإفريقية، وأصبحت فرنسية خالصة، وإن كان عددها قليلاً، وبعض الجماعات تاهت بين فرنسا وإفريقيا، وبعضها انتكس وارتدّ ليصبح إفريقياً خالصاً»[٢].

٢ - تغريبُ النُّخبة الإفريقية وفرنَستها:

لمّا أدركَ الكُتّاب الفرنسيون أنَّ سياسةَ تّغريب كلّ سكان إفريقيا لن تُؤدي إلى النّتيجة المتوخاة منها، وإنَّما خلقت جماعات إفريقية محلية خاصَّة[٣]، نادوا بضرورة اتباع سياسة جديدة في مستعمراتهم، وكان في مقدِّمة هؤلاء الكتّاب (جول هارمون Jules Harmonde)[٤] الّذي دعا إلى ما عُرف بسياسة المشاركة[٥]، وتمثّلت الرِّسالة الفرنسيَّة بالنِّسبة لهذا المستوى من التَّغريب في «خَلق نُخبة تستوعب التُّراث الفرنسيّ، وتمثّل جسراً أو وسيطاً بين الرِّسالة الفرنسية والشَّعب الإفريقي»[٦].

وتنفيذاً لسِّياسات طمس الهوية الإفريقية تمّ تنظيم المستعمرات الفرنسية في أشكال إدارية، تقوم على المركزيَّة التي لا تختلف كثيراً عن النَّمط السَّابق في الحكم الإداريّ الفرنسيّ المباشر، إلاَّ أنَّه أعطى فرصة للحكام الفرنسيين في أن يختاروا من بين الأفارقة المحليين مَن يرونه مناسباً في مساعدتهم لحكم المقاطعات[٧]، واستلزم ذلك أنْ يقوموا بالتَّخفيف من التَّشريعات السَّابقة، والاعتراف بالنُّظم والعادات والتَّقاليد السَّائدة في كلّ المقاطعات على حدة.

وفي إطار هذا التوجّه السِّياسيّ الجديد قامت الإدارة الفرنسية بجَذبِ الحُكَّام المحليين إليها، وبخاصّة الذين لا يزالون يتمتعون بسلطان قويّ على ممالكهم القديمة، فاستوعبتهم، واعتبرتهم في مستوى الرؤساء الكبار ذوي المقام الرفيع[٨]، على أنَّ الأولويةَ في اختيار هؤلاء الرُّؤساء، في الوظائف الحكومية والجيش والشُّرطة[٩]، تعتمد في المقام الأوَّل على الولاء لفرنسا.

أمّا النُّخبة، أو الصّفوة المثقفة، فكان يتمّ اختيارهم من أكبر الطلاب تفوّقاً لإتمام تعليمهم في أرقى المدارس الفرنسية، لتهيئتم للعمل في الحكومة مستقبلاً، وتقلّد المناصب المهمّة في الدولة أو إفريقيا[١٠].

---

(١) ينظر: جماعات التَّحديث الاجتماعيّ في وسط إفريقيا، محمَّد صالح محمد أيوب، المركز العالمي للدّراسات، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٩١م، ص ١٣٦. وجهاد الممالك الإسلاميّة في غرب إفريقيا، إلهام محمّد علي ذهني، ص ٢١٥.

(٢) جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا، محمَّد صالح محمد أيوب، ص ١٣٨.

(٣) لم تكن هذه الجماعات بمثابة الجسر أو المعبر الواصل بين فرنسا وبين سكان المنطقة.

(٤) لم أقف على ترجمة له.

(٥) سياسة المشاركة تعني: أن يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين الأفراد المحليين؛ من أجل تكوين زعامات إفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية الأوروبية، ويكون من أهداف هذه السياسة فرنسة هذه الزعامات والقيادات، أو فرنسة النخبة (Elite) بدلاً من الفرنسة الجماعية للشعب. ينظر: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، إلهام محمّد علي ذهني، ص (٢١٧ – ٢١٨).

(٦) جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا، محمَّد صالح محمد أيوب، ص (١٣٨ - ١٣٩).

(٧) ينظر: المصدر السابق والصفحة نفسها.

(٨) ينظر: جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا، محمَّد صالح محمد أيوب، ص ١٣٩.

(٩) ينظر: المصدر السابق، ص ١٤٠.

(١٠) ينظر: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، إلهام محمّد علي ذهني، ص ٢١٨.

وكان تغريب النُّخبة في القارة مطلباً كبيراً لدىٰ الفرنسيين في المقام الأوَّل، فسعوا لتكوين شخصيات مسيحية إفريقية، يكون بإمكانها أن تتولىٰ قيادةَ الشُّعوب مستقبلاً، وقد أدرك رجال الدِّين مهمَّة الكنيسة في تكوين نُخبة مسيحية في مختلف بلدان إفريقيا، تتكفل بمسؤولية قيادة الدَّولة، فمثلاً لو أخذنا حالة (ساحل العاج) بوصفها إحدىٰ كُبريات الأماكن الممكِّنة لنفوذ الفرنسيين في غرب إفريقيا؛ فقد كتب الرَّئيس العام في جمهورية (كوت ديفوار) للبَعثات الكَنسية الإفريقية عام ١٩٤٨م رسالةَ برنامج واضحة إلىٰ النائب الرسولي لأبيدجان؛ مُبيِّناً له أنَّه «لا بدّ أن يكون الكاثوليكيون قادرين علىٰ أن يلعبوا دوراً ريادياً في جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بحياة الشُّعوب أو بالدول... فأقلية منظمة ونشيطة (من الكاثوليكيين) تستطيع أن تقوم بهذا الدَّور، كما يقوم بذلك الآن الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا وهولندا، وفي دول أخرىٰ كثيرة، وكما يفعله الشُّيوعيون في أماكن أخرىٰ مع الأسف... يوجد هنا (في إفريقيا) مجال فسيح للتَّأثير الكاثوليكي، وهذا يعني أنَّ السُّكان الأصليين لا بدّ من تكوينهم وتهيئتهم بدقّة؛ من أجل أن يلعبوا دوراً قيادياً في جميع المجالات»[١].

وتمشياً مع هذه السِّياسة التَّغريبية قامت بعض الحُكومات في إفريقيا وفي جميع المناطق بإنشاء مدارس فرنسية لتعليم النَّاشئة من الأفارقة، تقوم علىٰ مناهج دراسية مماثلة للمناهج الفرنسيَّة في فرنسا[٢].

٣ - تغريبُ الدَّساتير والمُؤسسات الحكومية والمدنية الإفريقية:

أدركتْ فرنسا أنّ نجاح التغريب لمدّة طويلة يعتمد علىٰ تغريب الدَّساتير ومختلف المؤسسات الحكومية، فما شُرِع قانونياً يصعب إزالته، كما أدركت أنَّ تلاميذها من المستغربين الأفارقة الذين ينفّذون أجنداتهم لن يستمر حالهم؛ لأنَّ الوضع في إفريقيا مهما طال لن يستقر لهؤلاء الزُّعماء والقادة الجدّد المحليين، وتوقعاً منها لتصاعد الغضب والسُّخط من السكان علىٰ القادة المتحالفين حتَّىٰ النَّعل بالنَّعل مع الغرب؛ من ناحية، وزيادة الوعي الاجتماعيّ لدىٰ جماعات أخرىٰ داخل القارة؛ من ناحية أخرىٰ، فكّرت فرنسا في تطبيق سياسة جديدة لسيرورة أفكارها وتعميرها وصيانتها، تتجاوز الاعتماد علىٰ الأشخاص لتصل إلىٰ النِّظام المؤسسي للدول الإفريقية الجديدة النَّاشئة في المستقبل، فاختارت التَّغريب الدّستوري والفكريّ؛ من أجل ربط هذه الجماعات (التي تمّ تغريبها) بقنوات متصلة بجذور الدَّول الإفريقية نفسها؛ علىٰ أمل أن تجعل الجماعات الجديدة مرتبطة بها[٣].

وقد جاءت أوَّل خطوة عملية لتطبيق سياسة الارتباط الدُّستوري بفرنسا في ظلّ (الاتحاد الفرنسي) الَّذي حقّق الهدف العام بالنسبة لفرنسا؛ فقد أدىٰ إلىٰ اعتراف بعض الأفارقة المتغربين بأنَّهم فرنسيون[٤].

---

(١) Les premiers pas d›une Eglise\Trichet,P (Vol.3 partie:A)\ centre de Documentation missionnaire\ Abidjan.1996. 41 et 130

(٢) ينظر: إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ب.س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، ص ٦٤.

(٣) ينظر: إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ب.س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، ص ١٤١.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ١٤٣.

وفي إطار سياسة الاستيعاب الدستوري ظهرت فكرة القانون الإطاري (Loi de code) الَّذي أصدره غي موليـن (Guy Moulin)[١] عام ١٩٥٦م، وقد أعطى هذا القانون الحرية المطلقة للأقاليم الإفريقية في اختيار ممثليها لدى: (الجمعية الوطنية الفرنسية، ومجلس الجمهورية، وجمعية الاتحاد الفرنسي)، إلاَّ أنَّ الأفارقة الَّذين سُمح لهم - بحكم هذا القانون - أنْ يمثّلوا شعوبهم في باريس كانوا من الذين تشبّعوا بثقافة الغرب وحضارته، وقطعوا شوطاً كبيراً في استيعاب التَّغريب الفرنسي بمستوياته الثَّلاثة: (الجماعي، والنُّخبَوي، والدستوري)[٢].

وجاء بعد القانون الإطاري قانون دستوري آخر لربط دول المستعمرات الفرنسية بفرنسا، ألاَّ وهو (دستور شارل ديغول)[٣] الصادر عام ١٩٥٨م في فرنسا، وقد قام هذا الدُّستور على فكرة تأسيس دول إفريقية مرتبطة بفرنسا سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وثقافيّاً[٤]، وتمثّلت هذه الفكرة في الجماعة الفرنسية – الإفريقية (C.F.A.) التي جاءت لتعبّر بشكل واضح عن استجابة فرنسا للرأي العام الإفريقي، واضطرت أن تطرح عليه الاستفتاء الذي أعطى للأقاليم الإفريقية حرية الاختيار بين قبول الدُّستور (الارتباط بفرنسا) أو رفضه، لكن سكان المستعمرات الفرنسية بغربي إفريقيا قبلوا أجمعهم الارتباط الدُّستوري بفرنسا ما عدا مقاطعة غينيا[٥].

وقد جاء هذا القَبول الجماعي استجابةً لمصلحة فرنسا في أن تُبقي دول المنطقة تابعة لها حتّى بعد الاستقلال، فكان لهذا الاتفاق العام على استمرارية التَّبعية دلالاته بالنسبة لعلاقات فرنسا بمستعمراتها خلال ما تبقى من القرن العشرين؛ حتى بعد أن أصبحت هذه المستعمرات السَّابقة مستقلةً اسمياً بدءاً من عام ١٩٦٠م[٦].

الدَّاعمون للحركات التَّغريبية من الأفارقة:

إنَّ الملاحظ في هويّة (الحركات التَّغريبية) التي عاشت في كنف الاستعمار الأوروبي، وفي ظلّ الاستقلال تحت قيادة الحُكّام الأفارقة وحكوماتهم،

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) ينظر: إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ب.س. لويد، ترجمة: شوقي جلال، ص ١٤٤.

(٣) (شارل ديغول) (Degaule) (١٨٩٠م - ١٩٧٠م): رجل عسكري وسياسي فرنسي في القرن العشرين، قاد المقاومة الفرنسية ضدّ ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وكان وراء تشكيل الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م، وعمل رئيساً لها لمدة أحد عشر عاماً إلى حين استقالته عام ١٩٦٩م، وتوفي في التاسع من نوفمبر عام ١٩٧٠م على إثر نوبة قلبية. ينظر: الموسوعة العربية العالمية، ج ١٠، ص (٥٥٣ – ٥٥٤).

(٤) فقد نص بنود الدستور على أنه يحقّ لكلّ عضو أن ينفصل مستقلاً عن الجماعة، وأن الأعضاء يتمتعون بالاستقلال الداخلي. أما المواضيع المهمة المتعلقة بالخارجية والشّرطة والدّفاع والعملة والشّؤون الاقتصاديّة والمواد الاستراتيجيّة والقضاء والتَّعليم العالي والمواصلات، فكلّ هذه من اختصاص فرنسا وحدها!

(٥) ينظر: في عصر التحول الاجتماعي، ب.س لويد، ترجمة: شوقي جلال، ص (١٤٤ - ١٤٥).

(٦) ينظر: قضايا فكرية.. إفريقيا والإسلام والغرب، علي مزروعي، ترجمة: صبحي قنصوه وغيره، سلسلة دراسات إفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، العدد ٤، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٦٢.

هو اتسَّامها بشيء من التَّوحّد، وقد نجم هذا التَّوحّد عن تجانس أعضائها الثَّقافي الاجتماعي.

فمن النَّاحية الثَّقافية الفكريَّة؛ نجد أنّ الخصائص الأساسية لهذه الشَّريحة تتمثّل في أنها تتكون ممن تلقّوا قسطاً وافراً من ثقافة غربية؛ تختلف في جوهرها وفي شكلها عن ثقافة بقية أفراد المجتمع المحلي التَّقليديّ، بحيث لم يتم تكوينهم الثّقافي والتّربويّ في مدارس القرية التَّقليديَّة، ولكن في المؤسسات التَّعليمية الأوروبيَّة التي أصبحت فيما بعد «مدارس عمومية أهلية»[١]، فقد استوعبوا بذلك تراث الغرب، وتشكّلت أفكارهم وثقافتهم بالقيم والثَّقافة الغربيَّة[٢]؛ لا يؤمنون إلا بأيديولوجيَّة غربيَّة، تلك الأيديولوجيَّة التي تجسّد النَّماذج المعرفيَّة والأخلاقيَّة المستوردة والمتحيّزة ضد واقعهم، هذا من ناحية الثَّقافة والقيَّم.

وأما من ناحية العقيدة؛ فقد كانوا جميعاً كاثوليكيين في الدم، أو ممن تلقوا ثقافةً غربيَّةً من جذور مسيحية كاثوليكية، فنلاحظ أنَّ الأغلبية المسلمة من هذا التَّيار تنتمي إلى الثَّقافة والعادات والتَّقاليد المسيحية أكثر من انتمائها إلى الثَّقافة والعادات والتَّقاليد الإسلامية؛ فأغلبيتهم علمانيون، لم يكن لهم صلة بدينهم الإسلاميّ؛ فمجرى حياتهم كان منفصلاً بشكل تامٍّ عن انتمائهم الدِّيني، وهذا ما كان له دورٌ كبيرٌ في أن تتبنى كلّ بلدان إفريقيا جنوب الصحراء القيم المسيحية، بما فيها تلك البلدان التي يشكّل المسلمون الأغلبية السَّاحقة من سكانها، مثل: بوركينافاسو، ومالي، والسنغال، والنيجر، ونيجيريا، وكوتديفوار، وغيرها[٣].

وأمَّا الحياة الاجتماعية التي يتمتع بها هؤلاء؛ فقد تمثّلت في الفوارق الطبقية التي يتمتعون بها دون غيرهم، من حيث ارتفاع الدَّخل، وما يتبعه من مظاهر استهلاكية ذاتَ طابع أوروبي غربي في الأساس[٤]، فهم يعيشون منعزلين عن المجتمع المحلي، وغير متجذّرين فيه، كما أنَّهم يعيشون أيضاً غرباء عن المجتمع ولا ينتمون في أي حال من الأحوال إلى بلدانهم، كما أنهم ينظرون إلى المجتمعات التَّقليدية الإفريقية نظرة دونية؛ فالتَّقاليد والعادات المحلية ينظرون إليها بوصفها عبئاً لا بد من التَّخلص منها، وعلى الرُّغم من أنهم يتحدثون بلغة بلدانهم؛ فإنَّ خطابهم الثَّقافي يبدو في نطاق التَّحويل التَّدريجي للمجتمع، ولا يكاد يفهمه سواهم من أفراد المجتمع التَّقليدي؛ لأنّ خطابهم يشكّل - أحياناً - أداة للعزلة عن الجماهير لا للتواصل معها؛ لغربته عن الواقع الثَّقافي للمجتمع المحلي[٥].

تغريب المرأة الإفريقية:

لقد بدأت الحركات التَّغريبيَّة للمرأة الإفريقية في إفريقيا مع بداية المدّ «التَّنصيري» في الدول الإفريقية، فرفعوا شعار (قضية تحرير المرأة)، التي تمثّل نُقطة ضعف للأفارقة، واستغلوا الظلم الذي كان يمارس ضدّ المرأة في إفريقيا في بعض المزارع والبيوت من قِبل الذكور نتيجة الجهل والابتعاد عن بعض العادات القيِّمة؛ فضلاً عن الابتعاد عن العقيدة الإسلاميَّة، فهم يعلمون أنّ المرأة هي القاعدة الصلبة لأي مجتمع في العالم، فهي أساس تكوين المجتمع وتربيته وتنشئته، وفي المقابل هي المفتاح للتأثير في

(١) ينظر: L› Islam en megapole:Itineraire et strategies des communautés Musulmanes thès) 93-d› Abidjan en Côte- d›Ivoire 1960 de Doctorat) / Marie Miran / S.O.A.S. Université de London 2001 / Page 173

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥ و L› occidentalisation des ١٧٥ :pays du Tirs-Monde / Page

(٣) ينظر: page 175 / L› Islam en megapole

(٤) ينظر: التخلف والتنمية، عمرو محيي الدين، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥م، ص ١٤٣.

(٥) ينظر: La Civilisation quotidienne en Côte-d› .Ivoire/ Abdou Toure P:37

التَّغريب ظاهرةٌ حديثةٌ، بدأت في أوائل الحقبة الاستعماريَّة الأوروبيَّة، وتأثّر الكثيرين بحضارة الغرب وثقافته.

المجتمع، وهذا سر اهتمامهم بالمرأة دون غيرها، فعملوا على التأثير في عقول الفتيات والنِّساء في ظلّ انبهارهنّ بالغرب المتطور في التَّقنية والمعلومات؛ وشعورهنّ بما عليه بلدانهنّ من التخلف والفقر، حتّى في الواقع الدِّيني لدولهنّ، وبدلاً من التَّركيز على جلب حضارة الغرب العِلميّة لمجتمعاتهن تم جلبهنّ نحو قيم الغرب اللاأخلاقية!

تعيش المرأة في المجتمع الإفريقي عزيزة في منزل والدها، يأتي الرَّجل صاغراً يطلب يدها، وللأب أن يرضى أو يرفض، فيدفع الرجل مهرها، ثم تنتقل معه إلى منزله عزيزةً كريمةً، لتكون ربّة البيت التي مهمتُها أن تربي أطفالها، ولكلّ قبيلة طريقتها في التَّعامل معها، لكن معظم القبائل تقدّر مكانة المرأة، وتحفظ المرأة في الوقت نفسه كرامتها، وتصون عفتها، حرصاً على طهارة نسب أولادها، ومن المستحيل أنْ تكون لها علاقات جنسية خارج الحياة الزوجية عند معظم القبائل الإفريقية رعاية لشرفها، وفي بعض القبائل في إفريقيا إذا فقدت الفتاة بَكارتها لا تجد مَن يتزوج بها، كما في بعض الأرياف والقرى في بعض بلدان إفريقيا حتَّى الآن، خصوصاً عند بعض القبائل التي لا تزال أفضل حالاً من المدن الكبيرة في التَّرابط الأسري المتميّز، وعفّة النِّساء، والعزَّة والشَّهامة والغِيرة في صدور الرجال، ولهذا تندر لديهم حالات الطلاق.

ولكن التَّيارات التَّغريبية رأت أنّ هذا ظُلمٌ للمرأة! فنادت بقوّة بتحريرها من ذلك السِّجن - كما يزعمون! - لكي تتمتع بحريتها كالمرأة الغربيَّة، لكن ما طبيعة الحرية التي يروّجون لها، وما نتيجتها؟

(التحرير!) الذي يقصده دعاة التغريب للمرأة الإفريقية هو تحريرها من أنوثتها لتصبح ديكوراً جميلاً في الاحتفالات، وسلعة رخيصة للمتعة، وفتاة إعلان، وبطلة لأفلام الجنس.. وغيرها، ربما أخذها زوجها من الشَّارع أو من الملاهي، وربما حملت منه قبل الزواج، و (التحرير!) الذي يريدونه للمرأة هو أن تربّي ابنها وابنتها على يد خادمة؛ فيفقد أطفالها الشعور بحنان الأم وقربها، فهي لاهية بين طلب الرِّزق والحَفلات والمجون، حتى تأتيها سنّة الحياة لتجد نفسها كبيرة هرمة لا تصلح لهذا النوع من الحرية، وتكون محظوظة إنْ زارها أولادها في دار العجزة.

وهكذا سعى المستعمر إلى نقل الأفارقة إلى دين المسيحية عبر خدعة (التحرير!)، وأسلوب التَّبشير والتَّنصير، وهو في الحقيقة استرقاق وتضليل، الهدف منه إبقاء الإفريقي في استعباد دائم، وليكون دائماً تابعاً لهم، لقد «مضت أعمال التَّنصير في الماضي، كما هي في الحاضر، بأساليب لا تحترم آدمية الإنسان، ولا تحسب لعقله أي حساب، ومن يمعن في أعمال المنصّرين يجدها عاريةً من أي ثوب إنسانيّ، وتتداعى إلى ذهنه صور الجبابرة والطُغاة من أمثال نيرون وهولاكو وكرومر وهتلر ونابليون وغيرهم، وهؤلاء المنصّرون الذين يضعون أنفسهم أحياناً في ثياب بيض لا يختلفون كثيراً عن النَّازيين والمَغول والتَّتار في غزواتهم الأولى التي حركتها الدّوافع العرقية والبيولوجيّة، وبعض هؤلاء المنصّرين فاقَ في وحشيته وقسوته التتّار والرومان والجرمان»[1].

(١) التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، عبد العزيز الكحلون، ص ٣٥.

وسائل تغريب المرأة الإفريقية:

إنَّ التَّبعية الاجتماعية تعدّ من أكبر مظاهر التَّبعية وأبرزها، انتشرت التَّبعية الاجتماعية في مجتمعات غربي إفريقيا قبل الاستقلال وبعده، فقد اتسمت علاقة الدول الغربيَّة، وبخاصة فرنسا، بمجتمعات إفريقيا بالتحدي والقهرية للنظم المحلية الإفريقية الأصيلة، ما أدى بالمجتمعات الإفريقية إلى اعتناق أساليب الحياة الغربية[1]، فقد حاولت سلطات البلدان الإفريقية تقليد الغرب حذو القذة بالقذة في تحديثها للحياة والعلاقات الأسرية الزوجية.

من أهم العوامل التي ساعدت على تغريب المرأة الإفريقية تأثّرها بالتَّيارات التَّغريبية التي تمكّنت من النفوذ داخل المجتمع خلال الحقبة الاستعمارية عبر بوابات اقتصادية وفكريَّة وثقافية، فكلّ ما تعانيه إفريقيا اليوم من الفوضى الأخلاقية والاجتماعية سببه الحقبة الاستعمارية.

ومن أهمّ وسائل تغريب المرأة الإفريقية المسلمة:

١ - الأفلام والمسلسلات الغربيَّة المتنوعة:

إنَّ التَّرويج للفن والمسرح والسينما من وسائل تغريب المرأة في إفريقيا، وهذا من أخطر الأساليب العلمانية التي نجح العلمانيون في إغواء المرأة المسلمة من خلالها، فهم قد ينشرون قصصاً لبعض الكاتبات ويقولون: بقلم القاصّة فلانة، وكذلك ينشرون دعاية لمعارض تشكيلية تقيمها الفنانة فلانة، وقد يدعونها للمشاركة في التمثيل أو في المسرح أو غير ذلك، ما يؤدي إلى أن تنبهر هذه الفتاة بهم وتغيّر أفكارها، ومن ثمّ تكون داعية للتغريب والعلمنة وتحلّل المرأة الإفريقية.

وتبرز خطورة هذه التبعية الإعلامية جلياً في الاعتماد الواسع للنماذج والأساليب الغربية في طرق استخدام المؤسسات الإعلامية الوطنية وإدارتها، ويرجع ذلك - ربما - إلى «أنَّ محطات الإذاعة والتَّلفزيون]في هذه الدول الإفريقية[قد تمّ بناؤها عن طريق شركات الإعلام الإنجليزية أو الفرنسية أو الأمريكية، وقد وصل الأمر بهذه الشَّركات إلى إصدار التوجيهات والتعليمات إلى موظفي هذه المحطات، وذلك لكي يتّبعوا الأساليب الغربيَّة في استعمال أو إدارة المعدات الخاصة بهذه المحطات، وذلك جرياً على النمط الغربي في التَّنظيم والإدارة»[2].

إنّ المتتبع للبرامج التَّلفزيونية في غرب إفريقيا - مثلاً - يكتشف برامج مخيفة جدّاً، تتجاهل التَّاريخ الحضاريّ الإفريقي، وعادات الشعوب الإفريقية وتقاليدها، حيث تعرض تلك البرامج أو الأفلام التَّاريخ الغربيّ (الأوروبيّ والأمريكي) دون سواه، ما أدخل في ثقافة الأطفال الإفريقية مفهومات خاطئة عن إفريقيا.

وعلى سبيل المثال لا تجد طفلاً يحب الصناعات المحلية فضلاً عن الإفريقية، بل يفضّل الغربيَّة منها، كما أنّ تأثير الأفلام اللاتينية المتنوعة قد بلغ حدّاً خطيراً، إلى درجة وقوع حالات طلاق نتيجة إهمال الزوجة لأطفالها بسبب انشغالها بمشاهدة الأفلام المكسيكية، كمسلسل (ماريمار وسرجو) و (بنزا) و (مادمازيل)، وإلى درجة الإعجاب بشخصيات تلك المسلسلات، فكثير من الفتيات الإفريقيات يحملن اسم (ماريمار)، حتى سمّت بعضهنّ أطفالهنّ بأسماء تلك الشَّخصيات الموجودة في الأفلام، وكذلك المصنوعات المحلية الإفريقية، وهذه هي المشكلة بعينها.

وتتمثل أصناف البرامج المستوردة من الدول الغربيَّة، في: البرامج الثَّقافية، والإخبارية، والبرامج الوثائقية التَّاريخية، والبرامج التَّرفيهية

(١) L› Occidentalisation des pays du Tiers-monde/P 171.

(٢) الاستعمار والفراغ، منشورات جامعة قاريونس، ص ٤٩٩.

من المسلسلات ذات حلقة واحدة، أو بشكل سلسلة تمتد إلى عدة حلقات، ويبلغ تأثير هذه المواد الإعلامية الغربية إلى درجة أنك تجد شوارع بعض المدن الكبرى خالية - أحياناً - في ساعات عرضها على الشَّاشات الإفريقية المحلية، وبخاصة أفلام الخلاعة والمجون، والرِّوايات المفسدة للقيم، والمدمرة للأخلاق، والتي تشمل العروض الموسيقية، وموائد الحوار باللُّغة الفرنسية أو الإنجليزية، مباشرة أو غير مباشرة، والتي تناقش القضايا العامة من خلال الثَّقافة الغربيَّة[١].

يرى المتغربون أنّ إدخال وسائل إعلام جديدة، وبخاصة التلفزيون، خطوة مهمة في المجتمعات التَّقليدية الإفريقية، لأنها ستؤدي إلى زعزعة العقيدة والعادات الإسلاميَّة، فترجع إفريقيا إلى الوراء مئات السنين، وقد بيّنت إحدى الدراسات التي أجريت على خمسمائة فيلم طويل أنّ موضوع الحبّ والجريمة والجنس يشكّل ٧٢٪ منها، يعني تقريباً ثلاثة أرباع الأفلام كلّها للحبّ والجريمة والجنس، وبيّنت دراسة أخرى حول الجريمة والعنف في مائة فيلم أنّ مشاهد الجريمة أو محاولة القتل تمثّل ٦٨٪ منها، ففي ١٣ فيلماً فقط منها وجد ٧٣ مشهداً للجريمة، ولذلك قد يلاحظ في عدد من الدول الإفريقية كثرة عصابات الجريمة المكونة من الأحداث والصغار؛ لأنّهم تأثروا بتلك الأفلام التي يشاهدونها، وغالبية الأفلام التي تُعرض على الشاشات في هذه الدول الإفريقية كلها من المنتجات الغربية، ما أدى بالبعض إلى القول بأن الشاشة الإفريقية ما زالت ملكاً للرأسمال الغربي، وأنها مكرسة للتجارة الغربية[٢].

لقد أصبحت النِّساء الإفريقيات في إفريقيا، وبخاصة الفتيات، لا يتابعن إلاّ جديد الموضة، وآخر فيديو كليب، وآخر أخبار السينما، والتحضيرات النهائية لمباريات كأس العالم، ويندمجن تماماً في المشاهدة عند جلوسهنّ أمام مسلسلات بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفلامها، كالمكسيك والبرازيل وفنزويلا وغيرها، وكذلك الإسبانية، مما تبثّه الفضائيات الحكومية، ويحفظ الفتيات والنساء أوقات عرضها.

ويمكن القول بأنّ أثر الأفلام الأمريكية في الأولاد والشَّباب أكثر من الفتيات لقلّة العاطفة فيما يعرض منها إلا القليل جدّاً، وأما الهنديَّة والتُّركية فتأثيرها في الفتيات أكثر وأكبر حاليّاً، فكم أثر مسلسل (نور ومهند) في العالم العربيّ وكذلك العالم الإفريقي!

٢ - الأفلام والمسلسلات المحلية بالطابع الغربيّ:

إنَّ الأفلام الإفريقية، السينمائية منها والتلفزيونية، ما زال إنتاجها – كلها - يتم بالطريقة الغربية وبلغات الدول الغربية التي استعمرت الدول الإفريقية سابقاً[٣]، لقد تركت تلك القنوات بصمات خطيرة على المرأة الإفريقية البسيطة والمتواضعة والصافية والخاضعة لأقوال أبيها وقبيلتها وأمّتها، فغرّبت تلك القنوات كثيراً من النساء، فصار من المناظر المألوفة: مشاهدة الفتاة وقد أصبحت غربية من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، والمنهج الغربيّ يطغى على جميع تصرفاتها، وأسلوب حياتها، وتعاملها مع الآخرين.

---

(١) ينظر: تأثير الفرنكوفونية في التوجه الإسلامي في غرب إفريقيا، عبدالله إسحاق ميغا، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا – شعبة الدعوة والحضارة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ١٣٧٣-١٣٧٤ و.ر. الموافق ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م، ص ٢٤٢. وينظر:
Les Jeunes filles et les accidents de grossesses: à qui la faute? Fatou Fany- Cissé / GO, Magazine, No:21 du 19 au 25 Janvier2005/ P.10

(٢) Le cinema et lAfrique/ Paulin Soumanou Vierra/ Presences fricaine 1969- P. 115.

(٣) ينظر: الاستعمار والفراغ، منشورات جامعة قاريونس، ص ١٩٨.

بـات واضحاً مدىٰ تأثّر الأفارقة بالغرب، ومدىٰ جهـد المتغربين لغزو أفكار أبنـاء القارة ومحاولتهم طمس الأفلام المحلية التي يكشف بعضها ما يجري من عمليات تغريب الإنسـان الإفريقي ومحو لهويته ورضوخـه للغرب كلياً، بعض هـذه الأفلام يعكس واقـع حيـاة الإنسـان الإفريقـي بطريقة تهكميـة بغية تغييرهـا، فيختارون الجوانب السـلبية لكـي يتجنبها أبنـاء القـارة، لكـن هنـاك محـاولات لطمـس هـذه الأفـلام ونجوميـة الممثلين فيها، إضافـة إلىٰ إهمال المسـؤولين الحكومييـن دعمهـم متأثريـن بالغرب ومنتجاتهـم، فتشـتت بعضهم وأصبح مسـتقبل تلك الأفـلام علـىٰ المحك، فـي حين نرىٰ أفلامـاً أخرىٰ محليـة ترجمـت الثَّقافـة الغربيَّة ونقلتها إلـىٰ إفريقيا تقليـداً لأفـلام الغرب تجد دعمـاً دوليـاً ومحلياً من الحكومات وبعض الجمعيات الغربية.

ومـا يقـال عن الأفـلام يمكن أن يقـال أيضاً عن البرامـج التَّلفزيونيـة؛ فهنـاك مجموعـة مـن البرامج الإذاعية والتَّلفزيونية، ليسـت في حقيقتها إلاَّ نسـخة طبـق الأصل لبعـض البرامـج الإذاعيـة والتَّلفزيونية الغربيَـة، لا توجـد برامـج سـمعية بصريـة إفريقيـة حقيقيـة، كمـا لا توجـد أيـة حيويـة إفريقيـة، فكلها تحمل سـمات غربيَّة، وتؤدي إلىٰ استلاب الذَّات أو فقدان الذَّات الإفريقية لذاتها.

للإعـلام المغـرض (الإفريقي بالطابـع الغربيّ) دورٌ كبيـرٌ في تغريب المـرأة الإفريقية، وازداد خطره بظهور القنوات الفضائيـة في عام ١٤٠٩هـ الموافق سنة ١٩٨٩م، حيث بدأ البثّ التَّلفزيونيّ المباشر عبر الأقمار الصناعيـة الدولية من إفريقيا، وكانت البداية للقنـوات الفضائيّـة الأجنبيّـة، ثـم تبعتهـا القنـوات الفضائيـة العربيّة، ثـم بعض القنـوات الإفريقية التي كان الغرب يتخّوف من ظهورها، فحاولوا السـيطرة عليهـا بطريقـة التَّوجيـه والتَّرشـيد والبـثّ المباشـر والجماعـيّ وحريـة التَّعبيـر مـع تقييـد حرية النشـر والبـثّ في بلداننـا، إنّ القنـوات الفضائيـة الإفريقية

والعربيَّـة والإسـلاميَّة أصبحـت الآن مـرآة عاكسـة للوجـه الغربيّ القبيح.. تُغـرِّب ولا تقرّب، تهدم ولا تبني إلاَّ قليلاً منها[1].

لقـد أصبحت جُـلُّ القنوات في إفريقيا من أشـدّ الوسائل فتكاً وتدميراً لثوابت الأمّة الإفريقية العقديَّة والأخلاقيّـة والاجتماعيّة والفكرية والسـلوكية، من خـلال مـا تعرضه من عقائـد باطلة، وأخلاق سـيئة، وأفكار هدّامة، وسلوكيات مدمّرة

لقد مارسـت هذه القنوات (الإفريقية اللسـان.. الغربيّـة الهـوىٰ) - ولا تـزال تمـارس - هوايتهـا في تمرير المشـروع التَّغريبيّ علـىٰ الأفارقة، في دروس تقدّمهـا للمـرأة الإفريقيـة علـىٰ النمـط الغربـيّ فـي كلّ شـيء فـي الحيـاة؛ وفي تقديـم السـفور بوصفه حريـة شـخصية، والتبـرج والعـري بوصفـه جمـالاً

(١) ينظر: البث المباشر حقائق وأرقام للشيخ: ناصر بن سليمان العمر، مجلة الجندي المسلم، وزارة الدفاع السعودية، العدد: ١٠٢، ص ١٧.

بدأت الحركات التَّغريبيَّة للمرأة الإفريقية في إفريقيا مع بداية المدّ «التَّنصيري» في الدول الإفريقية، فرفعوا شعار (قضية تحرير المرأة)

وأناقة، صوّروا اللقاءات المحرّمة علاقات شريفة، والخلوات الشيطانية حبّاً بريئاً، وطريقاً للزواج الناجح، وسوّغوا رفض قوامة الزوج وولاية الولي بالمطالبة بالحقوق المسلوبة، وسمّوا الخلاعة تطوّراً وتحضّراً، وقرار المرأة في البيت تخلّفاً ورجعيةً.

أدّت التبعية الإعلامية المتمثلة في تبنّي البرامج الإعلامية، وعرض الأفلام الغربية، إلى التأثير السلبي في أنماط الحياة المحلية وأساليبها؛ فقد تسبّبت في مسخ الشعور الوطني والقبلي، وتخلّي الشباب عن العرف وعادات الأسلاف، كما ساهمت أيضاً بشكل واسع في المحافظة على الطابع الاجتماعي الاستعماري، وإرساء قواعد الاستعمار الجديد المتمثّل في الاستعمار الثقافي.

٣ - الصحف والمجلات ودورها في تغريب الأفارقة:

ومن وسائل تغريب المرأة الإفريقية الإعلام المطبوع، من صحف ومجلات، مع العلم بأنّ الإقبال عليها لم يعد كبيراً كما كان قبل بروز وسائل الإعلام الحديثة، إلا أنها على مرّ تاريخها قد أثرت في شخصية المرأة، وشكّلت ثقافتها واهتماماتها بما يخدم مخطط التَّغريب، ومن جهة أخرى فما زال لها متابعوها وقراؤها، والذين يتأثرون بموادها الخبيثة.

وغالباً ما تتناول هذه الصحف والمجلات قضايا المرأة من منظور غربيّ، فتضع صور النساء على غلافها، وتتخذ من قضايا الختان، والتعدد، والزواج المبكر، وحقوق المرأة، معبراً لإثارة الصخب، وتنمية نزعة التمرّد النسوي، كما لا تغفل عن التركيز في نشر الاختلاط بوصفه ضرورة حضارية – بزعمهم -، وتروّج للعري والتَّحلل من أي قيود تحت مسمّى الحرية.

٤ - الصحافة الإلكترونية ومواقع الإنترنت وتوظيفها السَّلبي في التَّغريب:

كان للصحافة الإلكترونية ومواقع الإنترنت دورٌ في تغريب المرأة في إفريقيا، فبالرغم من وجود مواقع نسائية راقية تخدم قضايا مختلفة، وبرغم أوجه الاستفادة المتحقّقة للمرأة، من حيث إثراء الجانب المعرفي، وتخطّيها حاجز الجهل بالواقع والأحداث الجارية، فإنّ هناك الكثير من المواقع والصحف الإلكترونية تمثّل عامل هدم لشخصية المرأة الإفريقية، بجذبها إلى محاكاة المرأة الغربية، وإثارة المرأة نحو التمرد على أوضاع المجتمع وقيمه.

٥ - المؤتمرات النسائية الدولية والمحلية بقيادة الغرب باسم حرية المرأة:

فمن وسائل تغريب المرأة في إفريقيا تلك المؤتمرات النسائية ذات الطابع الدولي، والتي تزعم قيامها بعلاج قضايا المرأة الإفريقية المضطهدة والمظلومة، أو إقامة لقاءات تعالج موضوعاً من المواضيع التي تهم المرأة، سواء كان تعليمياً أو تربوياً أو غير ذلك، ففي هذه المؤتمرات واللقاءات تُطرح دراسات وأفكار ومقترحات تغريبية تهدف لتغريب المرأة المسلمة، وبخاصّة التي تركز فيما يسمّى (قضية تحرير المرأة) ■

تحديات تواجه المرأة الإفريقية في بلدان وسط إفريقيا (بوروندي نموذجاً)

د. ندا موزاني ماجوتو

باحث في تاريخ الدعوة الإسلامية - بوروندي

على الرغم من محاولات الاختراق التي تهدف إلى التشويش على عقل المرأة الإفريقية، من خلال فرض ثقافات قوى الاستعمار على الدول الإفريقية بشكل عامٍّ، ودول وسط إفريقيا بشكل خاصٍّ، فإنها لم تلق قبولاً في كثير من أوساط المجتمعات النسائية، وهذا يعود إلى شعور المرأة الإفريقية بأهمية الخروج من التبعية، والحفاظ على هويتها، والتي يمثّل الإسلام مصدرها الرئيس.

لـم تنل المـرأة قبل دخـول الإسـلام القارة الإفريقية عناية إنسـانية رشـيدة، وحقوقاً قانونيةً منصفـة، ومكانـة اجتماعية مرموقـة تمكّنها من أداء رسـالتها فـي الحيـاة، كانـت قبل الإسـلام تُعَدّ من سَـقَط المتاع، ومنهم مَـن كان ينظر إلىٰ المرأة بوصفها سلعة تُباع وتُشترىٰ، ولا حقّ لها فـي الميـراث، ولا حرية لها في اختيـار الزوج، وتتعـرض للعنـف بجميـع أنواعـه الجسـديّ وغيره.

ومع دخول الإسـلام إفريقيا؛ عمـل هذا الدين الجديـد علىٰ إنصـاف المرأة واحترامهـا وإعطائها حقوقهـا كاملة، فتعلّقت المرأة الإفريقية بالإسـلام واستمسـكت بتعاليمـه، وكان لهـذا أكبـر الأثر في حالـة المناعـة التي تتمتـع بها أمـام الهجمات التي تسـتهدفها، وبقيـت متصديـة للتيـارات والأفـكار والثقافـات التـي ترد إليهـا لحجـب الحقائق عنها، ولهـدف جعلها نسـخة لمعتقـدات تلـك الثقافات وأخلاقياتها.

ويمكـن لأي متابـع أو زائـر للقـارة السـمراء ملاحظة هذا الموقف الصّلب للمرأة الإفريقية الدال علىٰ مدىٰ وعيها، وملاحظة التطور في شـخصيتها، وفـي أدائهـا المتقن في مجالات كثيـرة؛ الاجتماعية منها والسياسية.

وبالرغـم من هـذه المقدمـة التـي ظاهرها زوال المشـكلات والصعوبـات عـن المـرأة المسلمة الإفريقية؛ فإنّ الواقع يعطينا مؤشرات علىٰ تجدّد المشكلات والمعوقات، المقصودة وغير المقصودة، ما جعل المنظمات الحقوقية تتخبـط فـي قضايـا المـرأة، وتضـع القوانيـن والأنظمـة المتعلّقة بحقوق المـرأة، والتي فيها الغثّ والسمين لفقدها الشمولية والمصداقية.

لذلك من الأهمية بمكان أن نعرض لمشـكلات المرأة والقضايـا التي تواجهها، مع اقتراح معالجات لها.

أولاً: صعوبـات في حياة المرأة بوسـط إفريقيا وجنوبها:

١ - العنف ضد المرأة:

العنف ضد المرأة من المشكلات المتفاقمة التي تعانيهـا المـرأة عموماً، والمرأة المسـلمة خصوصاً، ففـي التقرير الصادر مـن كلية لندن لشـؤون الصحة وطـبّ المناطق الاسـتوائية ومجلس جنـوب إفريقيا للبحـوث الطبيـة لعـام ٢٠١٣م، يرصد هـذا التقرير التقديـرات العالمية والإقليميـة للعنف الموجّه نحو المـرأة، وهو أول دراسـة منهجية للبيانـات العالمية عـن معـدلات انتشـار العنـف ضـد المـرأة - سـواء المُمارس عليها من الشركاء أو من غيرهم - أنّ ٣٥٪ تقريبـاً مـن جميـع النسـاء يتعرضن للعنـف، ويدعو التقريـر إلىٰ مسـاعدة البلدان في تعزيـز قدرتها علىٰ التصدي للعنف ضدّ المرأة[١].

ونتيجـة لتفاقم هذه المشـكلة؛ فقـد وقّعت دولة بوروندي اتفاقيـة (القضـاء علـىٰ جميـع أشـكال التمييز ضدّ المرأة)، وقد اسـتفادت المرأة المسـلمة البوروندية مـن هـذه الاتفاقيـة فـي بعـض جوانبها بالرغم من المواد السـلبية التي تتضمّنها، ففي مجال التخفيـف مـن العنـف الأسـري أنشـأت منظمة غير حكوميـة معتـرف بها لـدىٰ الحكومة تُعنـىٰ بحقوق المـرأة البوروندية، بحيث تتلقىٰ المنظمة الشـكاوىٰ والبلاغات التي تُمارَس ضدّ المرأة.

وجاء في مـادة رقم: (١٠) مـن الاتفاقية: (علىٰ المـرأة الإبلاغ عن العنف الذي يُمـارَس ضدّها)[٢]، وقـد أعطـت هذه المـادة دفعة قوية للمرأة المسـلمة البوروندية، وخفّفـت كثيـراً مـن العنف الـذي كان يُمارَس ضدها، ولم يقتصر العمل علىٰ وقف العنف ضـدّ المرأة علىٰ دولـة بوروندي فحسـب، بل هناك

(١) انظر: تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية حول العنف ضد المرأة، يونيو ٢٠١٣م.

(٢) انظر: التقرير الأممي حول العنف ضد المرأة، لعام ٢٠١٣م.

دول من وسط إفريقيا وجنوبها فعّلت إجراءاتها للحدّ من العنف ضدّ المرأة، فأنشأت دولة رواندا هيئة مستقلة تُعنى بالدفاع عن المرأة الرواندية، وفي جنوب إفريقيا كذلك.

ولكن من الأمور المؤسفة استغلال بعض النساء لهذه الاتفاقيات والمنظمات للإضرار بالحياة الزوجية والخروج عن الفطرة التي خُلقت عليها المرأة، حتى بات الكثير من الأزواج يشكون من هذه الممارسات.

وهنا تأتي أهمية تثقيف المجتمع المسلم، وبخاصة المرأة المسلمة، والعمل على زيادة الوعي لديهم للاستفادة من الإيجابيات التي تتضمنها هذه الاتفاقيات، أو تقدّمها هذه الهيئات والمنظمات، والحذر من سلبياتها التي قد تهدّد الكيان الأسري بل المجتمع بأسره.

ولكي تتجنب المرأة المسلمة سلبيات هذه الاتفاقيات، ينبغي لها أن تراعي الأمور الآتية:

- تغيير العادات السيئة عن طريق التعليم، وزيادة الوازع الديني، ونبذ الجهل.
- عدم الانخداع بالشعارات الزائفة التي يطلقها الغرب عن حرية المرأة.
- الاستمرار في الدعوة إلى الله تعالى؛ من خلال العمل العامّ أو الخاصّ.
- تفوّق المرأة في مجال العمل العامّ كي تُتاح لها المراكز المرموقة القيادية.
- تعميق الأخوة الإيمانية.
- تنظيم حملات المناصرة للمرأة المسلمة، ومساعدة المرأة غير المسلمة المظلومة في مناطق النزاع وغيرها.
- بناء القدرات لدى المرأة المسلمة.
- توفير الموارد اللازمة لناجحها في مهامها، والبحث عن مصادر التمويل، وتعميق مفهوم الإنفاق الخيريّ.
- توظيف التقنية الإعلامية الحديثة في خدمة قضايا المرأة المسلمة.
- التعاون والتضامن بين النساء ونبذ الطائفية والمذهبية.
- قيام المرأة بأدوار سياسية مؤثّرة.
- التواصل مع غير المسلمات في المنطقة[1].

كما تجدر الإشارة إلى المشكلات التي تتعرض لها المرأة المسلمة في مناطق النزاع، فالنزاعات خلّفت الكثير من التخلّف والتدهور الصحي، وغيره في أوساط كثير من النساء، والأمن مسؤولية الجميع، ونصرة المرأة جزء من تلكم المسؤولية، وللقيام بهذه المسؤولية يجب العمل على تعزيز العلاقات التنسيقية للتخفيف من هذه المشكلة أو إزالتها ما أمكن، ومن الإجراءات التي يمكن تطبيقها في هذا المجال:

- العمل على بناء القدرات والإلمام بقضايا المرأة.
- إعلاء قضايا المرأة المسلمة.
- التركيز في التعليم.
- نبذ العادات الضارة والنهوض بالمرأة.
- الزيارات الميدانية لمناطق النزاع.
- ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى في هذا المجال إلمام المرأة المسلمة بتعاليم دينها.

٢ - طمس هوية المرأة الإفريقية (شكلاً ومضموناً):

عندما وطئت أقدام الاستعمار الغربي القارة الإفريقية عمل على تغيير هوية المجتمعات والبلاد التي احتلها، وكانت إحدى أدواته في هذا السبيل تغريب المرأة الإفريقية، وسلخها من قيمها وعقيدتها ظاهراً وباطناً.

أما الظاهر؛ فقد أدخل الاستعمار الغربي على المجتمعات صوراً دخيلة من اللباس والأزياء،

(١) من توصيات الملتقى الثقافي النسائي حول مشكلة المرأة في إفريقيا في مناطق النزاع، جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم السودان، لعام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

وروّج لها في الأوساط النسائية بوصفها من مظاهر الرقي والتقدّم، وأشاع أنّ خلاف هذه المظاهر الغربية هو التخلّف؛ وقد حملت هذه الأزياء ثقافة الحياة الغربية ونمطها وقيمها وسلوكيات المرأة الأوروبية، حيث كانت تعتمد على إبراز الجسد وإظهار مفاتنه، وقد رفضت الكثير من النساء في مجتمعات وسط إفريقيا الاستجابة لهذه السلوكيات والعادات الغربية، وحذّر العقلاء من الانجرار وراء الثقافة الغربية؛ لكونها تقوّض قيم المجتمعات الإفريقية ومبادئها، وتسلبها خصوصيتها التي تشكّلت عبر مئات السنين.

وقد احتفظت المرأة المسلمة بزيها المميز، والتزمت بارتداء الحجاب، واعتبرته رمزاً لهويتها من الصعوبة أن تفرط فيه، والحديث عن حرص المرأة المسلمة على حفظ هويتها لا يعني عدم وجود بعض السلبيات؛ كما أنّ هناك قضايا تحتاج إلى بذل جهود علمية لرفع مستوى الفهم الصحيح للإسلام ومقاصد الشريعة لدى المرأة، وتقع بعض الإشكالات في هذه القضايا بسبب ضعف إيمان المرأة، أو لجهلها بأحكام الشريعة.

أما على مستوى الفكر والمضمون؛ فكانت هناك محاولات مستميتة لإعادة تشكيل العقل الجمعي وصياغته في المجتمعات الإفريقية؛ من خلال وسائل الإعلام، وتغيير مناهج التعليم، ونشر ثقافة القوى الاستعمارية وقيمها، وإرسال النّخب والمتميزين من الأفارقة إلى بلدان هذه القوى للتعلّم فيها، ولتربيتها وتنشئتها نشأة بعيدة عن مجتمعاتها، فتتأثر بما تعايشه وتراه، وتعود إلى أوطانها تحمل ثقافة المستعمر وتسعى للترويج لها، كما تتولى مناصب القيادة في مجتمعاتها لتدير دفّة الأمور، وتوجّه بوصلة المجتمع في الاتجاه الذي يريده المحتل، وكانت قضايا المرأة من أهم القضايا التي عملت هذه النّخب على تغييرها، واستلهام النموذج الغربي في عملية التغيير.

ثانياً: من مشكلات المرأة في بوروندي:

قبل الحديث عن أهم قضايا الأوساط النسائية المسلمة ومشكلاتها؛ نشير بوجه عامٍّ إلى نسبة المرأة البوروندية من السكان، يبلغ عدد سكّان بوروندي ١٠,٨٨٨,٣٢١ نسمة طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٣م، وتزيد نسبة الإناث عن ٥٢٪ تقريباً من هذا التعداد، انظر: الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

التركيب العمري للسكان في بوروندي، وأعداد الذكور والإناث، لكلّ مرحلة عُمرية، طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٣م

مراحِل العُمر	النسبة المئوية	عدد الذكور	عدد الإناث
أصغر من ١٥ سنة	٤٥,٦٪	٢,٤٩٧,٩٩٩	٢,٤٦٩,٥٦٤
١٥ - ٢٤ سنة	١٩,٧٪	١,٠٧١,١٣٥	١,٠٧٤,٧٦٣
٢٥ - ٥٤ سنة	٢٨,٤٪	١,٥٣٣,١٩١	١,٥٥٩,٦٦١
٥٥ - ٦٤ سنة	٣,٨٪	١٨٦,٧٠٦	٢٢٥,٤٦٧
٦٥ سنة فأكبر	٢,٥٪	١٠٨,٢٤٣	١٦١,٥٩٢

وتعاني المرأة البوروندية بشكلٍ عامٍّ العديد من المشكلات؛ وأخطرها:

١ - العنف ضدّ المرأة:

ينتشر العنف ضد المرأة بجميع أشكاله في بوروندي - سبقت الإشارة لذلك-، وهو واقع تعترف به الحكومة والمجتمع وجميع المنظمات العاملة في مجال مكافحة هذه الظاهرة، وعلى الرغم من توقيع الحكومة البوروندية على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تمنع هذه الظاهرة، واتخاذها العديد من الإجراءات القانونية في هذا الإطار؛ فإنّ هذه الظاهرة ما تزال تتزايد في المجتمع البوروندي، وقد حذّرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها حول بوروندي عام ٢٠١٠م من استمرار الارتفاع في معدلات الاغتصاب وغيره من أشكال

العنف الجنسي ضدّ النساء والفتيات، وكان معظم ضحايا حوادث الاغتصاب من القُصَّر[١].

٢ - الإيدز:

على الرغم من سعي الحكومة والمنظمات المدنية للتخفيف من انتشار مرض الإيدز في بوروندي، حيث يُعَدّ هذا من أولويات وزارة الصحة العامّة، فإنّ المرض لا يزال يشكّل خطورة كبيرة على المجتمع البوروندي، وبخاصة النساء، فمعدلات انتشاره بين النساء أكبر من الرجال، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن جمهورية بوروندي يبلغ معدل انتشار المرض بين النساء (٧ , ١٪ للنساء)، و (٠ , ١٪ للرجال)، أي تُصاب (١٧٠ امرأة؛ مقابل ١٠٠ رجل)[٢].

٣ - الفقر:

تُعَدّ المرأة البوروندية القوة البشرية الرئيسة العاملة في مجال الزراعة، حيث يعمل في هذا المجال (١٠٧ من النساء؛ مقابل ١٠٠ رجل من سكان الريف)، هذا بالإضافة إلى أعمالها المنزلية؛ مما يشكّل عبئاً إضافيّاً على المرأة، خصوصاً أنّ تقنيات الزراعة في بوروندي منخفضة، كما أنّ البلاد تتعرض لمتغيّرات مناخية، أما في المناطق الحضرية؛ فنسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية أقلّ من الرجل، حيث يبلغ معدل مشاركة الرجال في المناطق الحضرية مقارنة بالمرأة: (٨ , ٥٠٪ للرجال؛ مقابل ٦ , ٣٥٪ للنساء)[٣].

٤ - التعليم:

على الرغم من تقدّم المرأة البوروندية في مجال التعليم مقارنة بالماضي، كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، فإنّ العملية التعليمية تشهد صعوبات وتحديات كبيرة، أبرزها طبيعة الثقافة الخاطئة السائدة في المجتمع حول تعليم المرأة، والفقر المادي للأسر البوروندية، فالمعاناة في المعيشة تمنع الأسرة من إرسال بناتها وأبنائها إلى المدارس، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية المدرسية، والنقص في عدد المدرسين.

هذه التحديات انعكست بالسلب على تعليم المرأة، وعلى المخرج الناتج من العملية التعليمية، ومن ثمّ كان لها أثرها السلبيّ على قضايا تنمية المجتمع ونهضته.

جدول رقم (٢)

عدد الطلاب الإناث وعدد الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية، في الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١١م)[٤]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الإناث	عدد الذكور	نسبة تعلم الإناث مقارنة بالذكور
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٨٦	٧٠٠٢٤	١٠١٦٣٢	٦٨٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٢٠	٧٨٨٣١	١١٦٧٧٤	٦٧٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٢٧	٨٧٧٠٥	١٣٣٠٧٤	٦٥٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٨٧	١٠٥٤٨٧	١٥٣٢٢٨	٦٨٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٥٨	١٢٥٥٥٥	١٨٢٢٩٩	٦٨٪
٢٠١١/٢٠١٠	٩٧٠	١٤٢٠٨٢	٢٠٣٩٠٦	٧٠٪

٥ - الصراعات والحروب:

بوروندي دولة ذاقت مرارة الصراعات العرقية، في حرب طويلة اندلعت عام ١٩٩٣م، واستمرت ١٢ عاماً، وكانت المرأة البوروندية هي إحدى ضحايا هذه الصراعات الممتدة، فقد مات خلال

(١) يمكنك الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية عن العنف في بوروندي من خلال هذا الرابط: http://www.amnesty.org/ar/region/burundi/report-2010

(٢) انظر: التقرير هيئة الأمم المتحدة - للمرأة حول بوروندي على الرابط التالي: http://www.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/csw/59/national_reviews/burundi_review_beijing20.ashx

(٣) المرجع السابق.

(٤) تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرجع سابق.

مع دخول الإسلام إفريقيا؛ عمل هذا الدين الجديد على إنصاف المرأة واحترامها وإعطائها حقوقها كاملة، فتعلّقت المرأة الإفريقية بالإسلام واستمسكت بتعاليمه

هـذه الحـرب مئـات الآلاف، وخلّفـت عشـرات الآلاف من النسـاء المشـردات؛ بلا عائل ولا مأوى، وحتى الآن لا تزال المرأة البوروندية في معاناة جراء هذه الحروب.

ثالثـاً: مـن قضايـا المـرأة المسـلمة في بوروندي:

١ - قضية المساواة بين الرجل والمرأة:

قضيـة المسـاواة بين الرجـل والمرأة مـن البنود التـي تضمّنتها اتفاقيـة الأمم المتحـدة (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) لعام ٢٠٠٨م، وقد وافقـت بوروندي على بنـود هذه الاتفاقيـة ووقّعت عليها.

هـذه الاتفاقيـة هي دعـوة صريحة لتطبيـق القيم الغربيـة فـي مجتمـع المـرأة البوروندية؛ فقـد جـاء فـي هـذه الاتفاقية مـا نصّـه: «على الرغم مـن نجاح الديمقراطية الجديدة في بوروندي.. فقد واجه هذا البلـد صعوبـات جمّة، وفـي الواقع لـدى بوروندي وزير ونائب وزير لحقوق الإنسـان وقضايا المساواة بين الجنسـين؛ الأمر الذي يثبت تزايـد إدراك المرأة لأهمية المساواة بين الجنسين»[١].

وغني عن البيان أنّ هناك مجالات تتسـاوى فيها المرأة مع الرجل، كما جاء في الشـريعة الإسـلامية، فلـم تفـرّق الشـريعة بيـن الرجـل والمرأة فـي أصل الخلقة، أو القيمة الإنسـانية، فلا يوجـد بينهما تمايز أو تنافـر في ذلك، بل إنهما يرجعان إلى أصل واحد، كمـا قـال تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النسـاء: ١]، (نَفْس واحدة: هو آدم عليه السلام).

أمـا الفـوارق الجسـدية والمعنويـة والشـرعية بين الرجل والمرأة؛ فهي ثابتة قَدَراً وشـرعاً، وحسّـاً وعقـلاً، وهـذا الاختـلاف ينبنـي عليـه جملـة مـن الأحكام الشرعية في الإسـلام، فالشريعة الإسلامية تقرر أنّ الله سـبحانه وتعالى قد أوجب ببالغ حكمته الاختـلاف، والتفـاوت، والتفاضـل بيـن الرجـل والمرأة، فـي بعض أحكام التشـريع، وفي المهمات والوظائـف التـي تلائـم كلّ واحـدٍ منهما فـي خِلقته وتكوينه، وفي قدراته وأدائه، وفي اختصاصه.

وهذا هو ما استقرت عليه المجتمعات الإفريقية حتى قبـل دخـول الإسـلام؛ حسـب الدراسـات التاريخيـة والأنثربولوجية، وهو مـا يتوافق والطبيعة البشرية والفطرة الإنسانية.

٢ - قضية الميراث:

مـن القضايـا التي تشـغل المجتمع المسـلم في بوروندي قضيـة ميراث المـرأة المسـلمة، وقد جاء فـي اتفاقيـة الأمـم المتحـدة (القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة) لعـام ٢٠٠٨م، التـي وافقـت بوروندي على بنودهـا ووقّعـت عليها، في فقـرة (٣٥): «علـى الرغم من إقامة مشـاريع متنوعة لفائـدة النسـاء فـي بوروندي؛ إلا أنّ الحاجـة قائمة لوضـع خطـة شـاملة لمواجهة مشـاكل المـرأة إزاء مسألة الملكية وحقوق الميراث؛ بما في ذلك تقسيم الملكية بعد وفاة الزوج»[٢]!

وكان مـن نتـاج ذلـك أن ظهـرت فـي بوروندي

(١) انظر: الاتفاقية الأممية حول بوروندي لعام ٢٠٠٨م، ص ٣.

(٢) انظر: الاتفاقية الأممية حول بوروندي لعام ٢٠٠٨م، ص ٧.

منظمات حقوق الإنسان، بعضها متخصّص في شؤون المرأة، عملت على التمكين لهذا البند الأممي في أوساط المجتمعات النسائية المسلمة في بوروندي، وقد تأثرت عدد من النساء المسلمات بهذه المطالب، حتى أصبحت (قضية الميراث) تشغل حيّزاً كبيراً من الحوارات والجدال داخل المجتمع الإسلامي في بوروندي.

ونوضح في هذا الصدد، بعيداً عن السجالات الانفعالية العاطفية، أنّ الإسلام قرّر حقّ المرأة المسلمة في الميراث، وأنّ هناك (٤) حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل، وأضعاف هذه الحالات ترث مثل الرجل تماماً، كما أنّ هناك (١٠) حالات أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، وحالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال، أي أنّ هناك أكثر من (٣٠) حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابل (٤) حالات محدّدة ترث فيها المرأة نصف الرجل، فالجهل بهذه الحقائق والحكمة الشرعية من هذا التقسيم هو الذي أوقع بعض المسلمات في التأثر بما تروّجه تلك المنظمات؛ في المقابل هناك جهد ملموس لـ(اتحاد النساء المسلمات) في التوعية بذلك في أوساط المسلمات في بوروندي، وبيان الحكمة الإلهية من هذه التشريعات.

٣ - تحديد النسل:

طالب البند (ك) من (وثيقة بكّين) جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بـ«التقليل من اللجوء إلى الإجهاض؛ من خلال التوسع في خدمات تنظيم الأسرة، وإعطاء الأولوية لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه، أما النساء اللاتي يحملن حملاً غير مرغوب فيه؛ فينبغي أن يتيّسر لهنّ فرص الحصول على المعلومات الموثوقة».

وبوروندي من الدول التي أعلنت التزامها بـ(وثيقة بكّين)، أو (إعلان بكين)، حتى خلال الفترات التي شهدت فيها صراعات وحروباً؛ وبالتالي فإنها ملتزمة بما جاء فيها من حرية الممارسات الجنسية، وحرية الإجهاض، وحقّ المرأة في عدم الحمل، واستخدم الوسائل المناسبة لمنع الحمل، وقد خصّصت وزارة الصحة أقساماً خاصّة في بعض المستشفيات لتوفير وسائل منع الحمل، وتقدّم الخدمات مجاناً، وبإجراءات ميّسرة، ويوضح الشكل الآتي تطور استخدام وسائل منع الحمل في بوروندي خلال الأعوام الماضية، في الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٣م).

تطور استخدام وسائل منع الحمل في المجتمع البوروندي في الفترة (٢٠٠٠م – ٢٠١٣م)[1].

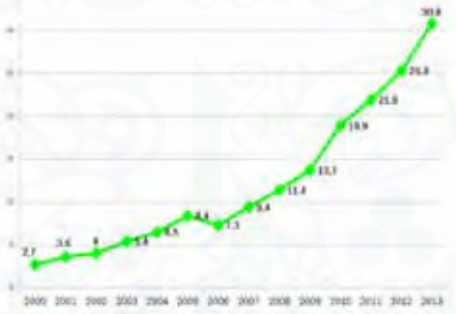

وقد تبنّ عدد من المسلمات الغافلات هذه الدعوة، وبدأن يروّجن لها في الأوساط النسائية المسلمة، وقضية تحديد النسل لها خصوصية عند المسلمين؛ فالمجامع الفقهية قد أفتت بحرمة تحديد النسل، لذلك يبدي علماء المسلمين تحفّظهم على ما جاء في (وثيقة بكّين) فيما يخصّ قضية تحديد النسل، بل يرون أنّ هذه الوثيقة تحمل العديد من المغالطات، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الأسرة.

فهذه المواثيق الدولية لم تعط الاهتمام اللائق

(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرجع سابق.

بقضية تكوين الأسرة وبنائها، بل خلت كثير من بنودها تماماً من أية إشارة لمصطلح الأسرة، برغم تناولها لموضوعات المرأة، ولكن تناولتها بوصفها عنصراً تمّ اجتزاؤه من سياقه الاجتماعي، وفي حين آخر اعترفت بعض المواثيق بهذا المصطلح إلا أنها همّشته إلى أقصى حدّ، إلى حدّ ذكره ثلاث مرات فقط ضمن بنود اتفاقية تحوي تسعين بنداً، وحينما تذكره يكون في سياق تلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة وتحديد النسل، أو أن يرد ذكر المفهوم لغَلّ يد الوالدين في تربية أبنائهما فيما أطلقت عليه الوثائق (العنف في نطاق الأسرة)، أو أن يأتي المفهوم في سياق هو أخطرهم جميعاً بضرورة الاعتراف بوجود (أشكال أخرى للأسرة)! وهذا يعني، ليس فقط الاعتراف بالشذوذ وتقنينه، وإنما يعني ضرورة أن يتسع معنى الأسرة كي يشمل جميع العلاقات السوية والشاذة! وإعطاء الجميع الحقوق نفسها من الضمانات الاجتماعية والإرث و... سواء بسواء!

وفي إطار هذه التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في بوروندي؛ شكّلت مجموعة من النساء المسلمات منظمة نسائية تحت مسمّى: (اتحاد النساء المسلمات).

رابعاً: اتحاد النساء المسلمات في بوروندي:

يهدف (اتحاد النساء المسلمات) إلى مواجهة تلك التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في المجتمع، وللنهوض بدورها، وقد نقلت تجربة الاتحاد إلى بلدان أخرى في وسط إفريقيا.

ويهدف الاتحاد إلى:

- تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة داخل الأسرة.
- إكساب المرأة المسلمة المعارف والمهارات الضرورية للنهوض بدورها المنوط بها.
- تحصين المرأة المسلمة بالمناعة اللازمة التي تمكّنها من مواجهة التحديات.

ويقوم الاتحاد بأنشطة عديدة، ومن هذه الأنشطة:

إقامة ندوات ومحاضرات تخصّ النساء، ومن أبرز الندوات التي أقامها الاتحاد ندوة بعنوان: (تأهيل الداعيات وتعزيز مهاراتهن الدعوية)، أقيمت في الفترة ٢٨-٣١/ ٧/ ٢٠٠٥م.

وكان من أهداف الندوة؛ حسب تقرير نشره الاتحاد:

١ - تزويد الداعيات المسلمات بالمهارات اللازمة للقيام بدعوة هادفة، من جميع جوانب الحياة، وكيفية تزكية النفس.

٢ - تشخيص دور المرأة المسلمة في نشر الإسلام في بوروندي.

٣ - تحديد أبرز المشكلات التي تواجه الداعية المسلمة، والحلول المناسبة لها.

٤ - تقويم نشاط المرأة الدعوي على مستوى الوطن.

٥ - تحديد معالم منهج برنامج الدعوة القابل للتطبيق في مناطق معينة[1] ■

(١) اتحاد النساء المسلمات في بوروندي: ندوة (تأهيل الداعيات وتعزيز مهاراتهن الدعوية)، في الفترة من: ٢٨-٣١ من يوليو ٢٠٠٥م، ص ٢.

المرأة في إفريقيا ..

قراءة في العادات والتقاليد المحيطة بها

د. آدم بمبا

أكاديمية الدراسات الإسلاميَّة، جامعة ملايا، ماليزيا

موضوع المرأة من الموضوعات الحيَويَّة في الدِّراسات الإفريقية،

وهو من المداخل التي ينتهزها أصحابُ الفكر النِّسَويِّ للنُّفوذ إلى عمق الفكر الإفريقي، والإسلاميِّ أيضاً، من أجل تقويضه وفرض الرُّؤى الخاصَّة بهم، مستخفِّين في ذلك بالموروث الإفريقي من معتقداتٍ وثقافةٍ وعاداتٍ وتقاليد.

وبالعكس؛ يقف الباحث المسلم عند المظاهر الاجتماعيَّة والثَّقافات والعادات الخاصَّة بكلِّ شعب وقفةً موضوعيَّة منصفة قبل الحكم عليها، ومن ثَمَّ ينتقي منها، ويُهذِّب، ويطرح.. وهذا ما حاولنا الالتزام به في دراستنا هذه.

وهذه الدراسة محاولةٌ متواضعةٌ، تنحو منحًى اجتماعيّاً أنثروبولوجيّاً، لعرض طائفةٍ من العادات والتَّقاليد المؤطِّرة لحياة المرأة في إفريقيا جنوب الصَّحراء، وفي غربيِّها بالأخص، وما لتلك العادات والتَّقاليد من علاقةٍ بحُريَّة المرأة وكرامتها ووضْعها في المجتمع الإفريقي، في إطارٍ إسلاميٍّ عامّ.

المبحث الأوَّل: الفكر الجِنْسَوي في المنظور الإفريقي:

الحديث عن الرُّؤية الإفريقية للذَّكر والأنثى لا بدَّ أن ينطلق من السَّبر الحقيقيِّ للمكوِّنات المشكِّلة للرُّؤية الإفريقية، وهذا ما سأحاوله في الفقرات الآتية.

أوَّلاً: أساطير خلق الإنسان (creation myths):

يتوارد في معظم أساطير الخلق في إفريقيا تأكيدُ أنَّ الذَّكر والأنثى صِنْوان توأمان، لا يكتملُ أحدُهما إلاَّ بالآخر، خلقهما الإله الخالق في وعاءٍ واحد، تزوَّجا في معظم الأساطير، والبشر من نسلهما.

في أسطورة الخَلْق عند المانديغ نجد التَّوأمين (فَارو، كُوني) (Faro & Koni)، و (بيمْبا، مُوسُوكروني) (Pemba & Musokoroni)، وعند الدُّغونْ نجد (أُغُو، نُومو) (Ogo & Nommo)، وغيرها[١].

ولا وجود للفصام في المنظور الإفريقي القديم بين الذَّكر والأنثى، ولا مساحة للصِّراع بينهما على الإطلاق، وإنَّما يُحدث انفصالهما اضطراباً في نظام الكون؛ كما في أسطورة المانديغ والدُّغونْ[٢].

ثانياً: اللُّغة والرُّؤية الجنسَويَّة بإفريقيا:

العلاقة بين اللُّغة والفكر تَلازميَّة؛ فلغة المجتمع تُعدُّ معياراً دقيقاً لقياس رؤيته عن العالَم[٣]، وتُبرز معظم لغات إفريقيا التَّكامُل بين الذَّكر والأنثى، ففي دراسة للباحثة (Mba) أكَّدت أنَّ معظم لغات إفريقيا يمكن وصفها بحيادية جنْسَويَّة (gender-neutral)؛ لأنَّ الضَّمائر والصِّفات فيها لا تميِّز بين أنثى وذكر؛ بعكس اللُّغات الكبرى الوافدة إلى القارَّة، وبخاصة الغربيَّة، ففي الفرنسيَّة نجد ضميرَيْ (il elle)، وأداتَي التَّعريف (le la)، وفي الإنجليزيَّة نجد ضميرَيْ (he she).

وقد تُرجِمَ غياب التَّمييز بين المذكَّر والمؤنَّث في اللُّغات الإفريقية عمليّاً بوجود كثير من المسؤوليَّات المتبادلة بين الرَّجل والمرأة؛ دون أن يشعر الأفارقة بحرج نفسيٍّ حيال هذه التَّسوية[٤].

ثالثاً: الحِكَم والأمثال والرُّؤية عن المرأة:

تُعدُّ الأمثال وعاءً حاضناً للرُّؤى المشكِّلة لهويَّات كلِّ مجتمع، والأمثال عن المرأة خير مترجم للرُّؤية الإفريقية عن المرأة، وهي رؤية منصفة في الغالب، تقدِّر الأنثى وتجعلها صِنْواً حقيقيّاً للذَّكر.

ففي مجتمع المانديغ يُقال في المثَل: (المرء مَدينٌ في كلِّ

---

(١) African Mythology A to Z, p 128.

(٢) Yves Bonnefoy. American African and old European Mythologies, p125.

(٣) شتا السيد علي: علم الاجتماع اللغوي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٨١.

(٤) BenedictaEgbo. Gender, Literacy and Life Chances in Sub Saharan Africa, (Multilingual Matters, 2000), p 3.

مـا يملك لأبيه مرَّة، ومرَّتين لأمِّه)، ويقولون: (b b'iba bolo): (كلُّ بيـد أمِّه)، أي كلَّ إنسـان رهنٌ في النَّجـاح بما كانت عليه أمُّه مـن صـلاح[١]، فالرِّجـال يتفاضَلون فيمـا بينهم بفضـل أمَّهاتهم، وبمـدى بـرِّ كلٍّ واحـدٍ منهم بأمِّـه، وتقول الشُّـونا (Shona) عن مكانة المـرأة: (mushamukadzi): (إنَّمـا البيت المرأة)، أي أنَّ نجاح الأسرة وصلاحها قائمٌ على المرأة[٢].

وترسـم بعـض الأمثال صورة سـلبيَّة للمرأة، كمـا في معظم ثقافـات العالَـم، كالأمثـال التـي تفتـرض أنَّ النَّقـص مؤصَّل في المـرأة، فالحسـناء غبيَّـة أو سـاحرة أو غـدَّارة أو ليسـت محـلاًّ للأسـرار، ومن أمثال إثنيَّة (Luba) عـن الزَّواج: (الزَّواج مثل أن تحمـل حيَّة في جعبتـك)[٣]، ولا يُصرِّح هذا المثَل بالمرأة، ولكنَّ السِّـياق واسـتعمالُه مـن قِبَل الرِّجـال يوحي بأنَّ (الحيَّـة) هنا هي المرأة.

ومن أمثال كونغو زائير قولهم: (المرأة مثل ظلٍّ، كلَّما أردتَ الإمسـاك به أفلت، وإذا تركته تَبِعَك)[٤]، وهـذا مَثَلٌ محايدٌ يعطي الرَّجل مفاتيح للتَّعامل اللَّبق مع المرأة.

رابعاً: الأديان والمعتقدات:

تمثِّـل الأديـانُ والمعتقـدات القبَليَّة فـي إفريقيا معيـاراً أميناً لقيـاس الرُّؤية الإفريقية عن المرأة ومكانتهـا؛ لأنَّ التصوّر الدِّيني فيهـا هـو أقصـى مظاهر التَّعبيـر الإنسـاني عن المجتمـع والكون والحياة.

وبناءً عليه؛ فإنَّ إشـراك المرأة في الطُّقـوس الدِّينيَّة، وقيامها بمسـؤوليَّات دينيَّة عظيمة، ووجود معتقداتٍ دينيَّـة إيجابيَّة عنها، يـدلُّ على مكانة المـرأة العالية في الوسـط الإفريقـي، ومن أمثلة ذلك وجود جماعاتٍ نسَويَّة سريَّة[٥] في معظم مجتمعات إفريقيا، مثـل جماعة (Poro) و (Sande) عنـد المانديغ، و (Kpelle) في سيراليون[٦].

وفـي ظـلِّ تلـك التَّجمُّعـات الدِّينيَّـة والاجتماعيَّة شـاركت المـرأة الإفريقيـة في نشـاط المجتمع باسـتقلاليَّة وعدم الشُّـعور بوصايـة بطريركيَّـة عليهـا؛ فمارسـت بنفسـها الطُّقـوس الوثنيَّـة الدِّينيَّـة، مـن كهانة ورقصات سـريَّة محظورة علـى الرِّجال، فيما يتعلَّـق بمراحـل حياتهـا، كالبلوغ والـزواج.. إلـخ، بالإضافة إلى الـدَّور الاجتماعيِّ الذي كانت تقوم به تلك الجماعات النِّسـويَّة، كالحفـاظ علـى الأمن والسَّـلام فـي المجتمع، وفـضّ النِّزاعات الدَّاخليَّة بين الأفراد والمجموعات، وتغريم مَنْ يُدان.

وتتألَّـف بعـض التَّجمعـات النِّسـويَّة مـن شـبكة معقَّدة من التَّقسـيمات، فمنهـا عنـد الإيبو فـي نيجيريـا: (Ikporo-Ani) للنِّسـاء البالغات، و (Inyemedi) للمتزوِّجات دون الأرامل أو المطلَّقـات، و (Umuada) لنسـاء الإيبو بصرف النَّظر عن حالة المـرأة الاجتماعيَّـة، ولا أدلَّ على قـوَّة هذا التَّنظيـم ممَّا قامت به المـرأة في ولايَتَـي: (كلابارْ و أويـري) (Kalabar & Oweri) من نضـال منظَّم ضدَّ المسـتعمر البريطاني والزُّعمـاء المتواطئين معـه، وعُـرف بــ (OguUmunwanyi) أو (/ Aba riots Igbo women war)[٧].

ومـن النَّمـاذج النِّسـويَّة ذات الحضـور الفعَّـال فـي الشَّـأن الاجتماعيِّ شـخصيَّة (Omu) عنـد الإيبو، و (Ohemaa) عند الأكانْ في غانـة، و (Iyalode) عند اليوربا، فـ(الأومُو) توصف بأنَّها (أمُّ المجتمـع)، تتميَّز بالحكمة والحصافة، ومعرفة العادات والتَّقاليـد، وبالتَّضلُّـع فـي تاريـخ المجتمـع، ومن مهامِّهـا مراقبة السُّـوق، وضبط الأسعار، وفضِّ النِّزاعات بين النِّساء، والإشراف

---

(١) Mary Saracino. She is Everywhere!: An Anthropology of Writing in Womanist/Feminist Spirituality, (iUiniverse, 2012), V1, p 26.

(٢) Elias KifonBongmba. The Wiley Blackwell Companion to African Religions, (African World Press, 1997), p 108.

(٣) John C. Raines and Daniel C. Maguire, What Men Owe to Women, (State University of NY Press, 2001), p 75.

(٤) Mary EgunModupeKolawole. Womanism and Africqn Consciousness, p 64.

(٥) الجماعات السريَّة (Secret Societies): لا تعني السرية هنا أنَّها ليست مشروعة في المجتمع، وإنَّما تحاط بسريَّة تامَّة؛ لإضفاء طابع المهابة والتقدير عليها.

(٦) CherisKramarae and Dale Spender (ed), Routledge International Encyclopedia of Women Education: Health to Hypertension, p 690.

(٧) Nancy, J. Hafkin& Edna, G. Bay. Women in Africa: Studies in Social and Economic Change, (Stanford University Press, 1991), p 59.

على الطُّقوس التي تضمن وئام المجتمع، وهي النَّاطقة الرَّسميَّة باسم النِّساء في المجموعة.

ولا يعني ما تقدَّم ذكره أنّ الرُّؤية الإفريقية نحو المرأة منصفةٌ مطلقاً، فهناك جملةٌ من المعتقدات المجحفة في حقِّ المرأة، منها في غرب إفريقيا: التَّشاؤم بالمرأة والعلاقة الجنسيَّة معها في حال التَّأهُّب للأمور المهمَّة؛ كالخروج لسفر، ويعلو هذا التَّوجُّس من المرأة إذا كانت في حيض أو نفاس[١]، ففي بعض المجتمعات تُمنع المرأة من الأعمال المنزليَّة إذا حاضت، وتسكن في كوخٍ حتى ينقطع عنها الحيض[٢].

خامساً: العادات والتَّقاليد:

لقد انبثقت عاداتٌ وتقاليد لدى كلِّ إثنية عن رؤيتها الخاصَّة للمرأة، منها ما يؤخذ ومنها ما يُردُّ، ولكنَّها في الغالب لا تستهدف تقييد حريَّة المرأة أو الحطَّ من قدرها، وتتَمَظْهَر تلك العاداتُ والتَّقاليد في مختلف مراحل حياة المرأة، ويصعب الإحاطة بها ولو في إطار مجتمعٍ أو إثنيَّةٍ واحدة.

وإجمالاً تحظى المرأة في ثقافات غرب إفريقيا باحترام نسبيٍّ، فيرى الرَّجل أنَّ من واجبه وكمال مروءته (/ lambe pulaaku /mutuminkirki) حمايتها ورعايتها.. فمِنَ العار الشَّديد عند اليوربا أن يفرط الرَّجل في حماية زوجته؛ لذلك عندما يمشيان فإنَّ المرأة تتقدَّم الرَّجل؛ فيحميها إذا طرأ طارئ، ولتتمكَّن من الهرب إذا جدَّ الجدُّ[٣]، وعند الماندنيغ أو السوننكي أو الفولاني من كمال كرامة الرَّجل ومروءته عنايته بنسائه؛ وإلاَّ عُيِّر بذلك من أعدائه أو أبناء عمومته (faden)[٤].

أمَّا صُوَر التَّمييز القليلة بين الرَّجل والمرأة في المجتمعات التَّقليديَّة، فمثل حظر أكل لحوم المعز على نساء إثنيَّة (Nsaw) في الكونغو، وحظر لحوم الغنم وأكل البَيْض على نساء إثنيَّة (Busoga) في يوغندا[٥]، والمحظورات الاجتماعيَّة حين تستهدف طائفة معيَّنة دون تفسير واضح؛ فإنَّ المحظور يصعُب قبوله في تلك الحال.

وقد يكون المحظور الاجتماعيُّ جيِّداً في مضمونه؛ لكنَّه غير لائق في تعليله، كحظر تسلُّق المرأة الأشجار، وتعليل ذلك بأنَّ الشَّجرة تيبس وتموت أو تنقطع عن الإثمار إذا تسلَّقتها امرأة؛ فلا شكَّ أنَّ هذا المحظور يحرص على ستر المرأة وتعزيز كرامتها؛ لما في تسلُّق الأشجار من مظنة كشف العورات؛ لكنَّ التَّعليل قد يُفسَّر بأنَّه تشاؤمٌ بالمرأة، وهذا ما انتهى إليه بعض الباحثين[٦].

المبحث الثاني: المرأة وفترة الطُّفولة والمراهقة بإفريقيا:

لا يوجد تمييز بارز بين الأطفال الذُّكور والإناث في غرب إفريقيا، وكلُّ ظاهرة اجتماعيَّة اختص بها أحدهما لها مقابلها عند الآخر تقريباً.

في تسمية المواليد – مثلاً - نظامٌ دقيقٌ عند معظم المجموعات الإثنيَّة بغرب إفريقيا، فيُسمَّى المولود – ذكراً أم أنثى- طبقاً ليوم ولادته، أو لترتيبه في الأسرة، أو لظرف ولادته، فيُطلق على البنت الأولى في الأسرة عند الماندينغ: (Nyele)، والثَّانية: (Nya)، وعند مجموعات بَساري: (Tyra)، والدُّغون: (Yene) و (Yetima)، وغيرها.. وهذه الأسماء تحمل رسائل (داخليَّة وخارجيَّة)؛ حيث تحظى البنت الكبرى في الأسرة ببالغ الاحترام، ويكون لها القول الفصل في شؤون الأسرة بعد كِبَر الوالدين أو وفاتهما.

وحين تدخل البنت فترة المراهقة والحيض؛ فإنَّ بعض المجموعات الثَّقافيَّة تحيط ذلك ببعض الطُّقوس والمحظورات، كطقوس (chiputu) التَّأهيليَّة للبنت عند بلوغها ورؤيتها حيضتها الأولى عند مجموعة ياوْ في الجنوب الإفريقي، وطقوس

(١) John C. Raines and Daniel C. Maguire, What Men Owe to Women, p 75.

(٢) Robert Staples. Exploring Black Sexuality, (US: Rowman, 2006), p 9.

(٣) O. O. Familusi, march 2012.

(٤) The Journal of Pan African Studies, V.5, No.1, p 307.

(٥) John Roscoe. The Northern Bantu: An Account of Some Central African Tribes of the Uganda, (Cambridge University Press), p 237.

(٦) John C. Raines and Daniel C. Maguire, What Men Owe to Women, p 75.

(unyagowamatengusi)[1]، وعملياً لا تختلف المرأة كثيراً عن الرَّجل في تلك الطُّقوس؛ لأنها فترةٌ تأهيليَّة للمراهق للدُّخول في حياة الرُّشد والزواج؛ بما يتعلَّمه من الخبرات والمهارات والمعارف الضَّروريَّة.

ولا يكمن الفرق بين الجنْسَين إلاَّ في المهام الاجتماعيَّة المنوطة بكلٍّ منهما، فالهوسا تقوم بتلقين البنات دروساً في الآداب والعادات الاجتماعيَّة، ومهاراتٍ في تدبير المنزل والعناية بالأطفال، من أجل إعدادهنَّ وتخريجهنَّ ربَّات بيوت صالحات مثاليَّات (uwagida) أي (أمُّ البيت)[2]، ولا توجد مجموعة إثنيَّة بغرب إفريقيا خاصَّة لا تمارس نوعاً من هذا التَّدريب التَّأهيلي.

أوَّلاً: الختان والخفاض[3] والتَّربية التَّأهيليَّة:

الختان – حسب الرُّؤية الإفريقية - تطهيرٌ للفرد يزيل عنه غشاوة الجهالة أو (wanzo nyama kono) كما يسمِّيه المانديغ، وهي القوَّة الشِّريرة التي تجرُّ الإنسان نحو الرَّذيلة، وتحول بينه وبين القيَم الإنسانيَّة التي يؤمن بها المانديغ، فلا يُحاسب الفرد على أخطائه وتصرُّفاته محاسبةً حقيقيَّة، ولا يُكلَّف تكليفاً ملزماً إلا بعد اجتيازه هذه المرحلة[4].

والختان بهذا المفهوم شأنٌ جماعيٌّ، يتمُّ بشكلٍ دوريٍّ لجميع أطفال القرية أو العشيرة، وتصاحبه مظاهر كثيرة، ويُعنى بالمختونين في تلك الفترة طبيب شعبيٌّ مقنَّع يُدعى عند المانديغ (kankurang)، ومعلِّم اجتماعيٌّ يُطلق عليه (seman)، وتنشد فيها أغانٍ تعليميَّة (damadian /siminkan)، ويُلقِّن الناشئة كثيراً من المعارف القَبَليَّة والعادات والتَّقاليد، وأسرار الحياة الزَّوجية، وبعد عودة المختونين إلى القرية واستقبالهم برقصاتٍ شعبيَّة (bolokodenu don bo)، يُطلق على الذُّكور: (kamalenw)، والإناث: (mpogotigiw) أي راشدون؛ إشارةً إلى الفصل بين حياة الرُّشد وحياة الصِّبا (bilakorow) عند المانديغ، أو (waxambaane) عند الولوف.

فالهدف الأساس في الرُّؤية الإفريقية للختان هو تأهيل الفرد للدُّخول في الحياة الاجتماعيَّة، وقد عدّ بعض الباحثين فترة الختان مرحلةً للتَّعليم العامّ أو الأساسي؛ إذْ كان يحظى به كلُّ فردٍ، ويركّز فيه على المهارات الأساسيَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة عند كلِّ مجموعة ثقافيَّة، ويستغرق ما بين الشَّهر والسَّنة الواحدة.

ومن المعتقدات السَّائدة أنَّ المرأة المتْكاء (غير المختونة) امرأةٌ غير كاملة، وأنَّها يعسُر عليها المخاض والوضع ويموت أطفالُها! بل إنَّ تلك المرأة لا تحظى بعد موتها بالمراسم التَّقليديَّة عند مجموعات موشي (Mossi Yatenga) في بوركينا[5].

فمن الواضح أنَّ ختان الذُّكور وخفاض الإناث حلقةٌ في نظام اجتماعيٍّ دينيٍّ مُحكَم في إفريقيا، وإذا ما انتُزع الختان من هذا النِّظام فإنَّه يَتهَلْهَل.

ويُعدُّ الختان بؤرة المآخذ والعادات التي ينتقدها الغرب على المجتمعات الإفريقية، وبخاصة خفاض الأنثى[6].

وإذا ما أردنا تقويم خفاض الأنثى في المجتمع الإفريقي انطلاقاً من رؤيةٍ إسلاميَّة؛ فإنَّ الموقف الإسلاميَّ يتطلَّب تفهّم الجذور العقَديَّة والاجتماعيَّة والصحية المتعلِّقة بهذه الممارسة، ومن ثَمَّ إعادة تشكيلها حسب ضوابط الشريعة الإسلاميَّة، وعليه؛ يكون المسلم قد صحّح وأضاف وأكمَل، ولم يكن كالمسْتعلي

---

(١) Klaus Fiedler. Christianity and African Culture: conservative German Protestant, (BRILL, 1996), p 180.

(٢) Frank A. Salamone. The Hausa of Nigeria, (University Press of America, 2010), p 124.

(٣) تفيد الإحصاءات أنَّ إفريقيا تمثِّل أعلى نسبة في خفاض الإناث في العالَم، وبلغ التِّعداد التَّقريبي للنِّساء المختونات بإفريقيا قرابة ثمانين مليون امرأة (عام ٢٠٠٣م)، انظر:
Alamin M. Mazrui and Willy Mtunga. Debating the African Condition; Race Gender and Cultural Conflict, (Africa World Press, 2004), p 22.
وفي دراسة ميدانيَّة بكينيا وُجد أنَّ نسبة النِّساء المختونات ممَّن بلغن الخمسين من العمر هي: (١٠٠٪)، انظر: Daniel NjrogeKaranja. Female Genital Mutilation in Africa, p 92.

(٤) Mande Music: Traditional and Modern Music of the Maninka and Mandinka of Western Africa, (University of Chicago Press, 2000), p 204-203.

(٥) Towards Gender Equality in Burkina Faso",” SIDA, March 2004.

(٦) وافق كتابة هذا المقال نشر وسائل الإعلام لحادثة اعتقال الشرطة الفرنسية بباريس لزوجين إفريقيين اتُّهما بختان بناتهما البالغات، وعلى الرغم من أنّ البنات قد أنكرن تعرضهنّ لخفاض؛ فإن الوالدين معرضان لعقوبة سجن قد تبلغ عشرين سنة؛ طبقاً للقانون الفرنسي!

الغربيِّ الذي يريد إعادة تشكيل حياة الشُّعوب وفق رؤيته هو؛ مستخفّاً بالخصوصيَّات المميِّزة لكلِّ شعب.

ثانياً: تسمين البنات:

التَّسمين، أو ما يُعرف باسم (كوخ التَّسمين) (mbobpo) أو (mbobo)، عبارةٌ عن فترةٍ من العُزلة في كوخ قد تطول لستَّة أشهُر، تخضع لها البنت إذا بلغت سنَّ الزَّواج، بهدف تسمينها، وإعدادها اجتماعيّاً ونفسيّاً للزَّواج، تتعلَّم فيها مبادئ الحياة الزَّوجية، ومهارات التَّدبير المنزلي، والعناية بالأطفال، والآداب الاجتماعيَّة العامَّة[١].

وتنتهي فترة التَّسمين بطقوسٍ وثنيَّة ورقصاتٍ شعبيَّة استعراضيَّة، يحومون فيها بالبنت في القرية وهي شبه عارية؛ حتى يلاحظ الجميع مدى سمنتها، وبما أنَّ السِّمنة من المعايير الجماليَّة لإثنيَّة الإيبو فإنَّ لها تعلقاً بالمهر، فكلَّما كانت البنت سمينةً كان مهرُها أغلى[٢].

وتمارَسُ هذه العادة في نطاق ضيِّق بين فصائل (Ibibio) من الإيبو في الجنوب الشَّرقي لنيجيريا، وقد تمَّ حظرها قانونيّاً في نيجيريا؛ لكن الممارسة الشَّعبيَّة لها قائمة.

وعلى الرُّغم من السَّلبيَّات الكثيرة في هذه العادة؛ فإنَّها – في سياقها الاجتماعيِّ - تحوي بعض الإيجابيَّات، منها: الكشوفات الطِّبية الشَّعبيَّة التي تُجرى للتَّأكد من خلو البنت من أيِّ مرض يعوق خصوبتها وإنجابها، وإلاَّ استُدرك ذلك بالعلاج، وأيضاً أنَّها كانت وسيلةً لحمل البنات على حفظ بكارتهن؛ وعلى كلٍّ، فإنَّ هذه العادة في اضمحلالٍ واضح.

ثالثاً: الوشم ورؤية الجمال:

لا تمييز بين الذُّكور والإناث في الوشم بإفريقيا بوصفه وسيلةً لتأكيد هويَّة المجموعات القبليَّة، وتمييز بعضها عن بعض، وتعزيز الانتماء، والوشم – بالتَّأكيد - ظاهرةٌ مندثرةٌ في معظم مناطق إفريقيا جنوب الصَّحراء.

والأشكال الزَّائدة عن الوشم القبَلي، في أجزاء متفرِّقة من جسم المرأة كالبطن والظَّهر، تكون تعبيراً عن مراحل النُّضج المختلفة عند المرأة، أو رغبةً في تجميلها؛ حيث تُعدُّ تلك الأشكال محدِّداً جماليّاً في المرأة عند المجموعات التي تفعل ذلك، ومنها عند الباوْلي (Baule) في كوت ديفوار، ويسمَّى (ngole)[٣].

والوشم، سواء للذَّكور أو للإناث، منهيٌّ عنه في الإسلام، فهو ممَّا يُشوِّه الوجه والبدن.

رابعاً: المرأة والتَّربية والتَّعليم:

قضية تعليم المرأة مشكلةً مزدَوَجة في إفريقيا جنوب الصَّحراء، وذلك من بُعدَين:

أوَّلهما: أنّ الجهل من الآفات الثَّلاث الكبرى في القارَّة (المرض، والفقر، والجهل)؛ حيث إنَّ مؤشِّر الأميَّة بإفريقيا جنوب الصَّحراء هو الأعلى في العالَم؛ ففي إفريقيا وحدها ثلاثة أرباع الأميِّين في العالَم.

والآخر: أنّ المرأة تمثِّل قرابة ثُلثَي الأميِّين بإفريقيا[٤].

ومن أول أسباب هذه الظَّاهرة (مشكلة تعليم المرأة بإفريقيا)

---

(١) Emma UmanaClassberry. African Culture through Proverbs, (Xlibris Corporation, (2010), p.

(٢) I. De garine. Social Aspects of Obesity, (Routledge, 1995), p 77.

(٣) Margo DeMello. Encyclopedia of Body Adornment, (ABC-CLIO, 2007), p 165.

(٤) United Nations, The World's Women 2010: Trends and Statics, p 45.

تغيير النِّظام التَّعليمي التَّقليدي بإفريقيا إلى النِّظام الغربي، ويذهب الباحثون إلى أنَّ الثَّقافة الغربية التي رافقت المستعمِر إلى إفريقيا هي التي تولَّت ورعَتْ كبْر العملية الإقصائيَّة للمرأة عن التعليم، في ظلِّ الرُّؤية الغربيَّة الذُّكوريَّة.

ومن إجحاف الاستعمار بالمجتمعات الإفريقية التَّقليديَّة وصفها بأنَّها مجتمعات أميَّة غير متعلِّمة، ثم حملها على نظام غربيٍّ غريب عليها، فقبل الغزو الاستعماريِّ كانت المجتمعاتُ الإفريقية تنتهج تعليماً عمليّاً مهنيّاً مباشراً، وكان كلُّ فرد - ذكر أو أنثى - يحصّل من التَّعليم ما يحقِّق له الاندماج في المجتمع، حتى لا يكون التَّعليم ترَفاً وعبئاً على المجتمع، وفي ظلِّ هذا النِّظام؛ كان التَّفريق بين الجنسَين في العمليَّة التَّعليميَّة منسجماً مع الحاجات الاجتماعيَّة والمسؤوليَّات المنوطة بكلٍّ من الرجل والمرأة، وقبل الاستعمار أيضاً كان التَّعليم الإسلاميُّ سائداً بإفريقيا جنوب الصَّحراء، وبالأخصِّ في غرب إفريقيا، وهو تعليمٌ منسجمٌ مع الخصائص الاجتماعيَّة للقارَّة[1].

المبحث الثَّالث: المرأة الإفريقية ومرحلة الزَّواج:

تغدو العادات والتَّقاليد عن المرأة بإفريقيا أكثر تمييزاً ووضوحاً وتعدُّداً في فترة الزَّواج، فهو أخصب الفترات لدراسة مكانة المرأة في المجتمع الإفريقي.

أوَّلاً: الزَّواج من منظور إفريقي:

للزَّواج مكانة كبيرة في المجتمعات الإفريقية، فهو يحقِّق للزَّوجين نوعاً من التَّكامل الاجتماعيِّ، ويضفي عليهما مزيداً من الاعتراف في المجتمع، فهو ظاهرةٌ مرغوب فيها بالمجتمعات الإفريقية على اختلاف ثقافاتها ومعتقداتها.

يُضاف إلى ذلك المكانة الكبيرة التي توليها الثَّقافة المحليَّة بغرب إفريقيا للإنجاب، فيُشار مثلاً عند المانديغ إلى مَنْ مات وقد خلَّف أولاداً وذريَّة بأنَّه (قد اختفى)، أمَّا من مات ولم يخلِّف فيشار إليه بأنَّه (قد انتهى) (a bana)، ويقولون في المثَل: (لا دواء للموت إلا إنجاب الأولاد)[2]، ويشير اليوربا إلى الذي أنجب بأنَّه: (لم يضع اسمه) (ahamefula)[3].

ولعلَّ هذه الرُّؤية التَّبجيليَّة للزَّواج والإنجاب تتمظْهَرُ وتُترجم في بعض العادات والمظاهر الاجتماعيَّة، ومنها على سبيل المثال:

أ - شيوع التَّزاوج بين المجموعات الإثنيَّة: فلا وجود لما يُعرف بضوابط الكفاءة بين المجموعات.

ب - ارتفاع نسبة الزَّواج: ففي دراسة حديثة بمالي شملت مجموعات: (الصونغاي، والتَّماشق، والبمبارا، والفولاني) عام ٢٠٠٨م؛ أفادت الإحصاءات أنَّ نسبة الزَّواج بين النِّساء بلغت (٥٩٪)؛ مقابل (٢٥٪) من غير المتزوِّجات، و (١٢٪) من هذا العدد من المتوفَّى عنهن أزواجهنَّ، و (٤٪) من المطلَّقات[4].

ج - رُخْص نفقات الزَّواج والمهور: فالمهور في إفريقيا جنوب الصَّحراء يغلب عليها البساطة، أما المغالاة الطَّارئة عليها فهي بتأثير الأنظمة الرَّأسماليَّة في القارة[5].

---

(١) ففي القرن ١٩ الميلادي - مثلاً - صرَّح المكتشف الرَّحالة غاسبار دتيودور وزميله مونغو Gaspard Thodore Mollien & Mungo Park أنَّ في كلِّ قرية بمنطقة فوتا-غينيا على الأقلِّ مدرسة إسلاميَّة لم يكن التَّعليم فيها موقوفاً على تعليم القرآن فحسب. وزاد المفتِّش العامّ للتَّعليم في المستعمرات السَّيد Mariani (عام ١٩١١م)، أنَّ ذلك ليس في فوتا وحدها، ولكنْ في مناطق غينيا السُّفلى، حيث وجد علماء يكتبون ويتحدَّثون اللُّغة العربية بطلاقة. وقد حدا ذلك بالباحث بُوبكر باري إلى التَّأكيد أنَّ نسبة التَّعليم في قرى بلاد الولوف الغربي في تلك الفترة كانت أعلى منها في قرى فرنسا آنذاك، انظر:
LamineSannneh, 1972, Royaume du Waalo, (Paris:), p. 264, in: NehemiaLevtzion, Rural and Urban Islam in West Africa, p. 7.

(٢) Norbert Roland. Legal Anthropology, (Continuum International Publishing Group, 1994), p 213.

(٣) O. O. Familusi, p 301.
ومن مظاهر الرُّؤية السَّلبيَّة للمرأة غير المتزوِّجة إطلاقهم عليها مصطلح: (مُوسو غانا) (musogana)، فالكلمة الأولى (موسو): امرأة، و (غانا): يشار بها إلى المجرمين غير المنصاعين للقوانين، وقطَّاع الطُّرق، وأصحاب القوَّة والشَّكيمة، ومنها قيل لملوك بلاد السُّودان القديمة (غانة)؛ لقوَّتهم وقهرهم مَن دونهم، وهي كلمة تُطلق أيضاً وصفاً للسِّكين أو السَّيف الذي لا غِمْد له، فيقال: (muru-gana)، ومثله للرَّأس إذا حُلق. والجامع بين وصف المرأة البالغة غير المتزوِّجة بهذا الوصف وبين السِّكين الذي لا غمد له أو المجرمين: هو عدم السِّتر والانضباط، فالسِّكين الذي لا غمد له هو محلٌّ للخطر.

(٤) هذه الإحصاءات، على حداثتها وكونها في ظلِّ تحوُّلات اجتماعيَّة جذريَّة، تعكس مكانة الزَّواج في المجتمع الإفريقي، انظر:
IbrahimaCisse and Akory Ag Ikane. "Study on early marriage reproductive health and human rights", www.norad.no/en/tools-and-publication, accessed on: 05 June 2010.

(٥) Jack Goody. Bridewealth and Dowry, (CUP Archive, 1973), p 4.

د - تدنِّي متوسِّط سِّن الزَّواج في بلاد غرب إفريقيا: حيث تبيَّن في الإحصاءات أنَّ ما فوق ٥٠٪ من البنات يتزوَّجن في حدود ١٨ من العمر، بينما في بقيَّة أجزاء إفريقيا جنوب الصَّحراء تنخفض النِّسبة إلى ٣٠٪ من البنات المتزوِّجات، ولهذه الظَّاهرة الإيجابيَّة أسبابٌ عدَّة، منها: الخوف من سقوط البنت في الرَّذيلة، وللتَّخلُّص من أعباء الأطفال، ووسيلةً أيضاً للتَّكسُّب، ومنها أيضاً ضعف استقطاب البنات في التَّربية والتَّعليم، وهو العامل الوحيد الذي قد يُؤخِّر زواج البنات في المجتمعات النَّامية[١].

ثانياً: الخطبة والمهر وحقوق المرأة:

خطبة المرأة ومهرها تصاحبهما عادات وإجراءات لها علاقةٌ مباشرة بمفهوم الزواج في المجتمعات الإفريقية، وبمدى حريَّتها في التَّعبير عن رأيها الشَّخصي في الاقتران بزوج المستقبل.

ومن تلك الإجراءات والعادات:

أ – في الخطبة: تقلَّل بعض الظُّروف التي تتمُّ فيها خطبة المرأة من حريَّتها في التَّعبير عن رأيها، منها أنَّ خطبة المرأة – عادةً - تتمُّ قبل بلوغها، والخطبة المبكِّرة في المجتمعات الإفريقية هي نتيجة طبيعيَّة لكون المهر عبارةً عن علاقات إنسانيَّة - كما سيأتي-.

ففي بعض الحالات تأتي امرأةٌ جارتها أو قريبتها الحامل عند مخاضها لتعتني بها، فإذا كان المولود بنتاً ربطت في معصمها خيطاً دلالةً على الخطبة[٢]، وأحياناً تسبق الخطبةُ ولادةَ البنت لعلاقات خاصَّة بين شخصَين؛ يَعدُ أحدُهما الآخر بتزويجه إذا رُزق ببنت، وقد يتقدَّم الرَّجل بالخطبة لنفسه أو لغيره قبل وضع الحمل، فإذا وضعت الحاملُ بنتاً فإنَّ الخاطب ينفق عليها حتى تكبر؛ فتكون – تلقائيّاً - من نصيبه، ولا سبيل للبنت أو للزَّوج المخطوب له للاعتراض على هذا الاتِّفاق.

ب – في المهر: إذا كان مفهوم المهر هو المال الذي يدفعه الخاطب لوليِّ أمر المرأة؛ لإضفاء شرعيَّة على العلاقة بينه وبين المرأة، فإنَّ مفهوم المهر في السِّياق الإفريقي يختلف قليلاً، ويكتسب دلالةً موسَّعةً تشمل مجموعةً من العلاقات الإنسانيَّة التي يبنيها الخاطب مع أحمائه، وينمِّيها عبر الزَّمن بالخدمات الإنسانيَّة، والتَّواصل الاجتماعيِّ في المناسبات المختلفة، والهدايا العينيَّة المحدودة، ففي مجتمع (Bwa) في بوركينا – مثلاً - يعمل الخاطب أو بعض أفراد عشيرته في مزارع أحمائه، وقد يطول ذلك لعدَّة سنوات[٣]، وعند الماندينغ مثله، ومن ذلك كلِّه تنبثق علاقة المصاهرة بين العشيرَتَين.

فالزَّواج بهذا المفهوم علاقةٌ بين عشيرتَين تُترجم ظاهريّاً بالاقتران بين شخصَين: زوج وزوجة، والصَّداق بهذا المفهوم الاجتماعيِّ يعزز العلاقات الزَّوجيَّة، ويحدّ من الطلاق؛ لأنَّ الرَّوابط الاجتماعيَّة التي أُبرِمَتْ قبل الزَّواج يصعُب أن تنفصم بخلافاتٍ فرديَّة.

وقد أفسد النِّظام الرَّأسمالي هذا المفهوم، وعزَّز المستعمِرُ هذا بالقوانين الوضعيَّة التي حدَّت من نفوذ الزُّعماء القبَليِّين، باعترافها بالزَّواج بوصفه أمراً شخصيّاً بين فردَين، وهكذا تمَّ تقليص مفهوم الزواج، من الارتباط بين أسرتَيْن أو عشيرَتَيْن؛ إلى أضيَق مفهوم، وهو الارتباط بين شخصَين[٤].

وبناءً على مفهوم الزَّواج بوصفه شأناً جماعيّاً فإنَّ صداق المرأة تقوم به العشيرة، كما أنَّ الاستفادة بالصَّداق تكون أيضاً شأناً جماعيّاً تستفيد منه العشيرة، ولا يُقدَّم إلى شخص معيَّن، ففي مجتمعات (Nsaw) في محافظة (Bamenda) بكونغو كينشاسا يُعطى المهر لزعيم العشيرة دون تعيين أيَّة بنت، حيث يتمُّ التَّعيين بعد ذلك من قِبَل مشايخ العشيرة، وفي حال توانيهم في التَّعيين فمن حقِّ الخاطب الهروب بأيَّة بنت من تلك العشيرة[٥]، وهذا التَّقليد يؤدِّي في معظم الأحيان إلى (الزَّواج القسري).

وعلى الرُّغم من أنَّ المرأة لا تُعطى صداقها في معظم

---

(١) Claudia ZuBentheim. Forced Marriage in Africa: Examining the Distrubing Reality, Consultancy African Intelligence, Nov. 2009.

(٢) Phillippe Antoine. Le Marrage: Droit Canonique et Coutumes Africaines, (Editions Beauchesne, 1992), p 525.

(٣) Towards a Gender Equality in Burkina Faso, p 16.

(٤) Gary Wilder. The French Imperial Nation-State: Negritude & Colonial Humanism Between The Two World Wars, (University of Chicago Press, 2005), p 73.

(٥) Lucy Philip Mair. African Marriage and Social Change, (Routledge, 1969), p 123.

مجتمعات غرب إفريقيا؛ فإنَّ بعض العادات تضمن لها الحصول على بعض الأشياء العينيَّة بمناسبة زواجها، ومن ذلك عند المانديغ أن تعود المرأة بعد أسبوع من زفافها إلى بيت أمِّها؛ فتحصل على حاجيّاتٍ وأوانٍ منزليَّة وملابس يُطلق عليها (minkolon)[١]، والصَّداق عند الفولاني في بوركينافاسو يكون من البقر، ويقوم ذوو البنت بتقديم أموالٍ لها، وقد يقوم بعض الأزواج الموسرين بتقديم الاثنين معاً[٢].

ومن أبرز مَن انتقدَ عادات منع الصَّداق عن المرأة الشَّيخ عثمان دان فوديو (ت ١٨١٧م)؛ إذ عدَّ ذلك من العادات الشَّيطانيَّة، فقال: «ومن طريق ولاياتهم أكل صداق النِّساء التي كنَّ تحت حُكمهم»[٣].

وقد تقدَّمت الإشارة إلى رُخْص المهور في إفريقيا، فهي لم تكن تتجاوز (٣٥٠) ودَعَة عند مجموعات (لو-ويلي) في شمال غانا، وثلاث بقراتٍ تُدفع بعد الزَّواج في أيِّ وقت[٤]، والأمر نفسه عند الهوسا في نيجيريا والنيجر؛ حيث يحرصون على البساطة واليُسْر[٥]، بالمقابل تشهد مجتمعات غرب إفريقيا الآن ظاهرة غلاء المهور، أو ما يُعرف باسم (الزَّواج التِّجاري) (Commercial Marriage)، وهو من إفرازات الحياة الماديَّة، وتردِّي القيَم، وطغيان النِّظام الرَّأسمالي.

ثالثاً: البكارة من منظور إفريقي:

على الرُّغم ممَّا رسمته الكتابات التَّاريخيَّة من صورةٍ غير واقعيَّة عن التَّفسُّخ الجنسيِّ في إفريقيا؛ فإنَّ تلك المجتمعات تحوي مظاهر اجتماعيَّة جدُّ صارمة عن الانحلال الجنسيِّ عند المرأة خاصَّة، على امتداد المجموعات الإثنيَّة في إفريقيا من غربها إلى جنوبها، بين المالينكي، والفولاني، والهوسا، والأشانتي، وتسوانا والزُّولو، والماسايْ.

وتتراوَحُ ردَّات فعل المجموعات حيال فقدان البنت للعذريَة؛ من تقديم ذوي البنت تعويضاً رمزيّاً واعتذاراً لعشيرة الزَّوج، إلى طلاقٍ مباشرٍ، أو تهديد البنت بالقتل[٦]؛ لأنَّ العار يلحق العشيرة جمعاء.

في المقابل؛ فإنَّ المرأة إذا وُجدت بكراً في ليلة الدَّخلة كانت المجموعات الإثنيَّة الإفريقيَة التَّقليديَّة تحتفل بهذه المناسبة، وتُكرَّم البنت ووالدتُها وخالتُها التي تعدُّ بمثابة والدتها الحقيقيَّة عند المانديغ، ومن صُوَر الاحتفاء بالعروس البكر أنَّ النِّساء يطفن في البلد في رقصة استعراضيَّة بقطعة قماش ملطَّخة بدم العذريَّة، وينشدن الأغاني تمجيداً للبنت وذويها[٧]، وتُدعى هذه المناسبة الإعلانيَّة للعذريَّة عند الولوف: (laban)، وإذا قيل عند الفولاني: (O yaripulakumao)؛ أي: لقد حافظت البنت على بكارتها! فتلك جملةٌ مشرِّفة للبنت ولعشيرتها، وعند المانديغ والولوف تهدي الأُمُّ ابنتها سبيكةً من الذَّهب الخالص صبيحة دخولها في بيت الزَّوجيَّة إذا وُجدت عذراء، وتنتقل تلك السَّبيكة من أمٍّ لبنت، وتتباهى البنت بها في المناسبات.

وإذا أصيبت بقرة أو فرس بداءٍ معيَّن وأشرفت على الموت؛ فإنَّ الاعتقاد السَّائد بين المانديغ أن تأتي امرأةٌ لم تعرف رجلاً آخر غير زوجها فتمسَّ البقرة المريضة؛ فتقوم صحيحة في الحال! وهناك بعض الرَّقصات الطُّقوسيَّة التي يُعتقد أنَّ المرأة الخائنة لزوجها تعرض نفسها لنقمة الأرواح إذا شاهدت تلك الرَّقصات!

حتى في مجتمعاتٍ بعيدةٍ عن غرب إفريقيا، أقلَّ احتكاكاً بالتَّأثير الدِّيني الإسلاميِّ أو المسيحي، فإنَّ الاهتمام بمسألة

---

(١) John William Johnson. Son-Jara: The Mande Epic, (Indiana University Press, 1992), p 55.

(٢) Towards a Gender Equality in Burkina Faso, p 16.

(٣) M. Hiskett. "Kitab al-Farq" A Work on the Habe Kingdoms attributed to Uthman Dan Fodio, BSOAS, University of London, V.23, No3. 1960, pp 558-579.

(٤) IbrahimaCisse and Akory Ag Ikane. "Study on early marriage reproductive health and human rights", www.norad.no/en/tools-and-publication, accessed on: 05 June 2010.

(٥) Frank A. Salamone. The Hausa of Nigeria, p 124.

(٦) Boris de Rachewitz. Black Eros: Sexual customs of Africa, (University of California, 1964), p 266.

(٧) Patricia Tang. Masters of the Sabar: Wolof Griot Percussionists of Senegal, (Temple University Press, 2007), p 176.

البكارة أشدُّ، ففي مجتمعات الشُّونا (Shona) بزيمبابوي يهدي الزَّوج بقرةً إلى أسرة الزَّوجة بعد ليلة الدَّخلة إذا وجدها عذراء[١]، وعند اليوربا تُعطى العروس غير العذراء (/ aikàràgbà alagbèrè) في صبيحة ليلة الدَّخلة جرَّةً مكسورةً؛ لتذهب بها إلى النَّهر لجلب الماء حتى يراها النَّاس، ومن ثمَّ تُرسَل إلى أهلها لمعاقبتها ومساءلتها عمَّن عبث بها[٢].

ويمكن الحكم على ممارسات العذريَّة المذكورة من منظورٍ إسلاميٍّ عبر أبواب وقواعد شرعيَّة متعدِّدة، مثل: حفظ الأعراض، وستر العورات، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وإذا ما أخفق الوالدان أو المجتمع في غرس الأخلاق في المرأة، أو وقعت ضحيَّة للإغواء وللشَّيطان، فمن الواجب السّتر عليها حتى لا تشيع الفاحشة في المجتمع، ولا يلحقها وذويها عارٌ لازمٌ، خصوصاً عند وجود مظنَّة زوال العذريَّة بأسباب غير جنسيَّة.

رابعاً: الزَّواج القسريُّ ومداخله:

هناك خلافٌ قائمٌ بين الباحثين في تحديد مفهوم (الزَّواج القسري) في إفريقيا خاصَّةً؛ حيث إنَّ ما يَراه بعضُهم زواجاً قسريّاً يراه آخرون زواجاً عُرفيّاً.

وأعرض هنا بعض العادات التي قد تكون سبباً للزَّواج القسري:

أ - زواج الخؤولة: يحظى الفرد في معظم ثقافات إفريقيا بالحبِّ والمساندة المطلقة من لدُن أخواله، ونتيجة لهذا؛ فإنَّ من حقِّ الخال تزويج ابن أخته لابنته، أو لبنتٍ أخرى يختارها (الخال) له، وكذلك من حقِّ الخالة تزويج ابنة أخيها؛ فتزوِّجها مَن شاءت.

ب - زواج التَّوائم: يحظى التَّوائم بتقديس في ثقافات إفريقيا، نشأ عن أساطير خَلْق الكَوْن، ومن الممارسات الخاصَّة بزواج التَّوائم ما سجَّله الباحث بيوطْ (Piot ١٩٩١) بين مجموعات (كايْري) شماليَّ توغو، وهي إثنيَّة تغلب عليها الوثنيَّة، من تزويج الأختَيْن (التَّوأم) لأخَوَين شقيقَين، وقد سجَّل الباحث (vinel ٢٠٠٠) التَّحريم القطعيَّ لهذ الزَّواج بين (الموصي) و (السَّامُو) (Samo) في بوركينافاسو[٣]، أمَّا في مجتمع (الأشانْتي) فإنَّ البنات التَّوائم يكنّ من نصيب الزَّعيم أو الملك[٤]، لاعتقادهم بأنَّ للتَّوائم قوًى خارقة، ويحظون بحماية الأرواح، وأنَّ وجودهم سبب للبركة والنَّجاح.

ج - زواج الهديَّة: من ذلك أنَّ إثنيَّات (Mossi) في بوركينافاسو يهدون بناتهم إلى الزَّعيم (نَابا)؛ فيُزوِّجهن لمن شاء من أتباعه، ومن ثمّ تعدُّ البنت الأولى التي تولد في مثل هذا الزَّواج (ابنة) للملك، وهذا الزَّواج يحقِّق للملك وللأتباع رباطاً سياسيّاً قويّاً؛ لكن على حساب رأي البنت وابنته الأولى[٥].

د - الزَّواج بالتَّوريث: تنتشر في مجتمعات غرب إفريقيا عادةُ تزويج المرأة التي توفي زوجها لرجلٍ آخر قريب له في العشيرة (مع شروطٍ تفصيليَّة)، وهو من مداخل (الزَّواج القسري)، وهي عادةٌ يهوديَّة قديمة[٦]، لعلَّها انحدرت منهم إلى إفريقيا، أو أنَّها من المشترك بين شعوب الشَّرق والغرب، وهي منتشرةٌ أيضاً في معظم المجموعات الإثنيَّة بجنوب الصَّحراء؛ ففي مجتمع (Shona) بزيمبابوي نجد هذه العادة بقوَّة، وتُعدّ هذه الحالة (توريثاً) للمرأة؛ لأنَّها تتمُّ دون عقد نكاحٍ جديدٍ في الغالب؛ إلاَّ عند المسلمين.

ه - الزَّواج المبكِّر: فعند الفولاني تُرسل البنت، في حدود السنة التَّاسعة والعاشرة إلى الثَّانية عشرة من عمرها، للعيش مع حماتها، لتدريبها على الأعمال المنزلية، والتَّأقلُم مع بيت الزَّوجيَّة قبل أن تبلغ[٧]، ولا شكَّ في أنَّ هذا يؤثِّر في حريَّة

---

(١) MareenKambarami. Feminity, Sexuality and Culture: Patriarchy and female Subordination in Zimbabwe, ARSRC, 2007.

(٢) Elisha P. Renne. Population and Progress in a Yoruba Town, (Edinburgh University Press, 2003), 75.

(٣) Wari Matters: Ethnographic Explorations of Money in the Mande World, (LIT VerlagMünster, 2005), p 58.

(٤) KwabenaAmponsa. Topics on West African Traditional Relgions, (Adwinsa Publications (Ghana), 1977), p 75.

(٥) Towards Gender Equality in Burkina Faso"," p 16.

(٦) KumbaFemusuSolleh. The Damby Tradition of the Kono People of Sierra Leone, (AuthorHouse, 2010), p 34.

(٧) Carol R. Ember. Encyclopedia of Medical

الزَّوجين في اتِّخاذ قرارٍ حقيقيٍّ في أمر الزَّواج.

يتبيَّن مما سبق الإشكال في تحديد مفهوم (الزَّواج القسري)، فليس من المألوف أن تأنف بنتٌ من الاقتران بأبناء أخوالها، ولا من الاقتران بأسرة ملكيَّة، وزواج التَّوأمتَين من أخوَين شقيقَين يحميهما من الانفصال الذي قد يُحدث لهما صدمةً نفسيَّة؛ لذلك تبقى مسألة (الزَّواج القسري) مسألةً شخصيَّة نسبيَّة، لا يجوز إخضاعها لمعايير وإسقاطاتٍ خارجيَّة عن الواقع الإفريقي والمواقف الفرديَّة لأصحابها.

خامساً: تعدُّد الزَّوجات:

تعدُّد الزَّوجات عادةٌ مطَّردةٌ في إفريقيا، ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ الكنيسة المسيحيَّة نفسها لم تُفلح في منعه بإفريقيا؛ فاضطرَّت إلى تحليله، وفي دراسةٍ إحصائيَّة للمسيحيِّين بلاغوس / نيجيريا تبيَّن أنَّ نسبة (١٧,٣٪) من الكاثوليك، ونسبة (٢٣,٣٪) من البروتستانْت، متعدِّدون زوجيًّا، ومعدَّل التَّعدُّد الزَّوجي في إفريقيا جنوب الصَّحراء (٧٨٪)[١].

ولم يكن الزُّعماء الأفارقة يلتزمون بعددٍ معيَّن من النِّساء، وقد استنكر ذلك الشَّيخ دان فوديو بقوله: «يأخذون من النِّساء ما يشاؤون من غير نكاح... ومن طريق ولاياتهم تكثير النِّساء في البيوت؛ حتى يبلغ عدد نساء بعضهم ألفاً وما فوق ذلك»[٢].

وكانت الزَّوجة الأولى تحظى بمكانةٍ مرموقة في البيت؛ فتكون المسؤولة الأولى عن بقيَّة الزَّوجات، وتُسمَّى لدى الفولاني: (داداساري) (dada-sare)، ولدى الباسا في الكاميرون: (كيْنداغ) (kindag)، وتحظى باحترام الجميع، وسلطة نافذة على الزَّوج، بل تُسند إليها الزِّعامة - إذا كانت زوجة ملك - لمدَّة أربعين يوماً بعد وفاة زوجها الملك[٣].

وقد شجب الشَّيخ عثمان دان فوديو هذه العادة أيضاً، وجعلها ضمن الممارسات الجاهليَّة ببلاد الهوسا، فقال: «ومن طريق ولاياتهم جعلُ جميع أمور نسائه في يد القديمة، وكلُّ واحدةٍ منهنَّ كالأمَة تحتها»[٤]، والظَّاهر أنَّ الشَّيخ عارض الإفراط في هذا؛ بدليل قوله (جميع)، لأنَّ هذه العادة تحقِّق الوئام في الأسرة، وتقضي على الخلافات بين الزَّوجات.

سادساً: الطَّلاق:

الطَّلاق في المجتمعات الإفريقية ممقوت؛ لأنَّه يعني توتُّر العلاقة بين العشيرَتَين، وقد تغالي بعض المجموعات الإثنيَّة في منع الطَّلاق، كإثنيَّة (Nandi) في شرق إفريقيا، فلا تعترف بالطَّلاق مطلقاً، حتَّى بعد وفاة أحد الزَّوجين لا يتزوَّج الآخر أبداً[٥].

ولا يستنكر المانديغ الطَّلاق لهذه الدَّرجة، ولكنَّهم يقللون فُرَص وقوعه، ففي قوانين تجمُّع (KurukanFugaGbara)، في مادتها الثَّلاثين[٦]، ذُكِر أنَّ الطَّلاق في المانديغ لا يقع إلاَّ في حالتَين: عُنَّة الزَّوج، أو اختلال عقل أحد الزَّوجين. ولا يكون فسخُ الزَّواج إلا خارج البلدة، وفي طقوسٍ استرضائيَّة لأرواح

---

(١) Martin E. Marty. Fundamentalisms and Society, p 274.

(٢) M. Hiskett. "Kitab al-Farq" pp 558-579.

(٣) Mbede, ValerieNgongo. "Le Rôle de la Femme: Mediation Traditionnelle des conflits par les femmes au Cameroun", in: Les Femmes et la Paix en Afrique: Etudes de cas sur les pratiques traditionnelles de résolution des conflits, (Paris: UNESCO, 2003), p .31.

(٤) Ibid.

(٥) Byson Arthur. Theology of Sexuality and Marriage, p 47.

(٦) هو القانون الذي وضعه ملوك المانديغ (عام ١٢٣٦م) بعد تحرير مملكة مالي بقيادة صونجاتاكايتا، ويعد هذا الميثاق واحداً من المواثيق العالمية المهمة في حقوق الإنسان وتقرير كرامته.

الأسلاف؛ لإبعاد شرِّ الطَّلاق عن المجتمع[١]، ومن المعتقدات التَّقليديَّة التي تحدُّ من حالات الطَّلاق أنَّ أيَّ رجلٍ يطلّق زوجته بلا مسوّغ، أو ينكر بنوَّة ابنه وهو يعلم أنَّه من صُلبه، فإنَّه يُصاب بالعُنَّة[٢].

وعلى الرُّغم من النَّظرة الإفريقيَّة التَّقليديَّة المتشائمة من الطَّلاق؛ فإنَّ المجتمعات الحديثة تشهد تزايُداً مطَّرداً لظاهرة الطَّلاق في إفريقيا، وقد أكَّد الباحث عبدالله أحمد نعيم هذه الظَّاهرة في دراسة ميدانيَّة، وأشار إلى انتشارها بين الهوسا في نيجيريا، كذلك سجَّل الباحث ريسمان (Riesman ١٩٧٤) ارتفاع مؤشِّر الطَّلاق في أوساط الفولاني الرُّحَّل، فمِنْ بين (٦٩) رجلاً وُجد أنَّ (٣٩) منهم، بنسبة (٤٣٪)، قد طلَّقوا[٣].

ويرجع ارتفاع مؤشِّر الطَّلاق في المجتمعات الإفريقية الحديثة إلى ظواهر اقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة طارئة، وإلى الرُّؤى الجديدة والأنظمة الاجتماعيَّة الحديثة التي أسقطها الظَّرف الاستعماريُّ على القارة؛ لذلك ظهر في دراسة مَسْحيَّة بمنطقة (Gagnoa) في كوت ديفوار أنَّ نسبة (٩٥٪) من النساء يبدين رغبتهنَّ في تبنِّي الأسس والإجراءات المحليَّة المتعلقة بالزَّواج والطَّلاق، وليس الاحتكام إلى قوانين الأسرة التي شرعتها الحكومة[٤].

ولأنّ الزَّواج في المجتمعات الإفريقية شأنٌ جماعيٌّ؛ فإنَّ المرأة تحظى غالباً بحماية من أسرة زوجها؛ لأنَّ الذين أبرموا هذا الأمر هم كبار السِّن، فهم يسهرون على نجاح هذه الرَّابطة، ثم إنَّ العشيرة هي التي قامت بدفع الصَّداق، فمن الطَّبيعي أنَّ قرار وضع حدٍّ للزواج ليس شأناً شخصيّاً بيد الزَّوجَيْن.

كما أنَّ معظم الزِّيجات هي زيجاتٌ قرابة – عند المانديغ خاصَّة -، حيث تكون أسرة الزَّوج أخوالاً للبنت، وفي تلك الحال؛ فإنَّ البنت تحظى بحريَّة مطلقة بين أخوالها، وهذا يقلِّل من فُرَص الطَّلاق، فإذا افترضنا أنَّ الطَّلاق قد وقع؛ فإنَّ الزَّوجة لن تخرج من بيت الزَّوجية؛ لأنَّ بيت الزَّوجيَّة هو عينُه بيت عائلتها.

والطلاق الشرعي الإسلاميِّ شبه معدومٌ في المجتمعات الإفريقية الحديثة، وقد ذكر عبدالله أحمد نعيم أنَّ (طرد المرأة) وليس (طلاقها) هو أكثر أشكال فصم العلاقات الزَّوجيَّة شيوعاً[٥].

وليس للمرأة في حال وقوع الطَّلاق حقوقٌ واضحةٌ سوى اللِّحاق بأهلها كما جاءت.

سابعاً: المرأة والميراث:

يخضع نظام الميراث في إفريقيا – حتَّى بين المسلمين- للنِّظام الاجتماعي الموسَّع القائم على نوع من)الاشتراكيَّة(في الأسرة، وفيه يتلاشى الفرد في الجماعة، ولا توجد ملكيَّة فرديَّة معتبرة لأحد، فرأس المال توفره الأسرة، وعميد الأسرة أو الزَّعيم هو المسؤول الأول عن الإنفاق على الجميع، في مثل هذا النِّظام إذا مات شخصٌ فلا يُتوقَّع أن تكون له تَركةٌ تُذكَر، اللَّهم إلاَّ ما كان يستعمله من حاجيَّاته الضَّروريَّة من ملبس وغيره، ولا يحدث تغيير واضح في الجانب الماديِّ لمن خلفه من زوجة وأولاد.

فحصول المرأة على نصيب من الميراث في هذا النِّظام أمرٌ غير وارد، ولا يشير ذلك إلى هضم لحقوقها أو حطٍّ من مكانتها؛ لأنَّها في ذلك مثل الرَّجل في العشيرة.

ومما ينبغي التَّوقُّف عنده في باب الميراث، ويمثّل تهديداً لكرامة المرأة وحقوقها، ما يُسمّى في الإنجليزيَّة: (Levirate)، وهو عدّ المرأة جزءاً من الميراث - راجع: (الزواج بالتوريث) - ■

---

(١) Niang, Mangone. "La Charte de KurukanFuga: un exemple de mécanisme de gouvernance endogène pour la prévention des conflits", Forum Intergenerationnel sur la Gouvernance indogene en Afrique de l'Ouest, Sahel and West African Club, Ouagadougou, (Juin 2006).

(٢) Gwen J. Broude. Marriage, family and relationships: A Cross-cultural Encyclopedia, (University of Michigan Press, 1994), p148.
(العُنَّة): العجز عن الجماع.

(٣) Yaa P. A. Oppong. Moving Through and Passing on: Fulani Mobility, p 95.

(٤) Osterreichische Leo-Gesellschft, Anthropos, 1985.

(٥) A. A. Naem, Islamic Family Law in a Changing World: A Global resource Book, (Zed Books, 2002), p 289.

أهم الأحداث

ديسمبر ٢٠١٤م / ذو الحجة ١٤٣٥هـ - صفر ١٤٣٦هـ

▪ تعيين ميشال كافاندو رئيساً انتقالياً لبوركينافاسو:

انتخبت لجنة مكوّنة من عسكريين ومدنيين في بوركينافاسو وزير الخارجية السابق ميشال كافاندو رئيساً للمرحلة الانتقالية، بعد ساعاتٍ من إعلان الحاكم العسكري إسحاق زيدا استئناف العمل بالدستور الذي عُلّق عقب الإطاحة في ٣١ أكتوبر بالرئيس بليز كومباوري جرّاء احتجاجات شعبية.

واختير كافاندو في إطار اتفاقٍ تمّ التوصل إليه بعد الإطاحة بكومباروي الذي حكم بوركينافاسو لفترة طويلة، وسيعيّن كافاندو رئيساً للوزراء لتعيين حكومة مؤلفة من ٢٥ عضواً، ولكن سيُحظر عليه ترشيح نفسه في الانتخابات المزمع إجراؤها في أواخر العام المقبل.

وكالة رويترز - ١٧/ ١١/ ٢٠١٤م

▪ الشرطة الكينية تقتل رجلاً بالرصاص وتعتقل ٢٥٠ خلال مداهمة مسجدَيْن:

قال مسؤولون كبار: إنّ الشرطة الكينية قتلت بالرصاص رجلاً، واعتقلت نحو ٢٥٠ آخرين، خلال عمليات تفتيش شملت مسجدي موسى وسكينة في مومباسا، وقال قائد الشرطة جفري مايك: «وصلتنا معلومات بأنّ مجموعة كانت تخطّط لشنّ هجوم، وعلى إثر ذلك قمنا بعملية المداهمة».

وقُتل العديد من الدعاة المسلمين في مومباسا في السنوات الأخيرة؛ في عمليات قتل خارج القانون قامت بها قوات الأمن.

وندّدت جماعات حقوق الإنسان بهذه المداهمات؛ قائلة: إنّ ضباط الأمن يستهدفون المسلمين دون حقٍّ، وهو ما يعمّق انعدام الثقة لدى الطائفة المسلمة التي تتهم الحكومة بتهميشهم في مناطق الأغلبية المسيحية، كما أدان حسين خالد من مجموعة (هاكي أفريكا) الحقوقية مداهمات الشرطة،

إفريقيا بالأرقام

▪ الوكالة الوطنية للإحصاء: عدد سكان السنغال يبلغ ١٣,٥٠٨,٧١٥ نسمة:

أعلنت الوكالة الوطنية للإحصاء والديموجرافيا بالسنغال أنّ عدد سكان السنغال بلغ ١٣,٥٠٨,٧١٥ نسمة؛ في تقريرها النهائي حول الإحصاء العام للسكان، والمساكن، والثروة الحيوانية، لسنة ٢٠١٣م.

وأظهر التقرير أنّ سكان السنغال ينقسمون إلى ٤٩,٩٪ من الذكور، و ٥٠,١٪ من الإناث، وأنّ «السنغاليين يتسمون بطغيان الشباب؛ من خلال متوسط عمر يبلغ ٢٢,٤ عاماً، ويبدو أنّ سكان الريف أكثر شباباً بمتوسط يبلغ ١٦ عاماً؛ مقابل ٢١ عاماً في

وحذّر من أنّ «القوة لن ينتج عنها سوى زيادة التوتر في الوضع المتفجر أصلاً».

وكالة رويترز - ١٨/ ١١/ ٢٠١٤م

■ جنوب السودان تحذّر مجلس الأمن من معاقبة قادتها:

حذّرت دولة جنوب السودان مجلسَ الأمن الدولي من فرض عقوبات على قادتها، معتبرة أنّها لن تجلب حلّاً دائماً، وستؤجّج التوترات في بلاد تمزّقها الصراعات.

ويبحث مجلس الأمن فرض العقوبات في وقتٍ يتصاعد فيه الصراع بين فصائل يقودها رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت وزعيم المتمردين رياك مشار؛ برغم وجود اتفاقات لوقف إطلاق النار.

وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالفعل عقوبات ثنائية؛ بسبب انتهاكات متكررة لاتفاق أولٍ للسلام وُقّع في يناير/ كانون الثاني الماضي، ولم تفلح محادثات جارية في أديس أبابا بوساطة (إيغاد) في التوصل لاتفاقٍ دائم حتى الآن.

وقال غاري كوينلان السفير الأسترالي بالأمم المتحدة الرئيس الحالي لمجلس الأمن: إنّ المجلس مستعد لاتخاذ «تدابير مناسبة»؛ بما في ذلك فرض عقوبات مستهدفة وحظر للسلاح.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٦/ ١١/ ٢٠١٤م

■ الخرطوم تطلب من بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي مغادرة البلاد:

في سياق التوترات المستمرة بين البعثة والخرطوم؛ طلب الرئيس السوداني عمر البشير من البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور مغادرة البلاد؛ بسبب ما أسماه «فشلها في أداء مهمتها»، وقال في خطابٍ علنيٍّ: «إنّ تواجد بعثة السلام أصبح عبئاً على القوات المسلحة السودانية»؛ متهماً إياها بدعم حركات التمرد، وتغذية نية عرقلة الاستقرار في المنطقة، وإعاقة مشاريع التنمية بعد تمكّن القوات السودانية من هزيمة الحركات المتمردة.

وأضاف الرئيس أنه لا بد من استراتيجية واضحة لعمل البعثة في (دارفور)؛ مؤكداً أنه قد كلّف وزارة الخارجية للعمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء وجودها في الإقليم في حالة عدم وجود نية بذلك.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢/ ١٢/ ٢٠١٤م

الوسط الحضري، وهي وضعية تعكس حجم النزوح من الريف، الذي يشمل – عادة - البالغين الشباب».

وبخصوص أهداف الألفية الإنمائية في مجال وفيات الأطفال؛ بيّن الإحصاء أنّ السنغال بعيدة من بلوغها، حيث يموت ٥٣ طفلاً من كلّ ألف قبل بلوغ سنة واحدة من العمر.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤م

■ مالي: انخفاض العجز في ميزانية الدولة بنسبة ٤٪:

ذكر مصدر رسمي في باماكو أنّ قانون المالية المعدل، الذي تستعد الحكومة المالية لتقديمه للبرلمان، يتضمّن خفض عجز الدولة لسنة ٢٠١٤م من ١٤٦٤ مليار فرنك إفريقي إلى ١٤٠٦؛ بنسبة انخفاض ٤٪.

وأوضح المصدر أنّ العجز سيمول عبر تعبئة الادخار من خلال سندات اقتراض تصدرها الخزينة العامّة؛ حسب تقرير وزارة الاقتصاد والمالية تمّت المصادقة عليه بمجلس الوزراء ١٦ أكتوبر الماضي.

وخلال هذا الاجتماع تمّ خفض موارد الدولة لسنة ٢٠١٤م، وتحديدها بمبلغ ٦٨٢ , ١ مليار فرنك إفريقي، مقابل نفقات في حدود ٨٢٣ , ١ مليار فرنك إفريقي؛ بزيادة ٠٩١٪ مقارنة بالميزانية الماضية.

■ مقتل العشرات في مدينة ماندیرا الكينية، والشباب الصومالية تتبنّى الهجوم:

قالت مصادر أمنية وطبية كينية: إنّ مسلحين قتلوا ٣٦ عاملاً؛ في هجوم على محجر بمقاطعة ماندیرا بشمال شرقي البلاد على الحدود مع الصومال، وأعلن الصليب الأحمر والشرطة الكينية أنّ مسلحين شنّوا هجوماً جديداً على بعد ١٥ كم من مدينة ماندیرا، أدى إلى مقتل ٣٦ عاملاً، وذكرت وسائل الإعلام الكينية أنّ المهاجمين فتحوا النار على خيام ينام فيها العمال في الساعات الأولى لصباح الثلاثاء.

وتبنّت حركة الشباب الصومالية المسلحة الهجوم، وقالت في بيان: إنّ الهجوم يهدف لمعاقبة كينيا على إرسال قوات إلى الصومال؛ مضيفة أنّ عدد القتلى في هذا الهجوم ٤٠ قتيلاً.

ويقول معارضو الحكومة: القوات الكينية يجب سحبها، وقال دنيس أويانجو المتحدث باسم رئيس الوزراء السابق والمعارض السياسي رايلا أودينجا: «كان من المفترض أنّ تشكّل (القوات الكينية) منطقة عازلة بين البلدين والفوضى على الجانب الآخر، ولكن لم تفعل ذلك، ومن ثمّ نقول: انسحبوا».

وكالة رويترز - ٢/ ١٢/ ٢٠١٤م

■ الرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي يتهم نائبه بالتآمر ضدّه:

وجّه الرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي انتقادات لاذعة في (هيراري) لنائبه جويس موجورو، على هامش مناقشة مع رؤساء الأجهزة الأمنية وممثلي قدماء المحاربين، بسبب مواقفه المنحازة إزاء الضغط الذي يتعرض له الرئيس، واتهمه بالتواطؤ مع المعارضة والولايات المتحدة وبريطانيا للإطاحة بالنظام الديمقراطي؛ مؤكداً أنه على علم بالمناقشات التي جرت مع (حركة التغيير الديمقراطي) بدعمٍ من قوى أجنبية.

يُذكر أنّ الزعيم الزيمبابوي المخضرم الذي يتزعم حزب (الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي) قد دخل في حرب لتحديد موقعه داخل الكونغرس الذي يتوقع افتتاح جلساته الخميس في (هيراري)، في مواجهة موجورو وعدد من قادة حزب (زانو) الذين تلقوا انتقادات لاذعة خلال الشهرين الماضيين بسبب المناورات السياسية الهادفة إلى الإطاحة بنظام الرئيس موغابي.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٣/ ١٢/ ٢٠١٤م

وجاءت هذه الزيادة في النفقات - أساساً - بفعل الدعم الإضافي للشركة الوطنية للكهرباء، والتجهيزات العسكرية التي تمّ استلامها سنة ٢٠١٤م، وتسديد أشغال الميناء الجاف للجيش في غينيا كوناكري.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) - ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٤م

■ ٣٣٥٦ مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع في خمس دول إفريقية:

أقرّ البنك الإسلامي للتنمية تمويلاً بنحو ٣٣٥٦ مليون دولار (١٦٧٨ مليار فرنك إفريقي)؛ مخصّصاً لدعم مشاريع استراتيجية للتنمية في مجالات البنية التحتية والتنمية البشرية في خمس دول إفريقية.

ويخصّص مبلغ ٨٠٣ مليون دولار لترميم طريق (كانتشاري - ديابانغا - الحدود البنينية ببوركينافاسو)؛ و ٣٨٥ مليون دولار لبناء طريق (سانام - تيبارا) في النيجر، و ١٥٢٥ مليون دولار لبناء المرحلة الأولى من مشروع محطة (ماريا غليتا) الكهربائية في بنين.

وفي مجال التنمية البشرية؛ تمّ تخصيص ٣٢٧ مليون دولار لتعزيز النظام الصحّي في غينيا؛ بينما تستفيد المرحلة الثانية من مشروع التنمية الجماعية بسيراليون من ٣١٦ مليون دولار.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٤م

قالو عن...

▪ «سأقدّم اقتراحاً إلى الجلسة القادمة للاتحاد الإفريقي، أريد أن نسحب جميعاً من تلك المحكمة التي تمثّل الغرب، دعوا الغربيين يبقون في محكمتهم.. هذه المحكمة تستهدف الأفارقة بشكل غير عادل».

الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، في كلمته خلال الاحتفال بمرور ٥١ عاماً على استقلال كينيا، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٤م

▪ «على الدول الإفريقية أن تتعاون فيما بينها لحفظ أمنها بنفسها، الدول الإفريقية تحتاج إلى ردٍّ إقليمي منسّق ومشترك ضدّ الإرهاب الذي يتهددها، اهتمام إفريقيا برهاناتها الأمنية ليس شعاراً، إنه واقع يجب أن تلتزم به جميع الدول، وقد شاركت عدد من الدول الإفريقية في مهمات حفظ السلام في القارة».

وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان، خلال كلمته في افتتاح أول منتدى دولي حول (السلام والأمن في إفريقيا) بالعاصمة السنغالية (دكار)، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٤م

▪ «إنّ القضايا السياسية والتنموية الأساسية في إفريقيا يجب أن تعتمد في الأساس على السيادة؛ لا بد من وضع حدٍّ فوري لاستخدام الفرنسية لغة رسمية ووحيدة، وإقامة وزن للغات الإفريقية كلغات معترف بها دستوريّاً ورسميّاً، اللغة الفرنسية تخلق فجوة لا يمكن التغلب عليها؛ حيث تتحدثها الأغلبية الحاكمة فقط؛ حيث لا يوجود بلد متقدّم في تاريخ البشرية يعتمد لغة غير معروفة لغالبية سكانه».

الدكتور ديالو ديوب ، المتحدث باسم الجبهة الوطنية للخلاص (FPS) ، المطالبة بأفرقة القارة الإفريقية خلال مؤتمر صحافي ، في إطار الأنشطة المناهضة للقمة الفرانكوفونية في (داكار) -٢/ ١٢/ ٢٠١٤م

فرق وأديان

▪ الأمم المتحدة تندّد بأعمال (جيش الربّ) الأوغندي الوحشية في إفريقيا الوسطى:

أدان مجلس الأمن الدولي بشدة الهجمات الإرهابية الرهيبة التي يرتكبها (جيش الربّ) الأوغندي ضد الآمنين والمدنيين المسلمين في إفريقيا الوسطى؛ معرباً عن قلقه إزاء تصاعد هذا الخطر المستمر.

وأشار المجلس في بيانٍ إلى أنّ من بين انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تقترفها حركة (جيش الربّ): تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، والقتل، وبتر الأعضاء، والاغتصابات، والاستعباد الجنسي، وغيره من أشكال العنف الجنسي والاختطافات.

وطالب البيان بوقفٍ فوريٍّ لهجمات (جيش الربّ)؛ داعياً الجماعة لتحرير جميع مَن اختطفتهم، وإلقاء السلاح، وتسريح عناصرها.

يُشار إلى أنّ (جيش الربّ) يضمّ مجموعة من المتطرفين المسيحيين، ويتزعمهم القسّ جوزيف كوني، الذي أصبح من أكثر زعماء العالم دموية في الأعوام العشرين الماضية.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ١١/ ١٢/ ٢٠١٤م

▪ اتحاد الجمعيات المسلمات في مالي ينظّم مؤتمراً حول (دور المرأة المسلمة في السلم والمصالحة):

تحت شعار (دور المرأة المسلمة في السلم والمصالحة الوطنية) نظّم (الاتحاد الوطني لجمعيات النساء المسلمات - في مالي) مؤتمره الثالث، في مركز (باماكو) الدولي للمؤتمرات، لمدة يومين، برئاسة رئيس الوزراء موسى مارا، تبادل المؤتمرون دور المرأة المسلمة في السلام والمصالحة، والعمل على بلورة خطة عمل المنظمة للسنوات الخمس المقبلة وتطويرها.

ورحّب رئيس الوزراء المالي موسى مارا بحضور ممثلي الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستانتية لفعاليات المؤتمر؛ داعياً المشاركين في المؤتمر إلى مضاعفة الجهد والعمل والدعاء لاستقرار البلاد، ونجاح المفاوضات التي تجري مع الأطراف المتصارعة، ووقايتها من وباء الإيبولا.

يُذكر أنّ (الاتحاد الوطني لجمعيات النساء المسلمات - في مالي) تأسّس عام ١٩٩٦م، ويضمّ ١٨٠ جمعية ومنظمة.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ١٦/ ١٢/ ٢٠١٤م

■ السلطان (أومي جلمي).. أول السلاطين المسلمين في (مملكة كانم):

كان لسلاطين (كانم) دورٌ بارز في نشر الإسلام بين أمم السودان الغربي والأوسط، ويأتي في مقدمتهم السلطان (أومي جلمي)، الذي كان أول مَن اعتنق الإسلام من سلاطين (كانم)، وإليه يعود الفضل في إقامة الدولة على أُسس متينة من القيم الأخلاقية، والقوانين المستمدة من القرآن الكريم والسنّة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

دخل الإسلام (كانم) على يد الداعية المسلم الفقيه محمد بن مافي، وكان معمّراً عاش مائة وعشرين سنة تقريباً، وعاصر خمسة مايات؛ أولهم الماي (بولو) الذي كان يحكم عام ١٠٢٠م تقريباً، وآخرهم الملك (أومي جلمي).

عقب اعتناق السلطان (أومي جلمي) الإسلام قام من توّه بمهمة عظيمة، حيث استطاع أن ينقل رعيته من دوائر الجاهلية المغلقة إلى فضاء الإسلام الواسع؛ لينعموا بنسيم الإسلام الذي ينقدح في الفطرة السليمة كما تنقدح رائحة المسك في الأذواق السليمة.

إنّ نَقْلَ مجتمع مشبّع بخرافات وتقاليد ورثها إلى دين آخر أمرٌ شديد الصعوبة، ويحتاج إلى حسابات في تسيير سياسة الدولة، والمحافظة على أمنها ونظامها، وعلى الرغم من هذه المهمة الصعبة استطاع السلطان (جلمي)، بحكم ثقافته وسياسته الحكيمة، أن يرفع رعيته إلى أرقى درجات الحضارة الإسلامية.

وقد ساعد السلطان (جلمي) في مهمته هذه أمور عديدة؛ منها: العدل الذي كان يتمتع به من قبل، والصدق في النية، وسماحة الطبع ونبل الخاطر.. فضلاً عن توفيقه في حسن اختيار أعوانه ومستشاريه.

قضى السلطان (جلمي) نحبه في عام ١٠٩٨م؛ تاركاً وراءه خلقاً كثيراً اعتنقوا الإسلام، وآخرين يتفكرون فيه ويتدبرون أمره، وقد وافته المنية في أثناء عودته من أداء فريضة الحج، حيث توفي بمصر، فدُفِنَ بها، ومنذ عهده لم يتول حكم (كانم) ملكٌ وثنيّ، وأصبحت (كانم) منذ ذلك التاريخ دولة إسلامية.

خلف (دونمة بن أومي) والده في الحكم لفترة طويلة (٤٩١ - ٥٤٦هـ = ١٠٩٧ - ١١٥١م)، وبلغت (كانم) في عهده درجة كبيرة من القوة والاتساع، وطبقت شهرته الآفاق، وحجّ ثلاث مرات، وعمّق جذور العقيدة الإسلامية في المنطقة، ووسّع دعوته خارج البلاد، حتى وصلت إلى بلاد الهوسا وجنوب بحيرة تشاد.

المراجع: انتشار الدعوة الإسلامية في بلاد السودان الإسلامي / موقع الألوكة، والموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.

آراء وقضايا

▪ لماذا أغلقت الخرطوم المراكز الثقافية الإيرانية في السودان؟

أحدث قرار السلطات السودانية (إغلاق المراكز الثقافية الإيرانية وطرد المستشار الثقافي الإيراني) ردود أفعال واسعة في المجتمع السوداني، خصوصاً بعد تنامي النشاط الإيراني في البلاد، فقد عبّرت عدد من الجمعيات والهيئات الدينية السودانية عن ارتياحها لهذا القرار.

كانت الخارجية السودانية قد أصدرت بياناً أوضحت فيه ملابسات القرار الذي أُغلق بموجبه أكثر من ٢٦ مركزاً ومكتبة ومدرسة ورابطة تابعة لإيران، وأرجع البيان سبب إغلاق المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم وفروعه في ولايات البلاد؛ إلى تجاوزه للتفويض الممنوح له والاختصاصات التي تحدّد عمله، واعتبرت أنه بذلك يشكّل تهديداً للأمن الفكري والأمن الاجتماعي.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية السودانية يوسف كردفاني إنّ القرار جاء نتيجة لتجاوز الملحقية الثقافية والمراكز دورها الثقافي والدبلوماسي، واستجابة لنداءات عدد من علماء الدين الإسلامي في البلاد، وتحذيرهم من إمكانية حدوث فتنة مذهبية.

لا مكان للنفوذ الإيراني:

عضو (المجمع الصوفي العام) الشيخ صلاح البدوي اعتبر القرار الحكومي من أنجح القرارات التي اتخذت لمصلحة الشعب السوداني عبر إعلان: «لا مكان للتشيع في البلاد»، لكنه رأى أنّ القرار سيبقى ناقصاً «ما لم تغلق كافّة الحسينيات في البلاد»، وتابع: «لأنها من المهددات الأمنية والعقدية والاجتماعية والسياسية»، وطالب بخطوات أشمل وأمنع لحماية العقيدة والدين؛ مبدياً قلق المجمع من ردّة فعل قد تقود البلاد إلى ما وصلت إليه العراق وسوريا إذا واصل المدّ الشيعي تزايده وانتشاره - كما قال -.

ووصف الداعية الإسلامي الشيخ عبدالحي يوسف القرار بالموفّق؛ لمجابهة ما يواجه الوحدة الفكرية والعقائدية في البلاد؛ مشيراً إلى أنّ القرار متأخرٌ «لكنه في الاتجاه الصحيح»؛ معتبراً أنه «مصالحة مع القاعدة الإسلامية العريضة في السودان».

كما أشادت هيئة علماء السودان في بيان لها بالقرار؛ منتقدة قيام الملحقية بأنشطة مذهبية في البلاد، ومؤكدة أنّ القرار جاء في وقته؛ حتى يجنّب السودان ما تعانيه بلاد أخرى من هؤلاء؛ مثل سوريا والعراق.

أنشطة المركز الإيراني:

افتُتح أول مركز ثقافي إيراني في السودان عام ١٩٨٨م، في عهد حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي، وبعد وصول الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩م تزايد نشاط المراكز وكثرت أعدادها.

وتركز أنشطة المراكز الثقافية الإيرانية في تنظيم دورات تعليم اللغة الفارسية، وإنشاء مكتبة عامّة مفتوحة للجمهور بكلّ مركز، ورحلات سنوية لإيران للصحافيين، ومسابقات في القصة القصيرة والرواية.

وكان المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة قدّر في تقرير مطلع العام الجاري الحسينيات الشيعية في السودان بـ (١٥) حسينية؛ بالعاصمة الخرطوم وولايات كردفانَ والنيل الأبيض ونهر النيل.

وكان أول ظهور علني حاشد للشيعة في السودان عام ٢٠٠٩م، في احتفالية (مولد الإمام المهدي) أحد أبرز أئمة الشيعة في ضاحية (جبل أولياء) الشعبية بأقصى جنوبي العاصمة.

تحذيرات من التمدد الإيراني:

ويدور منذ مدة جدل في الساحة السودانية حول تنامي الوجود والفكر الشيعي تحت لافتة (المراكز الثقافية)، وحذّرت منابر خطابية عديدة السلطات من ذلك، وعدّته تطوّراً خطيراً ينبغي حسمه.

وتتهم هيئاتٌ دينية المركز الثقافي الإيراني بالعمل على نشر التشيع بين أبناء السودان، ونشر الخلافات المذهبية والطائفية في البلاد؛ مما يهدد الأمن والسلم الاجتماعي.

▪ برغم الإيبولا؛ (إكواس) تظل المجموعة الإقليمية الأكثر ديناميكية في إفريقيا:

قال رئيس مفوضية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: إكواس) كادري دزيري ودراوغو: إنّ منطقة (إكواس) ما زالت المنطقة الاقتصادية الإقليمية الأكثر ديناميكية بإفريقيا؛ برغم الأضرار البالغة التي لحقت بها جرّاء تفشّي فيروس الإيبولا في بعض بلدانها.

وفي عرض أمام مجلس وزراء (إكواس) في العاصمة النيجيرية (أبوجا)؛ أوضح رئيس المفوضية أنّ كوت ديفوار يتوقع أن تسجّل معدّل النمو الأعلى في الإقليم (٩١٪)، وأعلن أنّ أربعة بلدان أخرى (غامبيا ٧٥٪، وغانا ٦٩٪، والنيجر ٦٣٪) تتوقع تسجيل نسب مماثلة أو تفوق معدل النمو المتوسط الإقليمي (٦٣٪)، وأشار إلى أنّ «المصادر الرئيسة للنمو هي الطلب القوي على المواد الأولية في الإقليم، والإنتاج الزراعي الجيد، وزيادة نفقات البنية التحتية العمومية».

غير أنّ البلدان المتضررة الثلاثة في (إكواس) من الإيبولا (الذي أودى بحياة أكثر من ٦ آلاف شخص) لن تكون مشمولة بتوقعات النمو الاقتصادي؛ لأنّ الوباء ضرب اقتصاداتها بشكل قويّ، وحسب رئيس المفوضية؛ فإنّ آفاق النمو للدول الثلاث (غينيا، وليبيريا، وسيراليون) خُفّضت من (٤٥٪) إلى (٥٠٪) لغينيا، ومن (٥٩٪) إلى (٢٢٪) لليبيريا، ومن (١١١٪) إلى (٤٠٪) لسيراليون، وأضاف أنّ «القطاعات الأكثر تضرّراً من الوباء هي: الصحة، والزراعة، واستغلال المعادن، والخدمات، والتعليم».

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ١٢/ ١٢/ ٢٠١٤م

▪ أربعة ملايين يورو من صندوق الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز في الرأس الأخضر:

مَنَحَ صندوق الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز مبلغ ٤ ملايين يورو للرأس الأخضر لاحتواء انتشار وباء الإيدز والحمّى الصفراء والملاريا، بعد لقاء بين مسؤولي الصندوق والسلطات المحلية في برايا، تمحور حول حاجيات البلد في مجال الدعم الصحي.

وصرّحت وزيرة الصحة في الرأس الأخضر (كريستينا فونتيس لاما) أنّ بعثة التقويم والتتبع التابعة لـ(الصندوق الأممي لمحاربة الإيدز والسلّ والملاريا) اعتبرت أنّ تنفيذ الرأس الأخضر لبرنامجها الصحي لمحاربة الأوبئة الثلاثة «جيدة»، وحسب مسؤولي الصندوق؛ ففي إطار المخطط الوطني لمحاربة الإيدز في الرأس الأخضر ٢٠١١م و ٢٠١٥م؛ ساهم الصندوق بـ ٨٩ ملايين يورو. يُذكر أنّ نسبة انتشار الإيدز في الرأس الأخضر تقارب ٨ ,٠٪ من السكان.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٩/ ١٢/ ٢٠١٤م

▪ بوركينافاسو: ١٤ مليار فرنك إفريقي من البنك الدولي لصالح (قطب النمو) في الساحل:

قرّر البنك الدولي منح بوركينافاسو غلافاً بمبلغ ١٤ مليار فرنك إفريقي؛ لتحضير (قطب الساحل للنمو) المقرر أن ينطلق سنة ٢٠١٥م؛ حسب مصادر وزارة الاقتصاد والمالية البوركينابية، وسيمكّن هذا الدعم للفاعلين المؤسسين إعداد المشروع؛ بما يتيح القيام بالأنشطة ذات الأولوية الضرورية للمشروع في يونيو ٢٠١٥م.

ويهدف المحور الأول من استراتيجية (النمو المتسارع والتنمية المستدامة) الذي يشمل «تطوير ركائز النمو»؛ إلى النهوض بأقطاب النمو، وترقية الشركات المتخصصة، ومراكز الأعمال، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وهكذا تمّ في سنة ٢٠١١م إطلاق (قطب باغري للنمو) بشرق بوركينافاسو؛ وذلك نتيجة للدعم بمبلغ ٥٧ مليار فرنك إفريقي من البنك الدولي.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٤م

بوركينافاسو:

الاسم الرسمي: بوركينافاسو.

الاسم السابق: فولتا العليا، وجمهورية فولتا العليا.

العاصمة: واجادوجو Ouagadougou.

التقسيمات الإدارية: ١٣ منطقة إدارية.

الاستقلال: عن فرنسا في ٥ أغسطس ١٩٦٠م.

الموقع الجغرافي:

تقع بوركينافاسو بغرب إفريقيا، وتحيط بها ست دول؛ هي: مالي من الشمال والغرب، النيجر شرقاً، بنين من الجنوب الشرقي، توغو وغانا جنوباً، ساحل العاج من الجنوب الغربي.

المساحة الكليّة: ٢٧٤,٢٠٠ كم٢، اليابس: ٢٧٣,٨٠٠ كم٢، المياه: ٤٠٠ كم٢.

الحدود البرية: ٣١٩٣ كم.

المناخ: جافّ معتدل البرودة من نوفمبر إلى فبراير، وجافّ حارّ من مارس إلى أبريل، وحارّ ممطر من مايو إلى أكتوبر.

التضاريس: بوركينافاسو هضبة شاسعة، تضمّ سهولاً معظمها منبسط ومتدرج في الارتفاع بين ٢٠٠ م و ٧٤٩م، ومعظم البلاد تغطيها الأعشاب الغابية، وتوجد مستنقعات في الجنوب الشرقي، وتلال تغطيها الغابات في الغرب والجنوب الشرقي، وتشق الأنهار وديانا عديدة في الهضبة، حيث تجري إلى الجنوب أنهار: فولتا الأسود، وفولتا الأحمر، وفولتا الأبيض، نحو بحيرة فولتا الغانية، وغالبية الأراضي صخرية جافّة، وتربتها خفيفة، ولا تحتفظ بالمياه، وسرعان ما تفقد ما تحصل عليه من الأمطار.

المصادر الطبيعية: المنجنيز، الحجر الجيري، الرخام، الذهب، الفوسفات، الملح.

السكّان: ١٧,٨١٢,٩٦١ نسمة؛ تقديرات يوليو ٢٠١٣م.

التقسيمات العرقية: الموساي Mossi المجموعة العرقية الرئيسة؛ تشكل أكثر من ٤٠٪ من السكان، وتوجد مجموعات أخرى بنسبة ٦٠٪، تتضمن: (الجورونسي Gurunsi، والسنوفو Senufo، واللوبي Lobi، والبوبو Bobo، والماندي Mande، والفولاني Fulani).

الديانات: نسبة المسلمين ٥٠,٦٠٪، الكاثوليك ١٩٪، الوثنيين ١٥,٣٪، البروتستانت ٤,٢٪، أصحاب المعتقدات الأخرى ٠,٦٪، من لا ديانة لهم ٠,٤٪.

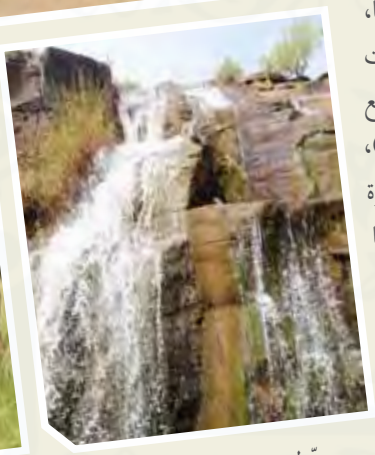

اللغة الرسمية: الفرنسية، وهناك لغات محلية تنتمي إلى عائلة لغات سودانيك Sudanic Family، يستخدمها نحو ٩٠٪ من السكان.

بوركينافاسو (فولتا العليا) كانت قسماً من مملكة (مالي) الإسلامية، ثم خضعت لمملكة (صنغاي) الإسلامية، وبعد تفتيت المملكتين تكونت مملكة بفولتا، واتخذت مدينة (وجادوجو) عاصمة لها، وخضعت للاستعمار الفرنسي أيام تقدّمه في إفريقيا عندما وقّع مع مملكة الفولتا معاهدة في (١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)، وضمّت لمستعمرة السنغال العليا، ثم أصبحت مستعمرة منفردة في (١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م)، وعُرفت باسم (فولتا العليا).

وعندما قام المسلمون في فولتا العليا بمحاولات لنيل استقلالهم (فتتوا) أرضهم، فوزعت على: ساحل العاج ومالي والنيجر، وفي (١٣٨٥هـ/ ١٩٤٧م) استعادت فولتا العليا وحدة أرضها في مستعمرة واحدة، ثم نالت استقلالها عن فرنسا في (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م).

ومرّت بوركينافاسو بعد الاستقلال بمرحلة شابها عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات، استمرت طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وما أعقبها من إجراء انتخابات تعددية شكلية في بداية التسعينيات، حتى قيام ثورة ٣٠ أكتوبر الماضي، حيث عُيّن وزير الخارجية السابق ميشال كافاندو رئيساً للمرحلة الانتقالية.

جمهورية بوركينافاسو من أفقر بلدان العالم، لا تملك منافذ بحرية، وتعتمد مواردها المالية على صادرات القطن والذهب، وتعاني ندرة في الثروة الطبيعية، فيها قاعدة صناعية ضعيفة، يعمل بها نحو ٩٠٪ من السكان في قطاع زراعة الكفاف، وتتأثر الزراعة تأثراً كبيراً بتنوّع المناخ والأمطار والجفاف، والقطن هو المحصول الرئيس النقدي للبلاد.

منذ ١٩٩٨م تسير بوركينافاسو تدريجياً نحو خصخصة شركات الدولة، ولجذب المستثمر الأجنبي عدّلت بوركينافاسو قانون الاستثمار في ٢٠٠٤م، وبفضل هذا القانون الجديد، والتشريعات الأخرى لدعم قطاع التعدين، شهدت البلاد تحسناً ملاحظاً في عمليات تنقيب الذهب وإنتاجه، وبحلول ٢٠١٠م أصبح الذهب المصدر الرئيس لعائدات التصدير، وتضاعف إنتاجه بين ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م، وفي الربع الثالث من ٢٠١١م تم إنشاء مشروعي تعدين جديدين.

استمر النزاع بين الجماعات المحلية داخل قطاعي التعدين وزراعة القطن، وبذل رئيس الوزراء جهوداً لنزع فتيل الأزمة عن بعض الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى سخط الناس، مثل: تخفيض ضريبة الدخل، ومنح تعويضات لضحايا النهب، ومنح إعانات للسلع الغذائية الأساسية والأسمدة.

وفي ٢٠١١م شهدت بوركينافاسو موجة جفاف شديدة، أهلكت المراعي، وسبّبت نقصاً في المحاصيل، وخلّفت حالة انعدام أمن غذائي، كما أضرت بالقاعدة الزراعية في البلاد.

متوسِّط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ١٤٠٠ دولار.

مصادر إجمالي الناتج المحلي؛ تقديرات ٢٠١٢م: قطاع الزراعة: ٣٣٪، الصناعة: ٢٢,٢٪، الخدمات: ٤٤,٩٪.

قوة العمل: ٦,٦٦٨ ملايين عامل؛ بتقديرات ٢٠٠٧م، يهاجر قطاع كبير من القوى العاملة البوركينية من الذكور – سنوياً - بحثاً عن الأعمال الموسمية في الدول المجاورة.

المنتجات الزراعية: القطن، الفول السوداني، السمسم، الذرة الصفراء، الدخن، والذرة، الأرز، الماشية.

الصناعات: الكتان، المشروبات، تجهيز المنتجات الزراعية، الصابون، السجائر، المنسوجات، الذهب.

النظام السّياسي:

نظام الحُكم: جمهوري برلماني.

الدستور: اعتُمد الدستور في الثاني من يونيو ١٩٩١م في استفتاء شعبيّ، وأُقِر رسميّاً في ١١ يونيو ١٩٩١م، وآخر تعديل كان في يناير ٢٠٠٢م.

العطلة الوطنية: يوم الجمهورية، ١١/ ١٢/ ١٩٥٨م، ذكرى اليوم الذي أصبحت فولتا العليا فيه جمهورية بحكم ذاتي ضمن الجماعة الفرنسية.

النظام القانوني:

مستمد من القانون المدني الفرنسي والقانون العرفي.

لا تقبل بوركينافاسو بسلطة محكمة العدل الدولية الإلزامية، وتقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

سنّ الانتخاب القانوني: ١٨ عاماً؛ للذكور والإناث.

الهيئة التنفيذية:

أ - رئيس الدولة: رئيس الجمهورية ميشال كفاندو، انتخب رئيساً انتقالياً منذ ١٧ نوفمبر الماضي.

ب - رئيس الحكومة.

ج - الحكومة: مجلس للوزراء، يعينه رئيس الجمهورية بناءً على توصية من رئيس الوزراء.

الانتخابات: يُنتخب الرئيس في استفتاء شعبيّ مباشر، لفترة مدتها ٥ سنوات (له الحق في مدة ثانية)، جرت الانتخابات الأخيرة في ٢١ نوفمبر ٢٠١٠م، والانتخابات التالية ستكون في ٢٠١٥م، أما رئيس الوزراء فيعينه رئيس الجمهورية بموافقة الهيئة التشريعية.

الهيئة التشريعيّة:

المجلس الوطني (١٢٧ مقعداً)، يُنتخب الأعضاء عن طريق التمثيل النسبي، حيث يخصّص ١٦ مقعداً لكلّ دائرة انتخابية، إضافة إلى ٤٥ دائرة انتخابية يترشح فيها أعضاء متعددون، حيث يفوز عن كلّ دائرة ما بين عضوين إلى ٩ أعضاء؛ ومدة خدمتهم خمس سنوات.

المراجع: موسوعة مقاتل الصحراء، الموسوعة العربية العالمية، موقع ويكيبيديا، مؤسسة آفران للدراسات والبحوث.

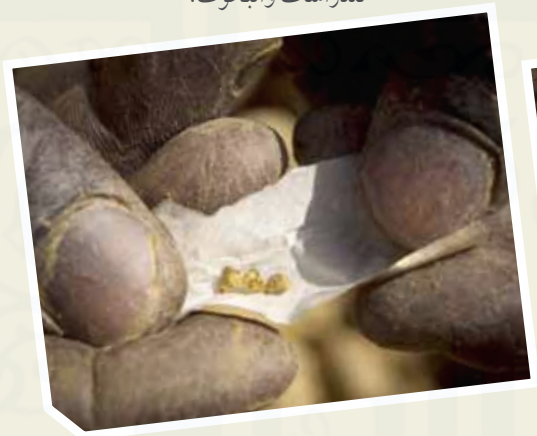

▪ المنتدى الإسلامي يدخل السرور على (٣١) أسرة في بنجلاديش:

يواصل المنتدى الإسلامي مسيرة عطائه وتفاعله مع آلام الأمّة ويكمل حلقة جديدة في إنقاذ القلوب الصغيرة حيث اختتم حملته الطبية الثامنة (القلوب الصغيرة لجراحة وقسطرة قلب الأطفال) في العاصمة البنغلاديشية (دكا) بحضور عدد من المسؤولين بوزارة الصحة البنغلاديشية ووزارة الدفاع.

بدأت الحملة يوم الأحد ٢/ ١/ ١٤٣٦هـ الموافق ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٤م، واستمرت إلى السبت ٨/ ١/ ١٤٣٦هـ الموافق ١/ ١١/ ٢٠١٤م، وكان مقرّ الحملة بالمستشفى العسكري بالعاصمة (دكا) وقد تمّ توفير جميع الأدوات الطبية اللازمة للعمليات.

شارك في الحملة فريقٌ طبيٌّ عالميٌّ متطوعٌ ومتخصّصٌ في جراحة وقسطرة قلب الأطفال برئاسة الدكتور: جميل العطا استشاري أمراض قلب الأطفال بمستشفى الملك فيصل التخصّصي بجدة، وضمّ الفريق الطبي (١٨) مشاركاً من عدة مستشفيات في المملكة العربية السعودية، من: (الرياض جدة القصيم المدينة المنورة) وهم ما بين استشاريين وجراحين وأخصائي العناية المركزة والتخدير وفنيين وممرضين.

وبتوفيق الله؛ أجرى الفريق الطبي: (٣١) عملية؛ منها (١٠) عمليات قسطرة للقلب و (٢١) عملية جراحية للقلب المفتوح، وبذلك يصبح إجمالي ما نفّذه المنتدى خلال ثماني حملات: (٣٩٣) عملية؛ منها (٢٤١) عملية قسطرة للقلب، و(١٥٢) عملية جراحية للقلب المفتوح، تكللت بالنجاح ولله الحمد.

وقد عبّر الشيخ خالد بن عبدالله الفواز أمين عام المنتدى الإسلامي عن أهمية مثل هذه الحملات في الدول الفقيرة والتي هي بأمسّ الحاجة لمثل هذه المشاريع النوعية وهي أحد أبرز مشروعات المنتدى الطبية، حيث يخدم بها المنتدى الإسلامي شريحة من شرائح المجتمع الإنساني ويساهم في إنقاذ أرواح الأطفال، وإعادة الأمل والفرحة لهم ولذويهم واختتم كلمته سائلاً المولى عز وجل أن يلبس أطفال المسلمين لباس الصحة والعافية.

واختُتمت الحملة ببرنامج تدريبيّ، قدّمه فريق الحملة الاستشاري لأطباء القلب وفنيي العناية المركزة بالمستشفى العسكري.

وقد أُقيم حفل تكريميّ لأعضاء الحملة؛ بحضور رئيس الخدمات الطبية في القوات المسلحة البنغلاديشية حيث وزّعت الدروع وشهادات التكريم لفريق الحملة، وفي ختام الحملة وزّعت الهدايا على الأطفال، وقد ارتسمت على محياهم البسمة وبدا على ذويهم السرور؛ مقدمين الدعاء لكلّ من ساهم في هذه الحملة المباركة.

ميراث علي مزروعي:

إفريقيا والإسلام

د. أحمد علي سالم

أستاذ مشارك - جامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة

دكتوراه العلوم السياسية - جامعة إلينوي - الولايات المتحدة الأمريكية

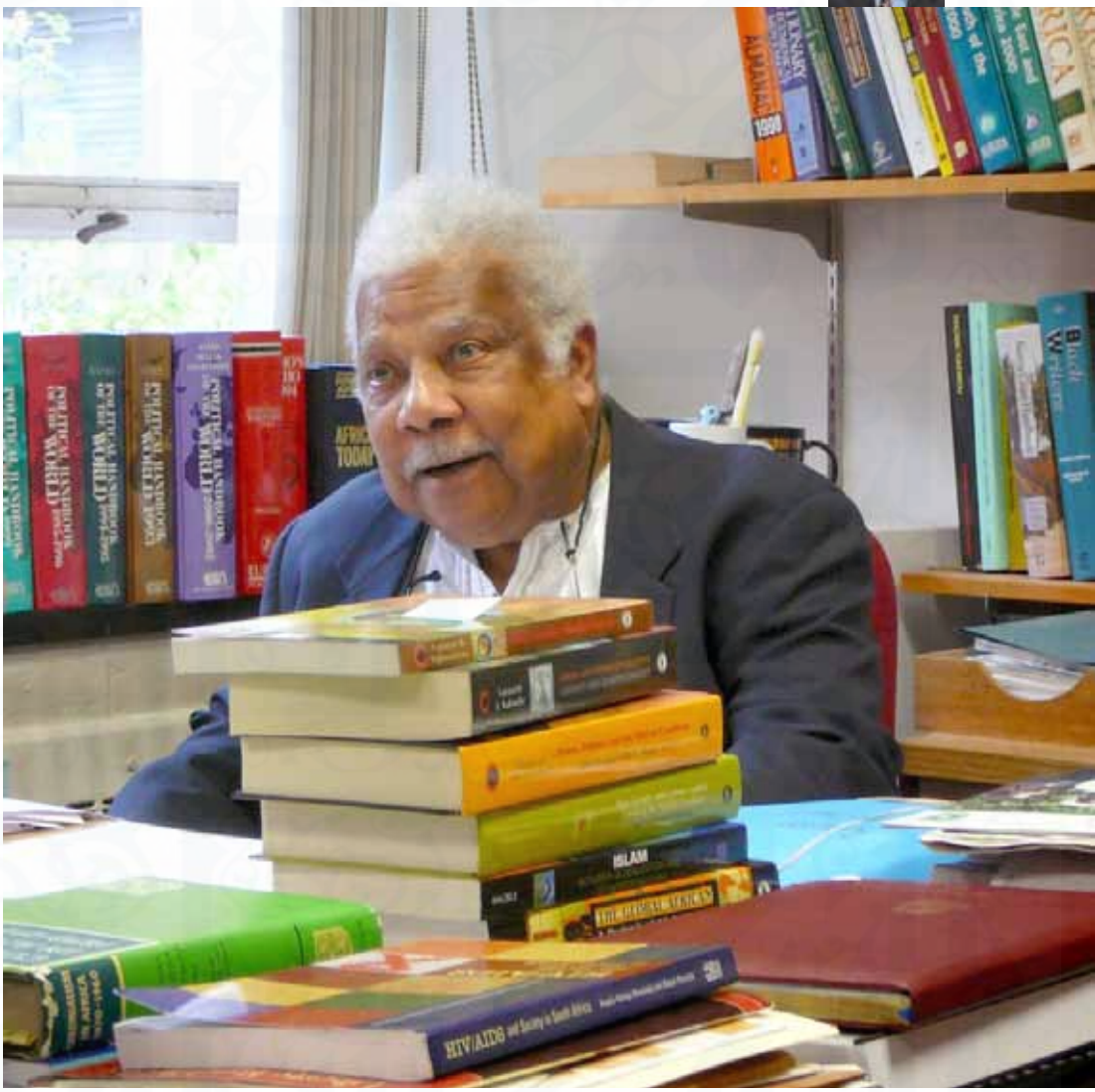

ما أجمل أن يتحدّث المرء عن علم أستاذه وفضله، وما أقسى أن ينعيه! رحل الدكتور علي مزروعي عن دنيانا يوم الأحد ١٢ أكتوبر الماضي ٢٠١٤م، وترك لنا علماً ينتفع به[١]، مئات المؤلفات كتبها عالم السياسة المسلم الإفريقي الذي عمل أستاذاً في جامعات عدة، كان آخرها جامعة ولاية نيويورك بمدينة بنجهامتن، حيث أسّس معهد الدراسات الثقافية العالمية، وظلّ مديراً له حتى قبل وفاته بستة أسابيع[٢].

مقدمة:

وُلد علي الأمين مزروعي في ٢٤ فبراير/ ١٩٣٣م في مدينة ممباسا الكينية؛ لأسرة ذات أصول عربية عمانية، استقرت في ساحل إفريقيا الشرقي، وحكمت كبرى مُدنه (ممباسا) لأكثر من قرن من الزمان قبل الاستعمار البريطاني.

كان والده الشيخ الأمين مزروعي قاضي قضاة كينيا، فنشأ على حبّ العلم، وكانت له دراية باللغة العربية، فضلاً عن لغة قومه السواحلية، واللغة الإنجليزية التي هيمنت على التعليم في المدارس في فترة الاستعمار البريطاني.

انتقل علي مزروعي إلى الغرب لمواصلة تعليمه العالي، حيث حصل على الدرجة الجامعية الأولى من جامعة مانشستر بإنجلترا عام ١٩٦٠م، ثم درجة التخصّص (الماجستير) من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة عام ١٩٦١م، ثم درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة أكسفورد بإنجلترا عام ١٩٦٦م، وخلال فترة دراسته العليا أثبت مزروعي قدراته العلمية بالنشر في دوريات العلوم السياسية الكبرى، مثل مجلة (مراجعة العلوم السياسية الأمريكية)، ومجلة (الدراسات السياسية) البريطانية.

عاد د. مزروعي إلى إفريقيا؛ حيث تولّى تدريس العلوم السياسية في جامعة مكريري بأوغندا لنحو عقد من الزمن، وأصبح فيها رئيساً لقسم العلوم السياسية، وعميداً لكلية العلوم الاجتماعية، وعميداً لكلية الحقوق.

بدأ د. علي مزروعي حياته المهنية بقوة حين نشر عام ١٩٦٧م ثلاثة كتب دفعة واحدة، وهي: (نحو سلام إفريقي: دراسة في الأيديولوجية والطموح)، و (عن الأبطال وعبادة الحرية: مقالات عن إفريقيا المستقلة)، و (الكومنولث الإنجليزي-الإفريقي: الانقسام السياسي والتداخل الثقافي).

ولم يغادر مزروعي موقعه إلا عندما أصبحت حياته مهددة خلال حكم عيدي أمين، إذ أصر مزروعي على الصدع بالحقّ في وجه ذلك الحاكم المستبد، فعندما طرد عيدي أمين سكان أوغندا من ذوي الأصول الآسيوية؛ نشر مزروعي مقالاً ذاع صيته، انتقد فيه الإسبان لطردهم المسلمين واليهود، ثم ألقى عدة محاضرات عامّة؛ انتقد فيها عيدي أمين وسابقه ميلتون أوبوتي لانتهاكاتهما في مجال حقوق الإنسان وحكم القانون.

في الولايات المتحدة عمل د. مزروعي أستاذاً زائراً في جامعة ستانفورد بين عامي ١٩٧٢م و ١٩٧٤م، ثم أستاذاً في قسم العلوم السياسية بجامعة ميتشجن لسبعة عشرة عاماً، أي حتى عام ١٩٩١م، وفي تلك الجامعة شغل مزروعي منصب مدير

(١) انظر: مسحاً شاملاً بمؤلفات الدكتور علي مزروعي حتى عام ١٩٩٧ في: Abdul Samed Bemath, The Mazruiana Collection; A Comprehensive Annotated Bibliography of the Published Works of Ali A. Mazrui, 1962-1997) New Delhi: Sterling Publishers Private Limited, 1998).

(٢) انظر: سيرته في النعي المطوّل الذي كتبته عائلته على صفحته على موقع فيسبوك: https://www.facebook.com/pages/Dr-Ali-Mazrui/288893964300

مركز الدراسات الأفروأمريكية والإفريقية بين عامي ١٩٧٨م و ١٩٨١م.

كما بدأ العمل أستاذاً غير متفرغ في جامعة كورنيل، ولما قبل مزروعي منصب أستاذ كرسي ألبرت شويتزر في الدراسات الإنسانية في جامعة ولاية نيويورك بمدينة بنجهامتن عام ١٩٩١م؛ سوّغ هذا الانتقال فقال لأبنائه وتلامذته: إنني بذلك أواصل العمل بقاعدة أرسيتها منذ زمن بعيد، وهي الانتقال من موطن قوة إلى موطن قوة آخر.

وقد عمل د. مزروعي أستاذاً زائراً في اثنتين وعشرين جامعة في قارات العالم الست، ومنها في العالمَيْن العربي والإفريقي: جامعات: القاهرة وبغداد ونيروبي، كما حصل على العديد من شهادات الدكتواره الفخرية، وتولّى قيادة عدّة منظمات في فترات مختلفة؛ إذ ترأّس جمعية (العلماء الاجتماعيين المسلمين) في أمريكا الشمالية، وجمعية (الدراسات الإفريقية) في الولايات المتحدة، ومجلس أمناء (مركز دراسة الإسلام والديمقراطية)، وعمل مستشاراً خاصاً في البنك الدولي، وساهم مزروعي في العديد من مشروعات الأمم المتحدة، ومن أهمها تحرير المجلد الثامن من (التاريخ العام لإفريقيا) الذي أصدرته اليونيسكو عام ١٩٩٣م.

وظهرت شجاعة مزروعي في قول الحقّ في الولايات المتحدة كما ظهرت في أوغندا، فقد كان نقّاداً لسوء استخدام القوة والسلطة، سواء على يد دول الاستعمار أو الإمبريالية (ومنها الولايات المتحدة)، أو قادة الدول النامية (ومنها الدول الإفريقية)، فعارض فتوى الخوميني بقتل سلمان رشدي عقوبة له على روايته (آيات شيطانية) التي انتقدها مزروعي كذلك.

وغامَر بسمعته، بل بحياته، لإصراره على موقفه المعارض لإسرائيل لسوء معاملتها للفلسطينيين، فلم يكترث بمحاولات إلصاق تهمة معاداة السامية به، ولا بالمطالبة بإنهاء عقده مع الجامعة، ودعا صراحة إلى الانتشار النووي؛ بحيث يمكن لجميع الدول الحصول على السلاح النووي بصفته وسيلة لإقناع أعضاء النادي النووي الحاليين بالتوقف عن تسلّحهم النووي.

وبينما انتقده بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي لعدائه للغرب على حدّ وصفهم؛ منعت حكومة بلده كينيا بعض أعماله البارزة لعدائه لإفريقيا على حدّ زعمها، ويبدو أنّ الجدل حول أعماله كان يسعده أكثر مما يؤلمه، إذ كان يرى أنّ حياته كلها عبارة عن جدال طويل، وقد أُعيد نشر بعض محاوراته مع مخالفيه في سلسلة من ٣ مجلدات، نُشرت بين عامي ٢٠٠٣م و ٢٠١٣م.

الإسلام في أجندة علي مزروعي الإفريقية:

اشتهر مزروعي بكتاباته عن السياسة والثقافة، وخصوصاً في إفريقيا[١]، حتى طغت هذه السمعة على إسهاماته في مجالات أخرى، وبخاصة كتاباته عن قضايا الإسلام والمسلمين، برغم غزارة مؤلفاته فيها، والتي تُرجمت إلى عدة لغات؛ منها العربية[٢]، فقبل خمسة عشر عاماً أحصيتُ سبعين مؤلَّفاً من مؤلفاته التي ناقش فيها قضايا إسلامية متنوعة[٣]، وبالرغم

(١) انظر مثلاً: إحدى الدراسات التي تصوّر د. علي مزروعي – أساساً عالماً في الدراسات الإفريقية في: Omari H. Kokole - (ed.), The Global African: A Portrait of Ali A. Mazrui (Trenton, NJ and Asmara, Eritrea: Africa World Press, Inc., 1988).

(٢) انظر على سبيل المثال: مجموعة من دراساته المترجمة إلى اللغة العربية في:
قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب، تقديم إبراهيم نصر الدين، ترجمة صبحي قنصوه ومحمد عبد الحميد، محمد عاشور وأحمد علي سالم (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨م).

(٣) Ahmed Ali Salem, "The Islamic Heritage of Mazruiana", in: Parviz Morewedge (ed.), The Scholar between Thought and Experience: A Bibliographical Festschrift in Honor of Ali Mazrui (Binghamton, NY: Institute of Global Cultural Studies, 2001) pp. 63-101.
هذا الفصل هو المصدر الأساسي للمعلومات والمصادر في هذه الدراسة.

من ازدياد اهتمامه بهذه القضايا منذ بداية التسعينيات؛ فإن هذا الاهتمام يعود إلى منتصف الستينيات، حيث ارتبط بدراسته لأحوال إفريقيا بعد الاستقلال، وجاءت أولى كتاباته المنشورة في هذا المجال في إطار تحليله لموقع إفريقيا في سياسة مصر الخارجية[١].

وقد ناقش مزروعي قضايا الإسلام والمسلمين في أمريكا الشمالية، وجزر الكاريبي، وإفريقيا عامّة، وفي عدة دول وأقاليم إفريقية؛ كالسودان وأوغندا وكينيا والصومال، وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا وغربها، ولأكثر من عقد من الزمن ظلّ مزروعي يُبرز إمكانية الاستفادة من قيم الإسلام في تحسين ظروف المجتمعات الإفريقية؛ بإقامة ديمقراطية مستقرة في السودان[٢]، وتحقيق توازن ثقافي في أوغندا[٣] على سبيل المثال.

كما رأى الإسلام حليفاً للقوى الثورية في صراعها ضد الاستعمار، فهو قادر على إفراز قادة متمردين وأتباعاً طائعين في الوقت نفسه، واعتبر الإسلام حافزاً للتحوّل إلى نُظم اقتصادية بديلة للرأسمالية نظراً لما يتّسم به من روح مجتمعية غير فردية[٤]، ودعا دول شرق إفريقيا – تحديداً - للاستفادة من طابع الإسلام المحافظ اجتماعيّاً من جهة، والثوري سياسيّاً من جهة أخرى[٥]، مبيّناً كيف حافظ مسلمو شرق إفريقيا على لغتهم السواحلية في وجه انتشار اللغة الإنجليزية[٦]، برغم تراجع ارتباطها بالإسلام بوصفه ديانة[٧].

وشملت أجندته البحثية أيضاً دراسة دَوْر الإسلام في تشكيل الثقافة السياسية الإفريقية[٨]، وأثر المهاجرين العرب المسلمين الأوائل في إفريقيا السمراء[٩]، والتعليم الإسلامي بوصفه

(١) Ali Mazrui, 1964, "Africa and the Egyptian's four circles", quoted in: Ahmed Ali Salem, Ibid.

(٢) Ali Mazrui, "Religion and Democracy in the First Republic of the Sudan", Makerere Journal (Kampala), no.11, December 1965.

(٣) Ali Mazrui, "Religious Strangers in Uganda: from Emin Pasha to Amin Dada", African Affairs (London), vol.76, no.302, 1977.

(٤) Ali Mazrui, "Islam, Political Leadership and Economic Radicalism in Africa", Comparative Studies in Society and History (The Hague), vol.9, no.3, April 1967.

(٥) Ali Mazrui, "The Sacred and the Secular in East African Politics", Cahiers D' Etudes Africaines, vol.13, no.4, 1973.

(٦) Ali Mazrui, "Islam and the English Language in East and West Africa", in: W. H. Whilteley (ed.), Language Use and Social Change: Problems of Multilingualism with Special Reference to Eastern Africa (London: Oxford University Press, 1971).

(٧) Ali Mazrui and Pio Zirimu, "The Secularisation of an Afro-Islamic Language: Church, State, and Marketplace in the spread of Kiswahili", Journal of Islamic Studies (Oxford), vol.1, no.1, 1990.

(٨) Ali Mazrui, "Religion and Political Culture in Africa", Journal of the American Academy of Religion, vol.53, no.4, 1985.

(٩) Ali Mazrui, "The Semitic Impact on Black Africa: Arab and Jewish Cultural Influences",

مخلّصاً لشرق إفريقيا من الاستعمار[١].

وبدأ مزروعي في دراسة ظاهرة الإحياء الإسلامي عامّة، وفي إفريقيا خاصّة، بعد اشتداد المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، ثم حرب رمضان عام ١٩٧٣م، وما أعقبها من حظر البترول العربي عن الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل[٢]، فدعا العرب لانتهاز فرصة الوفرة المالية للاقتراب من الأفارقة، وتحقيق المصالح المشتركة للعرب والأفارقة، خصوصاً في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي رأى مزروعي أنّ العرب هم ضحاياه عسكريّاً، والأفارقة هم ضحاياه اقتصاديّاً.

وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م؛ ناقش مزروعي آراءَ المفكر الإيراني (علي شريعتي) في التبعية الثقافية، والصراعات الثقافية، والأساس الثقافي الغربي لنظرية كارل ماركس في الشيوعية.

وفي السياق الإفريقي؛ ناقش مزروعي ظاهرة الإحياء الإسلامي بوصفها تحدياً من جانب المسلمين لهيمنة القوى المسيحية على الحياة العامّة، وبرغم تقديره أنّ هذا التحدي لم يبلغ بعد حدّ حصار المسيحية بوصفها ديانة؛ فإنه رأى أنّ المسيحية ما زالت تدفع ثمن استفادتها من هيمنة الأوروبيين واستعمارهم في القارة[٣].

ولعلّ أبرز أعمال مزروعي هي سلسلة الأفلام الوثائقية التي تحمل عنوان: (الأفارقة: ميراث ثلاثي) التي صدرت عام ١٩٨٦م[٤]، ويجمع الميراث الثلاثي بين الثقافات التقليدية والإسلام والغرب، حيث كان لكلٍّ منها دَوْر في تشكيل الواقع الإفريقي، وقد نجح مزروعي في بناء تقاليد مدرسة جديدة في الدراسات الإفريقية تقوم على فكرة هذا الميراث الثلاثي، واستمر في الإسهام فيها، حيث كتب عن أثر هذا الميراث في كلّ جوانب الواقع الإفريقي، بما فيه: الدين[٥]، واللغة[٦]، والفن[٧]، واللعب[٨]، وبنية الدولة[٩]، حتى تجارة الرقيق[١٠]، ومعدلات

---

(١) Ali Mazrui and Teshome Wagaw, "Towards Decolonising Modernity: Education and Culture Conflict in Eastern Africa", in: The Educational Process and Historiography in Africa (Paris: UNESCO, 1985).

(٢) Ali Mazrui, "Oil Power, Palestine and the Political Resurrection of Islam", Paper presented at the 18th Annual Meeting of the African Studies Association, San Francisco, 29 October – 1 November, 1975; Ali Mazrui, "Oil Power and the Steady Rise of Islam", Sunday Nation (Nairobi), April 23, 1978.

(٣) Ali Mazrui, "Christian Power and Muslim Challenge in Africa's Experience", Indian Journal of Politics, vol.12, no.3, December 1978.

(٤) Ali Mazrui, The Africans: A Triple Heritage, a co-production of WETA-TV and BBC-TV (Santa Barbara, CA: the Annenberg/CPB Projects, 1986). Publication Type: Audiovisual. Format: 9 Videocassettes.

وقد صدر في العام التالي ملخصاً لهذا العمل:

Ali A. Mazrui on 'The Africans: A Triple Heritage' (Ann Arbor: Ann Arbor Public Library, 1987). Publication Type: Audiovisual. Format: 1 Videocassette.

(٥) Ali Mazrui, "The Split Soul of a Continent", Michigan Alumnus (Ann Arbor, MI), September-October 1986.

(٦) Ali Mazrui and Alamin M. Mazrui, "Language in a Multi-Cultural Context: The African Experience", An International Journal (special issue on Language and Education), vol.6, no. 2, 1992.

(٧) Ali Mazrui, "Islam and African Art: Stimulus or Stumbling Block?", African Arts, vol.27, no. 1, January 1994.

(٨) Ali Mazrui, "Africa's Triple Heritage of Play: Reflections on the Gender Gap", in: W. J. Baker and J. A. Mangan (eds.), Sport in Africa: Essays in Social History (New York and London: Africana Publishing Company, 1987).

(٩) Ali Mazrui, "The Triple Heritage of the State in Africa", in: Ali Kazancigil (ed.), The State in Global Perspective (Aldershot, UK: Gower, 1986).

(١٠) Ali Mazrui, "Comparative Slavery and Africa's Triple Heritage: Indigenous, Islamic and Western Systems", Keynote address at the World Conference on 'Slavery and Society in History', Kaduna, Nigeria, March 26, 1990.

الإنجاب[١]، بل على المستوى الشخصي أيضاً[٢].

وكما سلّط مزروعي الضوء على الجانب الإسلامي في إفريقيا[٣]؛ فإنه أبرز أيضاً الجانب الإفريقي للإسلام الذي كثيراً ما يغيب عن الأذهان، فبرغم أنّ الإسلام دين آسيوي-إفريقي؛ فإنه دين غالبية السكان في إفريقيا، مذكّراً بأنّ عدد المسلمين في نيجيريا يزيد عن عددهم في أكبر دولة عربية، وهي مصر[٤].

وكان – رحمه الله – يبّشر بمستقبلٍ واعدٍ للإسلام في عالم الأفارقة، سواء على أرضِ القارة أو في المهجر، فهو ينتشر جنوب الصحراء الكبرى أكثر من أي دين آخر، خصوصاً أنّ المسيحية ما زالت تدفع ثمن ارتباطها في أذهان الأفارقة بالماضي الاستعماري[٥].

ويقترح د. مزروعي أن يستفيد المسلمون من دينهم للقيام بأدوار مهمة في حياة الأفارقة،

كحمايتهم من مرض الإيدز[٦]، وتمكين السود في جمهورية جنوب إفريقيا بعد زوال الحكم العنصري[٧]، وتحقيق الاستقرار في الصومال[٨]، والديمقراطية في كينيا[٩]، والاندماج الإقليمي عبر الحدود السياسية والثقافية في شرق إفريقيا[١٠]، بل

١) Ali Mazrui, "Islamic Doctrine and the Politics of induced Fertility Change: An African Perspective", in: Jason L. Finkle and C. Alison McIntosh (eds.), The New Politics of Population: Conflict and Consensus in Family Planning (New York: The Population Council, 1994)

٢) Ali Mazrui, "Africa's Triple Heritage and I", 8-July- August 1986; Ali Mazrui, "The Legacy of Life and Death: Africa's Triple Heritage in a Personal Context", Africa Notes (Cornell University), February 1997.

٣) Ali Mazrui, "Islam in Sub-Saharan Africa", The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World, vol.2 (New York and Oxford: Oxford University Press, 1995).

٤) Ali Mazrui, "The World of Islam: A Political Overview", Journal Institute of Muslim Minority Affairs, vol.11, no.2, July 1990.

٥) Ali Mazrui, "African Islam and Competitive Religion: Between Revivalism and Expansion", Third World Quarterly, vol. 10, April 1988.

٦) Ali Mazrui, Christianity and Islam in Africa's Political Experience: Piety, Passion and Power (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Muslim-Christian Understanding, Occasional Paper Series: History and International Affairs, 1996).

٧) Ali Mazrui, "Towards Re-Africanising South Africa: an Islamic Perspective", Extracts from a presentation made at the international conference entitled: 'Islam and Civil Society in South Africa', sponsored by the University of South Africa and the United States Institute of Peace, held in Pretoria, South Africa, August 1994.

٨) Ali Mazrui, "Crisis in Somalia: from Tyranny to Anarchy", in: Hussein M. Adam and Richard Ford (eds.), Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century (Lawrenceville, NJ, USA, and Asmara, Eritrea: The Red Sea Press, 1997.

٩) Ali Mazrui, "The Black Intifada?: Religion and Rage at the Kenya Coast", Journal of Asian and African Studies, vol.4, no.2, 1993.

١٠) Ali Mazrui and Alamin M. Mazrui, The Power of Babel: Language and Governance in the African Experience (Oxford, U.K.:

عبر البحر الأحمر الذي فصل القارة عن امتدادها الطبيعي في الجزيرة العربية، فأفقد العرب المشارقة الهوية الإفريقية[١].

كذلك رأى مزروعي الإسلام حاضراً بين ذوي الأصول الإفريقية في أمريكا الشمالية وجزر الكاريبي، وإن بدرجات متفاوتة، فهو عنصر مهم في مجتمعات الأمريكيين الأفارقة ومنظماتهم ذات التأثير في السياستين الداخلية والخارجية، مثل جماعة (أمّة الإسلام)[٢]، كما أنّ الإسلام هو الدين المفضّل للأمريكيين الأفارقة الساعين لإبراز انتمائهم الإفريقي، ففيه تتكامل حركتا العودة إلى الإسلام والعودة إلى الجذور الإفريقية في العالم الجديد[٣].

غير أنّ ما لا يدركه كثير من قرّاء مزروعي ومحبيه هو أنّ الإسلام لم يكن في أجندة علي مزروعي الإفريقية فقط، وإنما تطوّر تدريجياً ليصبح عنده اهتماماً بحثيّاً وحياتيّاً مستقلاً، وقد أرفقت بهذه الدراسة قائمة بأهم أعماله ذات الصلة بالإسلام وقضاياه، ولعلنا نفصّل في هذا الأمر في دراسة لاحقة إن شاء الله.

ميراث علي مزروعي والكاتب:

لقد ذكر علي مزروعي أنّ والده الشيخ الأمين مزروعي كان يتمنّى أن يدرس ابنه الإسلام في جامعة الأزهر ليصبح عالماً في الشريعة، لكن الابن انتقل من المعهد الديني المحلي إلى الغرب، حيث درس علم السياسة، فأفاد أمّته فكراً ونشاطاً، وبالرغم من أنه لم يتول حكماً كأجداده، ولا إفتاءً كأبيه، فإنه تربّع على عرش مدرسة فكرية؛ كان لها من التأثير في عالمي إفريقيا والمسلمين ما لم يحلم به حاكمٌ أو مفتٍ محليٌ في إفريقيا.

وكنتُ ممن أنعم الله عليهم بالتتلمذ على يديه في مرحلة التخصّص (الماجستير) في جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية (جامعة قرطبة حالياً) في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٧م و ١٩٩٩م، واستمرت العلاقة بيننا بعد ذلك، سواء في المؤتمرات العديدة التي حضرتها معه، أو المراسلات التي لم تنقطع.

وقد اعتاد الدكتور علي مزروعي كتابة نشرة سنوية عن إنجازاته وإخفاقاته، وأفراحه وأتراحه، وأفكاره ومشاعره، وكنتُ - لفترة ليست بالقصيرة - من القلائل الذين يواظب على إرسال هذه النشرة إليهم مطلع كلّ عام.

رحم الله علي مزروعي، وأعان تلامذته على الوفاء لميراثه وإكمال رسالته ■

James Currey; Nairobi, Kenya: East African Educational Publishers; Kampala, Uganda: Fountain Publishers; Cape Town, South Africa: David Philip Publishers; Chicago, U.S.A.: the University of Chicago Press, 1998).

(١) Ali Mazrui, "Afrabia: Africa and the Arabs in the New World Order", Ufahamu (Los Angeles), vol.20, no.3, 1992.

(٢) Ali Mazrui, "African Factor in the U.S. (Part One)", Africa Events (London), vol.9, no. 7, July 1993; Ali Mazrui, "North American Muslims: Rising to the Challenge of a Dual Identity", Islamic Studies (Pakistan), vol.34, no. 4, winter 1995; Ali Mazrui, "Between the Crescent and the Star-Spangled Banner: American Muslims and US Foreign Policy", International Affairs (London), vol.72, no.3, July 1996.

(٣) Ali Mazrui, "Religious Alternatives in Black Diaspora: from Malcolm X to the Rastafari", Caribbean Affairs, vol.3, no. 1, January-March 1990; Ali Mazrui, "Global Africa in Flux: the Dialectic of Diversity in Black World", in: Carlos Moore, Tanya R. Saunders and Shawna Moore (eds.), African Presence in the Americas (Trenton, New Jersey: Africa World Press, 1995).

الملحق: قائمة بأهم أعمال الدكتور علي مزروعي ذات الصلة بالإسلام وقضاياه:

أولاً: الكتب:

م	العنوان	بيانات النشر
1	.Cultural Forces in World Politics	London: James Currey; Portsmouth, NH: .Heinemann; Nairobi, Kenya: Heinemann, 1990
2	Ali Mazrui and Alamin M. Mazrui, The Power of Babel: Language and Governance .in the African Experience	Oxford, U.K.: James Currey; Nairobi, Kenya: East African Educational Publishers; Kampala, Uganda: Fountain Publishers; Cape Town, South Africa: David Philip Publishers; Chicago, .U.S.A.: the University of Chicago Press, 1998

ثانياً: الكتيبات:

م	العنوان	بيانات النشر
1	Islam, Western Democracy and the Third .Industrial Revolution	Abu Dhabi, United Arab Emirates: The Emirates Center for Strategic Studies and .Research, Emirates Lecture no. 17, 1998
2	Islam and Afrocentricity: The Triple .Heritage School	Binghamton, New York: Institute of Global Cultural Studies, State University of New York .at Binghamton, 1995

ثالثاً: التسجيلات المصورة:

م	العنوان	بيانات النشر
1	.New Conflicts/Search for Stability	Chicago, IL: Films Incorporated, 1986. Publication .Type: Audiovisual. Format: 1 Videocassette
2	A Garden of Eden in Decay? / a Clash .of Cultures	Chicago, IL: Film Incorporated, 1986). Publication) .Type: Audiovisual. Format: 1 Videocassette
3	The Africans; a co-production .of WETA-TV and BBC-TV	Santa Barbara, CA: the Annenberg/CPB Projects, 1986. Publication Type: Audiovisual. Format: 9 .Videocassette
4	Ali A. Mazrui on 'The Africans: A Triple .'Heritage	Ann Arbor: Ann Arbor Public Library, 1987).) Publication Type: Audiovisual. Format: 1 .Videocassette
5	The Moving Frontiers of World Culture, Keynote address at The Wits Spring Festival, held at the University of the .Witwatersrand, September 1991	Lenasia, South Africa: Trans Media, 1991. Publication Type: Audiovisual. Format: 1 .videocassette

رابعاً: منشوراته في المجلات العلمية:

م	المجلات العلمية
1	Religion and Democracy in the First Republic of the Sudan, Makerere Journal (Kampala), .no.11, December 1965
2	Islam, Political Leadership and Economic Radicalism in Africa, Comparative Studies in .Society and History (The Hague), vol.9, no.3, April 1967
3	Islam and the English Language in East and West Africa, in: W. H. Whilteley (ed.), Language Use and Social Change: Problems of Multilingualism with Special Reference to Eastern .(Africa (London: Oxford University Press, 1971
4	The Sacred and the Secular in East African Politics, Cahiers D'Etudes Africaines, vol.13, no.4, .1973
5	Oil Power, Palestine and the Political Resurrection of Islam, Paper presented at the 18th Annual Meeting of the African Studies Association, San Francisco, October 29-November 1, .1975
6	Religious Strangers in Uganda: from Emin Pasha to Amin Dada, African Affairs (London), .vol.76, no.302, 1977
7	Christian Power and Muslim Challenge in Africa's Experience, Indian Journal of Politics, .vol.12, no.3, December 1978
8	.Oil Power and the Steady Rise of Islam, Sunday Nation (Nairobi), April 23, 1978
9	Changing the Guards from Hindus to Muslims: Collective Third World Security in a Cultural .81-Perspective, International Affairs (London), vol.57, no.1, Winter 1980
10	Entre La Partition et Le Petrole: Les Facteurs Energetiques et Territoiaux de la Renaissance de L'Islam (Between Partition and Petroleum: energy-related factors in the Emergence of .Islam), Revue Etudes Internationales, vol.12, no.2, June 1981
11	The Moving Cultural Frontier of World Order: from Monotheism to North-South Relations, .Alternatives, no.7, 1981
12	.The Semitic Impact on Black Africa: Arab and Jewish Cultural Influences, Issue, vol.13, 1984
13	Religion and Political Culture in Africa, Journal of the American Academy of Religion, vol.53, .no.4, 1985
14	Towards Decolonising Modernity: Education and Culture Conflict in Eastern Africa (co-author: Teshome Wagaw), The Educational Process and Historiography in Africa (Paris: .(UNESCO, 1985
15	New Nuclear Weapon States and Their Impact on Third World Regional Conflicts, in: Sadruddin Aga Khan (ed.), Nuclear Proliferation and Their Consequences (Oxford: .(Clarendon Press, 1986

م	المجلات العلمية
16	From the Semites to the Anglo-Saxons: Culture and Civilisation in Changing Comunication, .Alternatives, vol.11, no.1, January 1986
17	Human Rights and the Moving Frontier of World Culture, Philosophical Foundations of .(Human Rights (Paris: UNESCO, 1986
18	The Triple Heritage of the State in Africa, in: Ali Kazancigil (ed.), The State in Global .(Perspective (Aldershot, UK: Gower, 1986
19	.July-August 1986 ,8-Africa's Triple Heritage and I, Africa Events (London), vol.2, no.7
20	Ideological Encounters of the Third World, Third World Book Review (London), vol.1, no.6, .1986
21	.The Split Soul of a Continent, Michigan Alumnus (Ann Arbor, MI), September-October 1986
22	Africa's Triple Heritage of Play: Reflections on the Gender Gap, in: W. J. Baker and J. A. Mangan (eds.), Sport in Africa: Essays in Social History (New York and London: Africana .(Publishing Company, 1987
23	African Islam and Competitive Religion: Between Revivalism and Expansion, Third World .Quarterly, vol.10, no., April 1988
24	.OAU: Identity in Search of Unity, Africa Events (London), June-July 1988
25	May 7-Poetic Hatred – is The Satanic Verses a Racial Novel?, West Africa (London), no.3741, 1 .1989
26	Witness for the Prosecution: A Cross-Examination on The Satanic Verses, Third Text (London) .(Special Issue), no.11, summer 1990
27	Satanic Verses or a Satanic Novel?: Moral Dilemmas of the Rushdie Affairs, Third World .Quarterly, vol.12, no.1, January 1990
28	The Secularisation of an Afro-Islamic Language: Church, State, and Marketplace in the spread of Kiswahili (co-author: Pio Zirimu), Journal of Islamic Studies (Oxford), vol.1, no.1, .1990
29	Religious Alternatives in the Black Diaspora: from Malcolm X to the Rastafari, Caribbean .Affairs, vol.3, no. 1, January-March 1990
30	The World of Islam: A Political Overview, Journal Institute of Muslim Minority Affairs, vol.11, .no. 2, July 1990
31	Comparative Slavery and Africa's Triple Heritage: Indigenous, Islamic and Western Systems, Keynote address at the World Conference on 'Slavery and Society in History', Kaduna, .Nigeria, March 26, 1990

م	المجلات العلمية
32	Afrabia: Africa and the Arabs in the New World Order, Ufahamu (Los Angeles), vol.20, no.3, 1992.
33	Language in a Multi-Cultural Context: The African Experience (co-author: Alamin M. Mazrui), 4-An International Journal (special issue on Language and Education), vol.6, no.2, 1992.
34	The Black Intifada?: Religion and Rage at the Kenya Coast, Journal of Asian and African Studies, vol.4, no.2, 1993.
35	Islam and the End of History, The American Journal of Islamic and Social Sciences, vol.10, no.4, winter 1993.
36	African Factor in the U.S. (Part One), Africa Events (London), vol.9, no.7, July 1993.
37	Islam at War and Communism in Retreat: What is the Connection?, in: T. Y. and J. S. Ismael (eds.), The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East ((Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994.
38	Global Apartheid?: Race and Religion in the New World Order, in: T. Y. and J. S. Ismael (eds.), The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East ((Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994.
39	Islamic Doctrine and the Politics of induced Fertility Change: An African Perspective, in: Jason L. Finkle and C. Alison McIntosh (eds.), The New Politics of Population: Conflict and Consensus in Family Planning (New York: The Population Council, 1994).
40	Towards Re-Africanising South Africa: an Islamic Perspective, Extracts from a presentation made at the international conference entitled: 'Islam and Civil Society in South Africa', sponsored by the University of South Africa and the United States Institute of Peace, held in Pretoria, South Africa, August 1994.
41	The Bondage of Boundaries, Boundary and Security Bulletin (Durham University, UK), vol.2, no.1, April 1994.
42	Islam and African Art: Stimulus or Stumbling Block?, African Arts, vol.27, no.1, January 1994.
43	Africa and Other Civilisations: Conquest and Counterconquest, in: John W. Harbeson and Donald Rothchild (eds.), Africa in World Politics; Post-Cold War Challenges (Boulder, CO: Westview Press, 1995).
44	Islam in Sub-Saharan Africa, The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World, vol.2 (9New York and Oxford: Oxford University Press, 1995.
45	Global Africa in Flux: the Dialectic of Diversity in Black World, in: Carlos Moore, Tanya R. Saunders and Shawna Moore (eds.), African Presence in the Americas (Trenton, New Jersey: Africa World Press, 1995).
46	North American Muslims: Rising to the Challenge of a Dual Identity, Islamic Studies (Pakistan), vol.34, no.4, winter 1995.

م	المجلات العلمية
47	Islam in a More Conservative Western World, The American Journal of Islamic Social .Sciences, vol.13, no.2, summer 1996
48	Between the Crescent and the Star-Spangled Banner: American Muslims and US Foreign .Policy, International Affairs (London), vol.72, no.3, July 1996
49	Africa in the Twenty-First Century: Problems and Prospects, Text of lecture at the First Distinguished Lecture of the Institute of Governance and Social Research (IGSR), Jos, Nigeria, held at the State House Assembly, July 17, 1996 (Jos, Nigeria: the Institute of .(Governance and Social Research, Annual Distinguished Lecture Series, 1996
50	Christianity and Islam in Africa's Political Experience: Piety, Passion and Power (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Muslim-Christian Understanding, Occasional Paper .(Series: History and International Affairs, 1996
51	The Nuclear Option and International Justice: Islamic Perspective, in: Nimat Hafez Barazangi, M. Raquibuz Zaman and Omar Afzal (eds.), Islamic Identity and the Struggle for .(Justice (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996
52	The Imperial Culture of North-South Relations, in: Bruce Parrott and Karen Dawisha (eds.), The End of Empire?: The Transformation of the USSR in Comparative Perspective, The .(International Politics of Eurasia, vol.9 (New York: M.E.Sharpe, 1996
53	The Day I Stopped Rajat Neogy from becoming a Muslim, Transition, Issue 69, New Series, .vol.6, no.1, Spring 1996
54	Islam and the West: the Tensions of Cultural Globalisation, Current Affairs Bulletin .(Australia), vol.72, no. 5, February-March 1996
55	Crisis in Somalia: from Tyranny to Anarchy, in: Hussein M. Adam and Richard Ford (eds.), Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century .(Lawrenceville, NJ, USA, and Asmara, Eritrea: The Red Sea Press, 1997
56	Islam and Islamophobia: Conflicting Images in a Eurocentric World, in Masudul A. Choudhury, Abdad M. Z. and Muhammad S. Salleh (eds.), Islamic Political Economy in Capitalist-globalisation: An Agenda for Change (Kuala Lumpur, Malaysia: Utusan Publications and Penang: .(International Project on Islamic Political Economy (IPIPE), Universiti Sains Malaysia, 1997
57	The Legacy of Life and Death: Africa's Triple Heritage in a Personal Context, Africa Notes .(Cornell University), February 1997
58	.Are there Seeds of Harmony in Diana's Death? Press and Sun-Bulletin, 7 September 1997
59	Paradise is the Supreme Classless Society, says Dr. Ali Mazrui, The Minaret (Los Angeles), .vol.9, no.5, May 1997, Muharram 1418
60	.Islamic and Western Values, Foreign Affairs, vol.76, no.5, September-October 1997
61	Globalization, Islam, and the West: Between Homogenization and Hegemonization, The .American Journal of Islamic and Social Sciences, vol.15, no.3, fall 1998

BOLA

الفيروس القاتل.. الإيبولا يهدّد أمن القارة السمراء

ترجمة: قراءات إفريقية

فقد نشرت مجلة الإيكونوميست البريطانية تقريراً[1] سلّط الضوء على خطورة الفيروس، وأماكن انتشاره، وأماكن تمركزه في دول غرب القارة الثلاث: (ليبيريا، وسيراليون، وغينيا)، والمسافة بينه وبين أهم الحواضر في القارة السمراء وأوروبا، وهو ما توضحه الخريطة الآتية:

(١) وباء الجهل: الفيرس يبحث عن ضحايا جدد - كرة القدم والسياحة الإفريقية، الإيكونوميست البريطانية، ١٥ نوفمبر ٢٠١٤م، على الرابط الآتي: http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21632641-virus-claiming-new-victimsafrican-tourism-and-football-ignorance

ضرب (فيروس إيبولا القاتل) القارة السمراء، وبخاصة الأجزاء الغربية منها، مما هدّد الحياة في تلك البلدان بالشلل، فأوقف القطاعات السياحية والتنموية، وألغى التجمعات البشرية، حتى الأعراس، والفاعليات الرياضية في الدول الأخرى؛ حيث اعتذرت المملكة المغربية عن استضافة (كأس أمم إفريقيا لكرة القدم) خوفاً من وصول الفيروس الوبائي إلى أراضيها.

وذكر التقرير أنه يبدو أنّ الوقت لم يحن بعد للاستمتاع بالسفاري، فلا تزال الخيام مطوية، وحمامات السباحة بالفنادق فارغة، بينما يُضيّع المرشدون السياحيون أوقاتهم بين الأسود والفيلة، وبذلك يضع منظمو الرحلات السياحية - في أنحاء إفريقيا كافة - في الذاكرة الحية أكبر نسبة انخفاض في المجال السياحي، وهذا ما أشارت إليه إحدى وكالات السفر المتخصّصة .SafariBookings com في مسحٍ أجرته في سبتمبر ٢٠١٤م، تبيّن فيه أنّ (٥٠٠) من منظمي الرحلات قد عانوا انخفاضاً في الحجز بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٧٠٪، ومنذ ذلك الحين بدأت نسبة الانخفاض في التزايد، خصوصاً في: (بتسوانا، وكينيا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا)، كما توقف العديد من الوكلاء الأمريكيين والأوروبيين عن عرض رحلات إلى إفريقيا في الوقت الحالي.

والسبب في ذلك هو انتشار (فيروس إيبولا) في غرب إفريقيا، والذي أودى بحياة ما يزيد عن (٥,٠٠٠) نسمة[1]، حيث استوطن الفيروس في مكان بعيد عن أماكن السفاري المخصوصة في شرق إفريقيا وجنوبها، وهو مكان أبعد ما يكون أيضاً عن بيوت السياح الأوروبيين (انظر: الخريطة)، بينما يوجد المزيد من الخطوط الجوية الرابطة بين غرب إفريقيا وأوروبا بنسبةٍ تفوق الخطوط الرابطة بين غرب إفريقيا وباقي القارة، إلا أنه قد تم تأجيل العديد من رحلات الطيران بدرجةٍ كبيرةٍ.

ومع أنّ (إيبولا) لا يعدّ المرض القاتل الأول في إفريقيا (يسبقه مرضا: الإيدز، والملاريا)، لكن يرسخ داخل ذهن العديد من الزوار أنّ كلّ قارة إفريقيا عبارة عن دولة واحدة؛ فيما أطلق عليه أحد المرشدين السياحيين: «وباء الج هل».

ومع ذلك؛ فإنّ قطاع السياحة يمثّل بطريقةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ نحو ١٠٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى، ويتمّ من خلالها دفع رواتب الملايين من الناس، فهي صناعة إذاً تساهم بنحو ١٧٠ مليار دولار سنوياً، ففي عام ٢٠١٣م زار إفريقيا حوالي ٣٦ مليون نسمة، وقد تزايد هذا المعدل بنسبة ٦٪ سنوياً، ولكن العديد من مكاتب السفاري الآن قد أوشكت على الانقراض بصورةٍ أكبر من انقراض الحيوانات المحيطة بهم، وقد يتحول العمّال العاطلون في نهاية المطاف إلى صائدين برّيين خارجين عن القانون.

كما أنّ المخاوف من شيوع وباء الإيبولا قد انتشرت حتى بين الأفارقة أنفسهم، ومن ثم قالت المغرب إنها لن تستضيف (كأس الأمم الإفريقية)، والذي يُعدّ الحدث الأبرز لكرة القدم في القارة، والمقرر أن يبدأ في ١٧ يناير، وإن كانت المغرب قد سعت لتأجيل الحدث لمدة عام بسبب انتشار الوباء بصورةٍ مزعجةٍ بين التجمعات، إلا أنّ الاتحاد الإفريقي لكرة القدم قد منع المغرب من تنظيم البطولة، وهي الدولة التي لم تسجّل حالة إصابة واحدة حتى الآن، وتأتي (ليبيريا، وسيراليون، وغينيا) في مقدمة الدول الأكثر تضرّراً أو غير المؤهلة لمواجهة المرض حتى الآن، وهنا سعى المنظّمون للكأس لإيجاد

(١) أعلنت منظمة الصحة العالمية في آخر تقرير صادر عنها الجمعة ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤م، أن عدد الوفيّات الناتجة عن فيروس إيبولا في غرب إفريقيا ارتفع إلى (٧٦٩٣) من أصل (١٩٦٩٥)إصابة، وقضى الفيروس بالإجمال على ما لا يقل عن (٧٧٠٨) شخص في العالم. (قراءات إفريقية)

دولـة أخـرى مُضيفـة حتـى لا تكـون كـرة القـدم الإفريقية هي الضحية القادمة للإيبولا.

كمـا نشـرت الواشـنطن بوسـت تقريـراً عـن المـرض وانتشـاره[1]، قالـت فيـه إنّ (الإيبـولا) يُعـدّ أحد الأوبئـة المخيفة، والتـي لا يمكن التنبؤ بهـا، حيـث راح ضحيته حوالي (٥,٠٠٠) نسـمة من سـكان غـرب إفريقيا بسـبب انتشـاره الحالي، بالإضافـة إلى مـا يزيد عـن (١٣,٠٠٠) مصاب، ولكـن الأمـر لا يـزال مقصـوراً حتـى الآن علـى (ليبيريا، وسـيراليون، وغينيا)، فيما سـجلت دولتا (نيجيريـا، والسـنغال) بعـض حـالات الإصابـة، إلا أنهمـا أصبحتـا نظيفتيـن الآن مـن المـرض، كما شـهدت جمهورية الكونغـو الديمقراطية نموّ سـلالة مختلفة من (إيبولا)، ولكـن يبدو أنه قد تمّ احتواؤهـا، فيمـا توفي المُصـاب الوحيد بالإيبولا فـي مالي، ولـم تُسـجّل أي حـالات إصابة أخرى حتى وقت كتابة هذا المقال، وقد تتغير هذه النتائج أيضاً.

وعلـى الرغم من الانتشـار الجغرافـي المحدود لوبـاء الإيبـولا؛ فـإنّ بعـض الأمريكييـن يبـدون مذعوريـن، فكيـف تفسّـر إذاً منع طفليـن انتقلوا من روانـدا إلى نيو جيرسـي من الذهاب إلـى المدارس؛ علـى الرغـم من عدم وجـود أي إصابـة بالإيبولا في دول شرق إفريقيا (وما أبعد المسافة بين غرب إفريقيا ونيو جيرسـي وتكساس)؟ بل بِمَ تفسّـر إقالة مُدرّسة فـي ولايـة كنتاكي بصفته ردّ فعل عنيف على سـفرها إلى كينيا؟ وكذلك إلغاء الرحلات السياحية إلى كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا؟ إنّ هذه الدول تُعد قريبة نسبياً من دول غرب إفريقيا المُصابة بالإيبولا.

ضرب (فيروس إيبولا القاتل) القارة السمراء، وبخاصة الأجزاء الغربية منها، مما هدّد الحياة في تلك البلدان بالشلل

وهـذا مـا جعـل أنطونـي إنجلانـد يشـعر بخيبة أمل، وهو الكيميائي البريطاني الحاصل على شـهادة الدكتـوراه مـن معهـد ماساتشوسـتس للتكنولوجيا، وقضـى وقتـاً طويـلاً في دول غـرب إفريقيـا جنوب الصحـراء الكبـرى، وقـرّر تصميم خريطـة يبيّن فيها الدول المصابة حاليّاً بالإيبولا والدول غير المصابة، وهـو يتمتع بخلفية تاريخيـة وحضورٍ علمي في دول غـرب إفريقيا حسـبما ذكـره فـي رسـالة إلكترونية: «اعتـدت أن أحضر مؤتمرات علميـة في دول غرب إفريقيا لتأهيل باحثين علميين رائدين، وإعداد حلول للمشـكلات بشكلٍ عامٍّ، حيث يُعدّ المجتمع الغربي علـى درايـة أكبـر بالمخـاوف المُلحّـة التـي تُصيب العالم النامي»، وإن كانت شـركته (مانغوسـتين) قد مضـت قُدماً في الدراسـة لمدة عشـر سـنوات؛ فإنه يعتبر انتشار الإيبولا الآن دليلاً واضحاً على ضرورة اهتمام الغرب بصورةٍ أكبر بما يحدث في إفريقيا.

ومما كتبه أنطونـي: «إنّ حالة انتشـار الإيبولا - والـذي يُعدّ مشـكلة - لم يوجد لها حـلٌّ علميّ حتى الآن؛ بسبب وجودها في قرية من قرى العالم النامي، مـن الممكـن أن تـزور مدينـة نيويـورك أو المجتمع الغربي، وسـيدرك المجتمع الغربي الغني في النهاية أنـه لا فائـدة من ترك جـزء فقير مـن العالـم ذي بنية تحتية منهكة يواجه الفقر بمفرده، فانتشار الإيبولا إذاً يعلّم الغرب كلّ ذلك».

(١) الخريطة: إفريقيا بـدون الإيبـولا، آدم تايلور، الواشنطن بوست، ٣ نوفمبر ٢٠١٤م، على الرابط: http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/11/03/map-the-africa-without-ebola/?tid=sm_fb

وكانت خيبة الأمل في النهاية هي الدافع لإنجلاند وراء تصميم خريطة ونشرها على حسابه على تويتر، كما اعتاد نشر معلومات عن الإيبولا على حسابه، ثم انتشرت الخريطة بعد ذلك بشكلٍ كبير من خلال شبكة الإنترنت، وتم نشرها مئاتٍ المراتٍ من خلال تويتر.

وأضاف إنجلاند في كتاباته أنّ: «الجهل والفقر المعلوماتي حول الإيبولا يُعد مشكلة كبيرة، ولذا فإنّ إقالة مُدرّسة في كنتاكي بسبب قضائها بعض الوقت في كينيا هو أمرٌ يوصف بالحماقة، كما يؤدي هذا الغباء إلى مخاوف تجعل أشخاصاً أمثال كريس كريستي يطبّقون قيوداً لا معنى لها كحجر صحي، ومن ثمّ أصبحت مخاوف الولايات المتحدة من الإيبولا مجرد مهزلة».

كما أنّ هناك بعض التحذيرات على الخريطة من بعض الدول، ولكن إنجلاند قرّر عدم ضمّ (مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) باعتبارها دولاً مصابة على الرغم من عدم صدور إعلانات بخلوهما تماماً من وباء الإيبولا، وهذا سبّب توجيه بعض الانتقادات للخريطة، وكتب إنجلاند أنه يتفهّم الانتقادات جيداً، ولكن تحذيراته لا تزال قائمة: «هناك ثلاث دول مصابة فقط، وعلى العالم أن يعرف ذلك».

وفي تقرير آخر للإيكونوميست البريطانية بعنوان (مأساة الإيبولا)[1]، ورد فيه أنه قد تمّ الإعلان عن ظهور أول حالة للإيبولا في غرب إفريقيا في ديسمبر ٢٠١٣م في (غوكيدو)، وهي منطقة غابات في غينيا قرب الحدود مع (ليبيريا، وسيراليون)، ويبدو أنّ المسافرين قد نقلوا الفيروس عبر الحدود، ففي أواخر مارس ذكرت ليبيريا الاشتباه في (٨)

إنّ (الإيبولا) يُعدّ أحد الأوبئة المخيفة، والتي لا يمكن التنبؤ بها، حيث راح ضحيته الآلاف من سكان غرب إفريقيا

حالات، بينما اشتبهت سيراليون في (٦)، وبحلول نهاية يونيو أصيب حوالي ٧٥٩ شخصاً، ولقي ٤٦٧ حتفهم بسبب المرض، ما يجعل هذا الانتشار هو الأسوأ لمرض الإيبولا في المنطقة؛ لأنّ الأرقام تواصل الصعود.

وفي ١١ نوفمبر كان قد تم الإبلاغ عن (١٤,٤١٣) حالة إصابة، و (٥,١٧٧) حالة وفاة في مختلف أنحاء العالم، معظمهم من هذه الدول الثلاث السابق ذكرها، فيما يشكّك البعض في دقّة هذه الأعداد.

وقد وُضعت خريطة تفاعلية لوصول الفيروس إلى دول العالم.

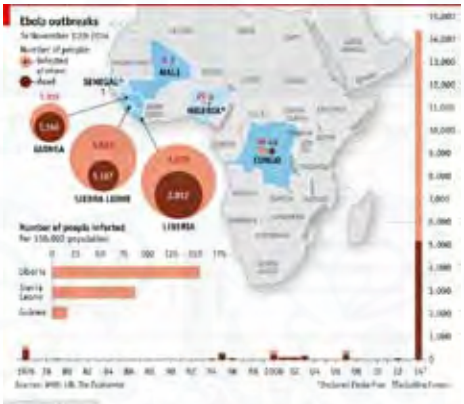

وفي النقطة التي يسجّل عندها إصابات متلاحقة

(١) مأساة الإيبولا، الإيكونوميست البريطانية، ١٤ نوفمبر ٢٠١٤م، على الرابط الآتي: http://www.economist.com/blogs/ebola-graphics?fsrc=s/11/graphicdetail/2014cn%2Ftw%2Fte%2Fbl%2Fed%2Febolachart

يسميها علماء الأوبئة: (R٠) معدل التكاثر والانتشار الأساسي للفيروس، وفي المناطق عالية الإصابة يكون المعدل (R٠) مرتفعاً، معدل الحصبة هو ١٨، لكن معدل الإيبولا صعب التقدير، ويختلف من منطقة لأخرى، ويتراوح المعدل من ١,٥ إلى ٢,٢، وعلى الرغم من وجود إشارات عن السيطرة التدريجية على الإيبولا في (غينيا، وليبيريا)؛ فإنّ تسجيل المعدل (R٠) فوق ١ هي نتيجة سيئة، فيما سجّل أعلى مؤشر للإيبولا إصابة تُقدر بـ ٧٠٪ في هذا الانتشار؛ ما يعني أنّ الإيبولا يمكنه حصد المزيد من الأرواح بسرعة أكبر من غيره، فهو قاتل راسخ القدمين!

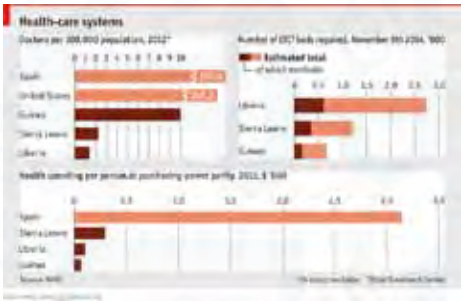

كما يُعد التقصير في نُظُم الرعاية الصحية في (الدول الثلاث الأكثر تضرّراً) أحد التفسيرات لتفشّي المرض بصورة كبيرة، كما أنّ إسبانيا قد استمرت لمدة ٢١ يوماً دون تسجيل أي إصابة جديدة بعد أول إصابة وقعت في أكتوبر، وهي تنفق أكثر من (٣,٠٠٠) دولار سنوياً للفرد مصاريف رعاية صحية؛ مقارنةً بـ (سيراليون) التي تنفق أقلّ من ذلك بكثير: حوالي (٣٠٠) دولار سنوياً للفرد.

كما أنّ الولايات المتحدة، التي سجّلت أولى حالات الوفيات بسبب الإيبولا في ٨ أكتوبر، لديها (٢٤٥) طبيباً لكلّ (١٠٠,٠٠٠) مريض؛ بينما تمتلك (غينيا) عشرة أطباء للنسبة نفسها، ومن ثمّ فإنّ ضَعْف نسبة العاملين في مجال الرعاية الصحية ضد إيبولا هو أمر مأساوي، حيث تمّت إصابة (٥٧٠) حالة من بين العاملين في مجال الصحة في ١١ نوفمبر، ولقي (٣٢٤) حتفهم في (الدول الثلاث الأكثر تضرّراً) في غرب إفريقيا.

إنّ وباء الإيبولا لا يُعدّ طارئة صحية فقط؛ بل يُعدّ أيضاً أزمة اقتصادية؛ لأنّ المرضى لا يستطيعون العمل، والخوف من المرض يدفع الآخرين للبعد عن العمل، ومن ثمّ تعطّلت حركة المواصلات والسفر، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى إصدار تقييم - في ٨ أكتوبر - يُقدّر فيه الآثار قصيرة المدى لانتشار الإيبولا على اقتصاد: (غينيا، وليبيريا، وسيراليون)؛ من حيث نسبة إجمالي الناتج المحلي الضائعة، والتي بلغت ٣٥٩ مليون دولار، وسيرتفع مؤشر الخسارة ويهبط طبقاً لسرعة انتشار إيبولا وبطئه في العام القادم، وفي ظلّ تقدير البنك الدولي الأكثر تشاؤماً؛ فإنّ سيناريو «انتشار الإيبولا المرتفع» سيصيب اقتصاد (ليبيريا) في عام ٢٠١٥م بخسارة تُقدّر بنحو ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

على غير المعتاد هنا في شرق (سيراليون): الطرق هادئة، ونقاط تفتيش يحرسها جنود حاملين السلاح، والانتقالات ممنوعة من وإلى منطقتي (كايلاهون، وكينيما)، كما يتم السفر إلى (فريتاون) العاصمة من خلال عدد قليل جدّاً من الدراجات البخارية والسيارات التي تحمل الإمدادات، وفي (كينيما تجد السيارات مرتفعة الأجرة معطلة، فلا يوجد مكان تذهب إليه الآن، لقد أصاب وباء الإيبولا هذا الإقليم بقسوة، ليس فقط بسبب ما أحدثه من وفيات، فبالرغم مما اتخذته الحكومة الاتحادية من إجراءات الحجر الصحي الخاصة، فالشركات ورجال الأعمال وكذلك القرويون يعانون نقص الإمدادات، حتى بعد إعلان حالة الطوارئ فإنّ

الإجراءات الوقائية للحكومة لا تزال ناقصة، وتجد هنا في المستشفى العام التي تعالج المرض في (كينيما) الزائرين يغدون ويروحون كما يحلو لهم دون أي قيود وقائية عليهم لمنع انتشار المرض!

لقد مرّ ما يزيد عن تسعة أشهر بعد وفاة طفل يبلغ من العمر عامين بسبب إصابته بالإيبولا في إحدى قرى غينيا - «المريض صفر» - في غضون الانتشار الحالي للمرض، وعلى العكس بدأ الفيروس في التفشّي بدلاً من الانتهاء، حيث أصاب ما يقرب من (٢٠٠٠) شخص في غرب إفريقيا، ولقي ما يزيد عن (١,٠٠٠) شخص حتفهم طبقاً لما أوردته منظمة الصحة العالمية (WHO)، وعلى الأرجح أنّ هذه النسب أقلّ من الواقع؛ لأنّ بعض الأسر يُخفون أخبار أقاربهم المرضى خوفاً من السلطات ومن الزائرين الأجانب.

كما بدأ الفيروس في الانتشار خارج القرى إلى المدن، مثل مدينة (لاجوس) المزدحمة، وهي العاصمة التجارية لنيجيريا، والتي من الممكن أن تصبح نقطة انتشار نشطة للفيروس، ففي ٨ أغسطس وللمرة الثالثة أعلنت منظمة الصحة العالمية: «حالة طوارئ صحية عامّة تُثير قلقاً دولياً»، وعلى الرغم من شدة التحذيرات إلا أنّ مرض الإيبولا لا يبدو أنه سيصبح وباءً عالمياً؛ لأنّ الفيروس لا ينتقل إلا من خلال الملامسة المباشرة لسوائل الجسم فقط، مثل الدم والقيء، فهو أقلّ في الانتشار إذاً من الأمراض المحمولة جوّاً مثل الأنفلونزا، فمريض الإيبولا لا يُعدي إلا واحداً أو اثنين عادةً، على العكس من الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) الذي ظهر أول مرة في ٢٠٠٣م بقارة آسيا، والذي يصيب ثلاثةً فما فوق، ومن ثمّ فإنّ مرض الإيبولا يُعدّ قاتلاً صغيراً في إفريقيا مقارنةً بالأمراض الأخرى المُعدية (انظر: الرسم)، ولكنه يظلّ فيروساً قاتلاً ومهدّداً للمنطقة بلا شك.

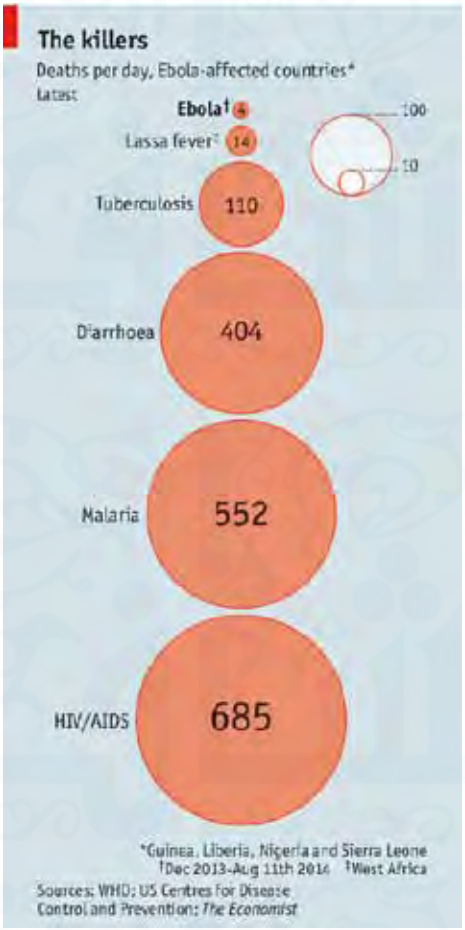

إنّ الطبيعة المخيفة للمرض التي تسبّب: (التقيؤ، والإسهال، والنزيف الذي لا يمكن السيطرة عليه)، وكذلك عدم وجود علاج، قد تسبّبت في حالة من الذعر والرعب بين مرضى الإيبولا والمرضى الآخرين، ما أضعف من قدرة

تفشّي وباء الإيبولا بهذه الصورة المروعة يذكّر بمقدار العمل الواجب فعله لوقف القاتل

المستشفيات على علاج الحالات المرضية العادية، فالمحاجر الصحية ضرورية في هذه الحالة، ولكنها تهدّد الاقتصاد المحلي، فإنّ الفيروس قد أظهر مدى صعوبة السيطرة عليه، وكيف يقف العالم غير مستعد لمواجهة المرض، وإن كان هناك بعض التقدّم.

وعلاوةً على ذلك؛ فإنّ وباء الإيبولا لا يُعتبر المرض الأول الذي يصيب العالم على غرّة؛ لأنّ التقدّم المتواصل في مجال اللقاحات والمضادات الحيوية في القرن العشرين جعل خبراء الصحة يستبعدون الإصابات بأمراض معدية بعد ذلك، لكن الوصول المدمر لأمراض: الإيدز، وسارس، وفيروس (H٥N١) (إحدى سلالة أنفلونزا الطيور)، وفيروس (H١N١) (الذي عُرف بعد ذلك بأنفلونزا الخنازير)؛ كشف أنّ توقعات خبراء الصحة ما هي إلا آمال، فعلى مدار العامين الماضيين ظهر نوع من الأنفلونزا يسمّى (H٧N٩)؛ ليسجل أول ظهور له في تاريخ البشرية، ثم ظهرت أمراض فيروسية أخرى من سلالة (سارس) نفسها، ومتلازمة الجهاز التنفسي في الشرق الأوسط (MERS)، داخل المملكة العربية السعودية، واستمرت أزمتها في التفاقم.

وفي محاولةٍ منه للتجاوب مع الوضع الحالي؛ قام المجتمع الدولي باكتشاف طرق أفضل للتعامل مع الفيروسات المقلقة، مثل (سارس)، و (H٥N١) على وجه الخصوص الذي وحّد جهود العلماء والشركات والحكومات في العمل، فتم اختراع برنامج (بروميد و هيلثماب) (ProMED and HealthMap)، وهي برامج لرصد (الأمراض الناشئة) على الإنترنت، تديره الجمعية الدولية للأمراض المعدية ومستشفى بوسطن للأطفال، وتم استخدام مجموعة متنوعة من المصادر لتوفير معلومات سريعة عن أي تفش ممكن للأمراض.

فيما تفهّم علماء الأوبئة الآن أنّ أخطر الفيروسات تقفز من الحيوانات للإنسان، وتقوم بالتفاعل والتغيّر باستمرار، ومن ثمّ قامت الحكومة الأمريكية بتشكيل جماعات مستقلة، مثل تحالف EcoHealth Alliance، للبحث عن مسببات الأمراض في الدول محتملة الإصابة، وهي المناطق التي يصيب التطور السريع للفيروس فيها البيئة الطبيعية للحيوانات، ومن ثمّ تمّ اكتشاف وسائل جديدة لدراسة جينات الفيروسات لجعل تحديد السلالات المختلفة أسهل مما سبق.

وكان الهدف من إنشاء مثل هذه البرامج هو اكتشاف الفيروس مبكراً واحتواء الأضرار، ومن ثمّ فرَض أعضاء منظمة الصحة العالمية في ٢٠٠٥م أحكاماً جديدة بغرض إعداد التقارير ومنع انتشار أي مرض، وكان تعامل الصين مع فيروس (H٧N٩) علامة صريحة على التقدّم، فقد أخفى المسؤولون الصينيون قبل ذلك - منذ عشر سنوات - المعلومات حول (سارس)، مما سمح له بالتفشّي، ولكن الحكومة الصينية قامت في العام الماضي بإرسال عينات مشتركة من (H٧N٩) لكلّ المختبرات حول العالم، ونشرت نتائج هذه العينات في (نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين).

كيف سيتوقف القاتل:

إنّ تفشّي وباء الإيبولا بهذه الصورة المروعة يذكّر بمقدار العمل الواجب فعله، حيث ظهر الفيروس لأول مرة في ١٩٧٦م في منطقة نائية من السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من نهر الإيبولا، وعلى الرغم من أنّ علماء الأوبئة كانوا على دراية بكلّ الأمراض؛ فإنّ الفيروس استطاع قتل مواطنين في غينيا بدءاً من شهر ديسمبر، واستمر لمدة أربعة أشهر، ولأنّ أعراضه تشبه أعراض الأوبئة الأخرى، مثل الملاريا، كان من الصعب تحديده عند ظهوره، فيما ظهر له انتشار محدود في كوت ديفوار، وهذه هي المرة الأولى التي ظهر فيها الإيبولا في غرب إفريقيا.

وبعد اكتشاف القصور في مراقبة الفيروس؛ فإنّ

الإيبـولا الآن يكشـف عن مدىٰ صعوبة منع انتشـاره، خصوصاً في المناطـق الفقيرة، فيجب أن يكون وقف انتشـار الإيبولا واضحـاً حتىٰ علىٰ الجانـب النظري، فليـس هناك عـلاج محدّد لـه، ولكن هنـاك إجراءات وقائية للتعامل مع الضحايا، وزيادة فرصتهم في البقاء علـىٰ قيد الحياة، ومنع انتقـال العدوىٰ، ومن ثمّ يجب أن يظـلّ المرضـىٰ بمعزل عـن الآخريـن، والمحافظة علىٰ مستوىٰ معيّن من رطوبة أجسامهم، ويجب متابعة ضغـط الدم، ومراقبة العدوىٰ الثانوية وكيفية علاجها، كمـا يجب أيضـاً أن يخضـع الأشـخاص المعالجون ومَـن هم بالقرب من المرضـىٰ للفحص الكامل، وإذا لـم تظهر عليهم أعراض المـرض في غضون ٢١ يوماً فإنّ الشخص يُعدّ حينئذٍ خالياً من الفيروس.

ولا يتأتّـىٰ تنفيـذ ذلك إلا من خـلال عمالة كثيفة؛ كمـا بيّن إيان ليبكين - من جامعـة كولومبيا -: «يجب أن يكـون لديك كوادر قادرة علىٰ الذهاب إلىٰ هناك»، ولا يتأتّـىٰ ذلك أيضاً إلا من خـلال أنظمة صحية قوية أو مسـاعدات دوليـة بديلة، ولا يوجـد أيٌّ منهما، لأنّ الوباء انتشـر فـي أفقر ثـلاث دول، فغينيـا تنفق (٦٢) دولاراً سـنوياً مصاريـف صحية لـكلّ فـرد؛ مقارنةً بـ (٣,٦٤) دولاراً سنوياً في بريطانيا، كما أنّ سيراليون يتوفـر لديها طبيبان لكلّ (١٠٠,٠٠٠) نسـمة؛ مقارنةً بـ (٢٤٥) في أمريكا (انظر: الرسم البياني).

وهكـذا يقع العاملون في مجـال الصحة بالدول المصابـة بالإيبـولا تحت ضغط شـديد، فمـن بينهم (١٥٠) حالـة عدوىٰ بالإيبـولا، و (٨٠) حالة وفاة؛ طبقـاً لمـا أوردتـه منظمـة الصحـة العالميـة فـي ٨ أغسـطس، وقـد أفـادت (منظمـة أطباء بـلا حدود) - منظمـة غيـر ربحيـة - أنّ لديهـا فريق عمـل مكوّن مـن (٦٨٠) شـخصاً في الإقليم المصـاب، وأنّ هذا الفريق: «لا يستطيع أن يقدّم أكثر من ذلك».

إنهـا عقـود الحـروب الأهليـة التـي جعلـت أحـوال هذه الـدول أكثر سـوءاً، فالسـكان لا يثقون فـي حكوماتهـم، ولا فـي عمّـال الصحـة الأجانـب عنهـم مخافـة أن يكون هـؤلاء الأجانب مـن دكاترة وممرضين من حاملـي الفيروس، الأمر الذي قوّض محاولات عزل المصابين ووَقْف سلسلة التفشّي.

ولا يخفـىٰ أيضاً كـون التعليـم أمـراً حيويّاً، فلا تريد أيّ أسـرة ترك مصابها الحبيـب إليها، أو وضعه فـي مدافـن جماعيـة تقليديـة، وإن كانـت كلّ هـذه وسائل واجبة التنفيذ لمنع انتشار المرض.

ثـم تأتي منظمة الصحة العالمية لتظهر محدودية قوتهـا فـي مواجهـة مثـل هـذه المشـكلات، حيـث وضعت خطوات واجبـة التنفيذ من قِبَل الحكومات لضمـان أمـن العامليـن في مجـال الصحـة، ولكنها لـم تدخـل حيّز التنفيـذ، فهي مجـرد توصيات فقط، فالمنظمة مُرهقة بالفعل بسبب ما تواجهه من أزماتٍ إنسـانية في: (جمهوريـة إفريقيا الوسـطىٰ، وجنوب السودان، وسـوريا، والتحديات المستمرة لفيروسي (H٧N٩ و MERS))، لقـد انخفضـت ميزانيتهـا لمنع انتشار الأزمات بمعدل ٣٥٪ منذ ٢٠١٠م، وإن كان بإمكانهـا طلـب المزيد في حـالات الطوارىء، فيما أوردت المنظمة أنها بحاجةٍ إلىٰ (١٠٣) ملايين دولار للاسـتمرار فـي مقاتلة (الإيبـولا)؛ ولذا فهي تواجه عجزاً بمقدار (٧٩) مليون دولار.

هناك مجموعات أخرىٰ تحاول بذل المساعدة؛ فقـد أورد البنك الدولي أنه سـيُكرّس (٢٠٠) مليون دولار لقتال الإيبولا، حيـث تمّ تخصيص أجزاء من هـذا المبلغ للدول المتضررة فعليّـاً، كما أنّ المراكز

الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لديها الآن ما يزيد عن (٥٠) خبيراً صحياً في غرب إفريقيا.

ولكن إلى أي مدى تتحسن الأمور؟ ليس واضحاً الآن! وتستمر الحاجة إلى المزيد من الأطباء والممرضين أيضاً، وإن كانت هناك إجراءات عديدة يجب أن تُؤخذ على المستوى الطويل لمنع تكرار مثل هذه الفوضى، حيث سيقوم البنك الدولي بتوجيه بعض التمويل لتحسين النُظم الصحية المترنحة في غرب إفريقيا، وكلما تحسّن اقتصاد أيّ دولة إفريقية تعيّن عليها بذل المزيد لتحسين أنظمتها الصحية أيضاً، فالعيادات الطبية التي تتمتع بفرق عمل عالية الخبرة ومزوّدة بأحدث الأجهزة لن تساعد في منع انتشار المرض فقط، بل ستساعد في إيجاد علاج له أيضاً، مثل الإيبولا، والملاريا، ونقص المناعة المكتسبة.

ومن الصعب أن تُعتبر أنظمة الصحة في نيجيريا نموذجاً لما سبق؛ لأنّ استجابتها لمرض الإيبولا قد تعرقل بسبب إضراب العاملين بقطاع الصحة الحكومي، وإن كانت نيجيريا قد ألمحت لكيفية تعامل الدول تجاه انتشار أي مرض في المستقبل، حيث قامت وزارة الصحة بإرسال رسائل نصية تفصيلية بأعراض المرض؛ بهدف مشاهدتها، والتعرف عليها، وكيفية تنفيذ الإجراءات الوقائية، وأرقام الخطوط الساخنة لطلب الإغاثة والعلاج.

ومع ذلك؛ فإنّ (الإيبولا) يتطلب لقاحات وعقاقير جديدة، منها ما تمّ تطويره بالفعل، مثل عقار (الزيماب ZMapp) الذي تم إعطاؤه لاثنين من العاملين الأمريكيين المُصابين، وقد ظهر الكثير من هذه الأدوية التجريبية، ولكن لم تُعرف تأثيراته على البشر حتى الآن، ومع ذلك أوصت لجنة منظمة الصحة العالمية (المكونة من العلماء والأخلاقيين) في ١٢ أغسطس بأنّ الأدوية سيتم استخدامها في غرب إفريقيا بشروط وتحت ظروف معينة، وفي اليوم نفسه أعلنت الحكومة الكندية أنها ستتبرع لمنظمة الصحة العالمية بـ(١٠٠٠) جرعة من لقاح علاج الإيبولا الجديد، ولا يزال من المبهم نتيجة هذه اللقاحات، وكيفية استخدامها وتوزيعها، ومن بين الأدوية التجريبية اجتذب عقار (الزيماب) معظم الاهتمام، ولكن لأنّ هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للعقار؛ فلم يُعرف حتى الآن كيفية تصنيعه بكميات كبيرة، حتى إن كانت فعاليته قد ثبتت بالفعل.

يبدو أنّ هناك ضحايا ستسقط بالفعل بسبب انتشار الوباء، ولكن على الأقل قد تمّ التعرف على حدّة المرض وخطورته، فعلى إحدى مقاهي (كينيما) المصنوعة من الحديد المموّج؛ يجلس أحد الزبائن ليقول بلغته المحلية: إنّ «الإيبولا ليس موجوداً»، ويشكك في وجود الفيروس أصلاً، فيبدو أنّ المزاج قد تغيّر الآن، حيث أعلن أحد الجالسين من كبار السنّ وهو يحتسي الشاي أنّ «الإيبولا موجود، إنه أسوأ من الحرب»! ■

The Deadly Virus... Ebola Threatens African Security

Translated by:
Qiraat Afriqiyah

THE first reported case in the Ebola outbreak ravaging west Africa dates back to December 2013, in Guéckédou, a forested area of Guinea near the border with Liberia and Sierra Leone. Travellers took it across the border: by late March, Liberia had reported eight suspected cases and Sierra Leone six. By the end of June 759 people had been infected and 467 people had died from the disease, making this the worst ever Ebola outbreak. The numbers keep climbing. As of November 11th, 14,413 cases and 5,177 deaths had been reported worldwide, the vast majority of them in these same three countries. Many suspect these estimates are badly undercooked.

The rate at which cases give rise to subsequent cases, which epidemiologists call R0, is the key variable in the spread of Ebola. For easily transmitted diseases R0 can be high; for measles it is 18. Ebola is much harder to catch: estimates of R0 in different parts of the outbreak range from 1.5 to 2.2. Although there are some signs that the virus is gradually being brought under control in Guinea and Liberia, any R0 above 1 is bad news. The very high mortality rate of the disease, estimated at 70% in this outbreak, means that Ebola can quickly claim more lives than other, more established killers ■

Ali Mazrou'i heritage: Africa and Islam

Ahmed Ali Salem , PhD

Participant Professor – Zayd University – UAE, Political Sciences Doctorate – Illinois University – The USA

Doctor Ali Mazrou'I passed away on the 12th of October 2014 and left us with great knowekdge to benefit from, hundreds of books have been written by the muslim African political scientist who worked as a lecturer in many universities, the last one was New York University in Binghamton city where he founded the International Institute of Cultural Studies and directed it till he died six weeks before.

Mazrou'i was very famous by his writings in politics and culture, and especially in Africa, till this reputation influenced his contributions in many other fields. Mazrou'I has discussed issues of Islam and Muslims in North America and Caribbean Islands and Africa in general. For more than a decade, Mazrou'I has tried to show the possibility of benefiting from the Islamic principles in the improvement of the situations of African societies.

His research agendas included also a study on the role of Islam in the formation of an African political culture, and the influence of the first Arab Muslim immigrants in the black Africa, and the Islamic preaching as a liberating force against colonization in the East of Africa. Mazrou'I also discussed the phenomenon of the Islamic reviving as a challenge from the Muslims for the dominance of the Christian authority on the public life ■

Women in Africa: a reading in the customs and traditions surrounding them

Adam bamba, PhD
Islamic studies Academy, Malaya University, Malaysia,

The subject of women is one of the vital topics in African Studies. It is one of the entrances that are seized by the advocates of feminist thought to influence the depth of African thought, and Muslim as well, in order to undermine it and impose their own visions, undermining the African heritage; the beliefs and culture, customs and traditions.

In the contrary; the Muslim researcher pauses at the Muslim social aspects, cultures and customs of each people objectively and fairly before judging them, and then select from them, styling, and presents .. And this is what we have tried to abide by it in this study.

This study is a modest attempt, stepped-oriented towards social and anthropological dimension, to display a range of customs and traditions framing the life of women in sub-Saharan Africa, and in the west in particular, and what relationship with freedom and dignity of women those customs and traditions have and put them in the African community, in a general Islamic framework.

The article is talking about human creation myths (creation myths), language and sexist vision in Africa, then tackles the issue of Wisdoms, Proverbs and vision for women, and religions and beliefs, and also customs and traditions, women and the period of childhood and adolescence in Africa, circumcision and female genital mutilation and qualifying education, and the problem of fattening girls, and also tattoos and the seeing of beauty, Women and Education, marriage from an African perspective, the engagement, dowry and women's rights. It also talks about virginity from an African perspective, forced marriages and its introductions, polygamy, Divorce, Women and inheritance, and other important issues about women in Africa ■

Challenges facing the African woman in Middle African countries (Burundi as an example)

Nada Mouzani Majotu, PhD
Researcher in the history of Islamic Preaching, Burundi

The woman in middle Africa is exposed to many problems and difficulties like violence that is carried against her in many aspects, breakdown because of wars and conflicts, and the attempts to alienate her and efface her identity.

In Burundi specifically, the woman faces several problems like violence, AIDS, poverty, education problems, and domestic conflicts.

Also, the Muslim woman in Burundi faces various important issues, which occupies a large part in debating and discussion in the society. These are stirred by the alienating tendencies, or imposed on the Muslim community by international conventions and agreements, for instance equality between men and women, changing the inheritance share for the Muslim woman, birth control, and the encouragement of gays.

In Burundi, a (Union for Muslim Women) was established with the aim of facing those challenges that the Muslim woman faces in the community, and also with the aim to empower her role. This experience of the union has been moved to other countries in the middle Africa ■

The African woman in the trap of westernization

Mohamed Amine Souadagho
Department of History and Civilization, School of Arts and Humanities – Ben Msik – Casablanca / Kingdom of Morocco

Westernization is a new phenomenon that started during the beginnings of the European colonization era. Westernization is represented in two things: first, following the west (Europe and the USA), and second creating a gap between the individual and his/her reality so that his/her self is defeated by loving what the western owns till s/he gets weakened in his/her sense of belonging to his religion, homeland and culture. The French authorities implemented a policy of westernization on the different African social classes on three levels: westernization (group, elite and constitutional).

Also, the westernization movements succeeded in invading the African social fabric through affecting the most important element in society, that is, (the woman); they adopted the slogan (the issue of women liberation), and (liberation!) that the advocates of westernizing the African woman refer to is liberating her in her femininity in order to become a pretty décor in ceremonies and a cheap product for enjoyment, and a girl for advertising, and a hero in pornographic movies and so on…

Among the important means of westernizing the African Muslim woman: the variety of Western movies and soap-operas, and films with local Western style, newspapers, magazines, websites that tackle women issues from a western perspective, and which call for simulating the western woman, influencing women towards revolt against society and its values, and finally the international and local women conferences led by the West in the name of women liberation ■

Does the feminist movement hold the torch of civilization for the African sub-Saharan woman?

Sayida Mahmoud Mohamed
In charge of research department in the international Islamic committee for woman and children

(Feminism) in Webster dictionary: "is a theory that calls for equality between the two genders politically, economically and socially, and it seeks – as a political movement – to achieve women rights and their interests, in addition to the elimination of gender bias that the woman suffers from", but (feminist thinking) got extremist and moved from its opposition against men to its opposition against religions, and they call it (male religions); they also saw that the governing systems, history and language… are male based; that is why they ask for eliminating the two concepts of (male based and female based).

The western feminist movement has got tendencies; among them: the liberal, the Marxist, the existential etc…, the differences between them are limited; all these would shape in the sub-Saharan Africa what is called (the secularist feminism) that rejects religion entirely, added to it the (evangelist feminism).

While the western feminism expresses its opposition against religion plainly; (the Islamic feminism) does not do directly, but women ask for reinterpreting it a "feminist interpretation" as it is opposed to "masculine interpretation".

(The feminist movement) in the sub-Saharan Africa has geared towards the (empowerment) of women; the African charter came to stress on the complete equality between men and women in all domains, and also during the formulation of the African woman protocol, also at the level of national constitutions, and most of them banned bias and discrimination ■

Water dams in the Nile between Development causes and political pressure mechanisms

Sobhi Ramadan Farag Saad, PhD

Professor of Geography of Environment – School of Arts / Manoufiya University – Egypt

Many water projects have been built along the Nile River. Also, the number of suggested hydraulic projects on the Nile River reached 27 projects. However, despite of the availability of renewable water resources on the river basin, still there is a lack of management and good manipulation.

These developmental projects that are adopted by the countries of the Nile River basin were used as a political weapon – like what the colonization did before -; and so (Israel) succeeded, with the help of America, in the domination of some irrigation projects in a number of countries of the lakes region, and that is through the (Israeli's) companies offering of technical and technological help and developing trade relationships with them.

On top of these controversial projects (the Ethiopian Nahda dam project); there are alternatives that achieve its developmental aim with less harm and danger. Many experts see that the project should be smaller in order to achieve efficiency and lessening costs.

In spite of all that, there are opportunities for cooperation and common work between the countries of the Nile basin, among them: managing the Nile waters effectively, seeking acceptable conciliation for present problems, finding common economic interests. Also, Egypt should improve its strategic relations with the countries of the Horn of Africa surrounding Ethiopia in order to make a kind of balance against the West and Israeli invasion in Ethiopia ■

American politics towards sub-Saharan Africa (1957 – 1961): a documentary study

Zakaria Sadiq Errifai, PhD

Participant lecturer, Modern History – Education College / Al Mansoura University

The strategic importance of Africa as well as its economic sources has been clear to all. Hence, it is logical that the US seeks to form a political vision for its objectives and goals in the sub Saharan Africa upon the regional and global changes, and on top of them the cold war and the increasing spread of nationalism movement.

One can say that the second period of Eisenhower administration has seen a wide mobilization, and through several tools, in an attempt to understand the situations reality in Africa, and how to deal with them in a way to achieve its goals.

The second administration of Eisenhower kept the major objectives of the USA and among them the protection of continuing bringing first materials and strategic goods from Africa to America and Europe, and at the same time preventing the Soviet Union and limiting the spread of communism.

The second administration of Eisenhower saw the nationalism movement in Africa as something good; but as that does not create any threat to its relations with its European allies. Although the administration touched the principal problems that Africa suffered from, it did not listen to the local vision of the African leaders, especially Kwame Nkrumah. The American administration favored the strategic factor and pragmatic politics in its dealing with the African countries, as in the Congo crisis. So, a lot of programs and policies remained limited to the theoretical frame without any big effect. Hence, the popular view stayed as: considering the continent a part of the cold war areas ■

Characteristics of Islam during the era of Songhay Kingdom in the 16th C

Abdallah Aissa

Department of History and Civilization, School of Arts and Humanities – Ben Msik – Casablanca / Kingdom of Morocco

(The Kingdom of Songhay) is the third largest political system in the West of Africa till the 10th Hidjri/the 16th century. The kingdom of Songhay has reached its peak during the time of "Sunni Ali". And during the time of (Askya family) that lasted nearly a century, the kingdom of Songhay had seen a period of good days and prosperity.

Islam spread out in the kingdom of Songhay because of three principal factors: the ways of caravans, the Arab traders who performed Daoua to Islam and built Masjids and schools of learning the Holy Qur'an, in addition to African preachers. However, the important factor is the Islamic religion itself; it is characterized by a high social system that calls for equality between all people.

The Arabian Islamic civilization manifested itself in Songhay during the times of Askya Mohamed and his successors in many aspects. Among these aspects, sending knowledge scholars to the Islamic institutions of science in the Northern Africa, also forming a government and some advanced administrative systems, missing between Arabian Islamic systems and local African styles. And so the African society in the time of Songhay kingdom became an Islamic society not different from the rest of the other societies in the Islamic world, however, it perhaps exceeds some of them in many occasions ■

The movement of revival of piety in western Africa: Senegal as an example

Haroun Bah
Researcher in Political Science, Muhammad V University, Salé

The Islamic movement in Senegal started during the sixties and seventies in the last century. Its principal objective was: protecting the Islamic religion, clearing it from the heresies and myths that spread over the country, and the advancement of society through religious principles. The Islamic movement with what it has as a comprehensive vision about Islam represents the source of peace for the Senegalese society that suffers from corruption and its various aspects.

The Islamic movement in Senegal needs to work on three fronts: the front of secularism that wants to draw the society from Islam, some conventional religious institutions that make of religion just static formulas, and the third front concerned with the society problems.

The major movements that took part in Islamic work in Senegal since an early period are: (the movement of Falah for the Salafist Islamic Culture); this was founded in 1941, and the second is (Ibad Rahman Group) that was set up in 1978. In addition, in the political arena there is a political party with an Islamic background. This party is (Reconciliation Movement for Social Development); it was founded since 2000 and knows a good reputation. It has also a political future thanks to its political agenda that is based on reconciliation and inclusiveness.

The Islamic movement also suffers from some difficulties and challenges in Senegal like the lack of organization, the dispersion of efforts, the lack of resources and their concentration in some regions without others and the dominance of the French culture in many aspects of the country ■

of summaries of the rest of the articles), and this is the belief in the importance of the arrival of the magazine to the largest number of readers, and by expanding the target population to include the English reader who does not master Arabic.

Editions of the magazine "African Qiraat":

The magazine will continue in the new phase to follow its own editions, and in which the reader will find it deepens and strengthens the idea to understand the continent's issues, according to a scientific committed vision, that is a set of a strategic periodical series, concerned with providing prospective and intellectual insights of decision-makers and intellectuals in the Muslim world, focusing its intereston the intellectual, strategic and political challenges facing Muslims in the African continent, both at the local level, or in the continent's relations with the nations and peoples non-Muslims, or at the level of intellectual and cultural perspectives for the future of Muslims in the continent.

Editions of the magazine "African qiraat":

First Edition: an index of books and scientific papers on Africa

Second Edition: Arabic and Islamic education in Africa: Reality and Future

Third Edition: Christianity in Africa:its methods and means and its social effects.

Fourth Edition: (Encyclopedia of the electronic magazine African Qiraat), and it includes a number of twenty issues of the magazine; put in order and indexed and ready forresearch

Additional languages for the electronic website African Qiraat:

In addition to the printed magazine there is the (the electronic website African Qiraat) which communicates with a larger number of readers, and reaches many of readers whocannot have a paper magazine. It is published in English and Arabic, and will soon launch a page in French, as we hope to follow it with - Insha Allah Almighty –a local bilingual publishing, namely: (Swahili and Hausa), and increasing the demand for browsing the site daily; making itpromoted in the world rankings as a distinct and specialist website in African issues.(1)

Hopes and aspirations:

Ten years have passed on the edition of the magazine... we started and we were bogged down, and then we started again, there have been successes, there were also mistakes that we cannot hide, and two of humans' instincts are committing mistakes and forgetfulness. We do not want to live in the role of idealism, which affects some people by arrogance hiding behind our mistakes, but we are seeking hard to reconsider mistakes and make up the shortfall.

That is why we hope to find communication and attention from specialists ; because the best ones who can voice the continent issues are its sons living in its depths, and bear the fire conflicts and are aware of its suffering and failures, as well as taking part in the renaissance and construction of the new Africa.

(African Qiraat) seeks to achieve its objectives, and will not deviate from this end, and it needs all to meet with it; not only for sympathy; but for effective participation and cooperation ■

(١) http://www.qiraatafrican.com.

African Qiraat.. a new beginning

When we specified an objective and goal for the magazine, which is 'sharing correct knowledge about the African reality in its different dimensions; developing this knowledge by scientific specialized reading that advances thinking; bearing in mind these local historical and environmental dimensions, and enlightening the minds for the present and looks for the future', we were not looking for formulating words sprung from its reality, but we lived the continent issues in our hearts and souls, and we were integrated in its ordeals, and we felt the miserable injustice that existed, and still exist.

For us, Africa is our extension, its future is our future, and the way to its development is our way… so we try our best to present its issues to the world and to the people of the continent and to all interested ones in its issues, and in order for all to interact with it… we work on deepening the vision of those interested in the African affairs through varied media publications, professional objective writings in accordance with commitment based on values and professionalism.

Also, we concentrated – and we will do so – on delivering suggested solutions for African problems and complicated issues, with the opening of development and advancement prospects for the stolen Africa. The magazine has come to contribute in reading the African reality with its different aspects and dimensions; a scientific realistic reading, and to look for a future with founding studies investing in it all specialists' competencies and their expertise in this field.

Towards a new stage

(African Qiraat), after ten years of its issuing, and in the beginning of its second ten years, inaugurates a new stage of serious work and beneficial change so as to be able to achieve a great share of its vision and objectives, and a high level of development and the wished renewal.

Those closed to the magazine administration know that for years, we have put in our interests plan the gathering of feedback notes and modifications wanted from the specialists and interested people. We did not reject any advice; however, we took care of everything to promote the level of the magazine as we hoped.

This change included the form of the cover, the pages, the margin, trousts, pictures, maps, fonts, and it is within the framework of direct or indirect connection to balance between the content and the artistic aspect in order to present the ideal picture about the continent situation and its issues; for example we dealt with the artistic picture with all that can help largely to understand the article.

The reader will find - for the first time – translated texts into English language (the magazine of African Qiraat), there will be a translation of: (the editorial, and the editing word, essay cover, with translation

The African woman suffering

The African woman still remains facing suffering after suffering. She is the most affected one by the fires of military conflicts and their destructions, and the effects of political crises and their results. She is the one that bears the burden of the down economic situation in the continent. And at the same time, she bears the results of the bad economic situation, violence and family breakdown. Also, she is the one who suffers from the lack of health possibilities, diseases and epidemics spread, especially AIDS, and recently Ebola that plagued some countries in the continent.

The woman in Africa does not only suffer from this, she is also exposed to alienation and profligacy attacks run by feminist movements and others. The latter tend to draw the African woman to ethical and behavioral following of the western woman. And this aims to destroy the ethics system and African societies' values.

The African advancement that all look for, in every African country, should start by improving the women situation politically, economically, culturally, socially and ethically, also, helping her to overcome her sufferings. On top of these priorities for the improvement of her situations in Africa: education, health, improving the economic situations, and integrating her in jobs appropriate to her... for a complete African advancement ■